البعث
الأسبوعية
مجلة أسبوعية شاملة تصدر عن دار البعث للصحافة والطباعة والنشر ٣٢ صفحة
الأربعاء ٢٥ تشرين١ ٢٠٢٣ العدد ١٣٣

الرغيف مجددا.. ما توفره خزينة الحكومة يدفعه جيب المواطن!



٢٦٥٠٠ مليار للإنفاق الجاري و٩٠٠٠ مليار للاستثماري

تحديد الاعتمادات الأولية لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٤ بمبلغ ٣٥٥٠٠ مليار ليرة



دمشق – البعث الأسبوعية

وافق مجلس الوزراء على مقررات المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي بتحديد الاعتمادات الأولية لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٤ بمبلغ ٣٥٥٠٠ مليار ليرة سورية موزعة على ٢٦٥٠٠ مليار للإنفاق الجاري و٩٠٠٠ مليار للإنفاق الاستثماري.

ووفق مشروع الموازنة، بلغت قيمة الدعم الاجتماعي ٦٢١٠ مليارات ليرة منها ٥٠ ملياراً للصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية و٧٥ ملياراً لصندوق دعم الإنتاج الزراعي و٢٠٠٠ مليار لدعم المشتقات النفطية و١٠٣ مليارات للخميرة و٧ مليارات لصندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية و٥٠ ملياراً لصندق التحول إلى الري الحديث، كما تم رصد مبلغ ٧٥ مليار ليرة لدعم المناطق المتضررة من الزلزال.

وتم إعداد مشروع الموازنة بناءً على عدد من الأسس تتضمن رصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ المراسيم والقرارات الصادرة ذات الأثر المالي والترفيع الدوري للعاملين، ورصد الاعتمادات المخصصة لأنظمة التحفيز الوظيفي للعاملين وفرص العمل وسداد الالتزامات تجاه المتقاعدين المدنيين والعسكريين وأسرهم وذويهم وأيضاً للدعم الاجتماعي، إضافة إلى رصد الاعتمادات لدعم وتحفيز القطاع الخاص الزراعي والصناعي والسياحي، وتحسين الإيرادات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية وضمان استدامتها.

وأوضح رئيس مجلس حسين عرنوس أن الظروف الراهنة تتطلب تركيز الإنفاق على المشاريع الإنتاجية التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين الواقع الخدمي وتأمين احتياجات المواطن وتعزيز مشاريع التصنيع الزراعي التي لها منعكس إيجابي لناحية توفير المنتجات المتنوعة في الأسواق، إضافة إلى التركيز على المشاريع ذات نسب التنفيذ المرتفعة لإنجازها ووضعها بالخدمة وأشار إلى أنه «رغم كل الظروف التي مرت بها سورية إلا أن نسب تنفيذ المشروعات في موازنة العام ٢٠٢٣ كانت جيدة وفي بعض الأحيان أكثر من المتوقع، وستتجاوز نسب التنفيذ الـ ٨٠٪ للإنفاق الاستثماري و١٠٠٪ الإنفاق الجاري حتى نهاية العام الجاري».

ولفت عرنوس إلى أن مشروع الموازنة للعام ٢٠٢٤ يركز بشكل أساسي على تنشيط القطاعين الزراعي والصناعي وتأمين مستلزمات الإنتاج، مؤكداً على ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والتركيز على المشاريع الاستثمارية ذات المردودية الاقتصادية العالية التي تنعكس مباشرة على الواقع الراهن، وتسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المجتمعية، مع توفير احتياطي مالي في الموازنة للتعاطي مع أي ظروف أو حالات تستلزم التدخل المباشر من قبل الدولة.

وجرى خلال الاجتماع استعراض مشروع الموازنة وتفاصيل الإنفاق الجاري والاستثماري واعتمادات الدعم الاجتماعي ودعم الكهرباء والإيرادات الجارية والاستثمارية وأبواب الموازنة، إضافة إلى تتبع تنفيذ الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٣ حتى نهاية الربع الثالث.

ووافق المجلس على إدراج عدد من المشروعات الإضافية الخدمية والتنموية ذات الأولوية إلى الخطط الاستثمارية لعدد من الوزارات، وأكد على أولوية تأمين الاحتياجات من المواد الأساسية والمشتقات النفطية، وإنجاز مشاريع تنعكس إيجاباً على الواقعين الخدمي والتنموي واستمرار دعم القطاعين الزراعي والصناعي، وتقديم كل الدعم لقطاعات الزراعة والموارد المائية والنقل والكهرباء وتنفيذ المشروعات ذات الأولوية فيها بما يساهم في تحسين واقع هذه القطاعات.

وناقش مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية مشروع الصك التشريعي المتعلق بإعفاء الأدوية السرطانية من الرسوم الجمركية وكافة الضرائب والرسوم الأخرى التي تترتب على استيرادها، نظراً لكون معالجة الأمراض السرطانية من أولويات عمل الحكومة ضمن قطاع الخدمات الصحية وبهدف تأمين الأدوية بشكل مستدام وصرفها مجاناً للمرضى عن طريق المشافي التابعة لوزارتي الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أهمية التركيز على المشروعات التي تحقق البعد التنموي والجدوى الاقتصادية المباشرة وتسهم بتأسيس بنية اقتصادية قوية ومنتجة بالاعتماد على أولوية تنمية القطاعين الزراعي والصناعي والتوسع بالتصنيع الزراعي، واستثمار كافة المساحات القابلة للزراعة وإعداد رؤية متكاملة لزراعة أشجار النخيل في المناطق الملائمة والتوسع بزراعة الفستق الحلبي إضافة الى ترميم قطيع الثروة الحيوانية واستيراد المزيد من البكاكير، والتوسع بمشاريع تربية الأسماك واستصلاح الأراضي وزراعة الأشجار المثمرة بمختلف أصنافها.

وشدد المهندس عرنوس على ترتيب أولويات إعادة تأهيل المنشآت الصناعية المتضررة جراء الإرهاب والبدء بخطة مدروسة تركز على إعادة المنشآت الأكثر أهمية ووضعها في الإنتاج وفق برامج زمنية محددة، ولفت إلى أهمية إدارة مؤسسات الدولة والمال العام بكل كفاءة وبأفضل الطرق وإعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية المجتمعية في جميع المشاريع، مع ضرورة تطوير واقع الجمعيات الأهلية وآليات عملها لتكون رديفاً أساسياً لمؤسسات الدولة في تقديم الدعم للشرائح الأشد حاجة وتعزيز العمل الأهلي والمجتمعي.

كما درس المجلس مشروع الصك التشريعي المتضمن فرض عقوبات جزائية على الأفعال المخلة بسير العملية الامتحانية لنيل شهادتي التعليم الأساسي والثانوي بفروعها كافة وذلك ضمن سعي وزارة التربية لإيجاد بيئة امتحانية آمنة ومضبوطة وإجراء الامتحانات العامة بمخرجات تتسم بالدقة والمصداقية وبما يعزز الحفاظ على سوية ومكانة الشهادات العامة في سورية.

واعتمد المجلس دليل تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والذي يأتي في إطار متابعة تطوير بيئة أعمال هذه المشروعات وتوحيد المفاهيم والمعايير والحدود بين الجهات المعنية بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبناء قاعدة بيانات متكاملة عن هذه المشروعات.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بالهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، والذي يهدف إلى تحديث البنية التشريعية والتنظيمية للهيئة وإعطائها مرونة أكبر في ممارسة عملها واتباع أساليب إدارية فعالة وتأمين احتياجاتها بما يضمن تعزيز الميزة التنافسية وصولاً إلى منتج إعلامي منافس ومتطور.

وأقر مجلس الوزراء أسس وضوابط عملية المقايضة في العقود التي تجريها الجهات العامة والتي تتضمن أولويات المواد والمنتجات المحلية التي يمكن إدراجها في عمليات المقايضة مع الدول الشقيقة والصديقة لتكون محلاً للتبادل التجاري.

ووافق المجلس على منح المؤسسة العامة لتكرير النفط وتوزيع المشتقات النفطية سلفة مالية بقيمة ألفي مليار ليرة سورية تخصص لصالح شركة محروقات لزوم تأمين التمويل اللازم لها لضمان عدم حدوث اختناقات في عمليات توريد المشتقات النفطية.

افتتاحية البعث

طوفان غزة..

المعركة باتت في «أرض العدو»!!

بسام هاشم

لماذا تتردد «إسرائيل» في غزو غزة براً؟ هل السبب استكمال الاستعدادات اللوجستية حقاً؟ لماذا يبدو التفكير صعباً ومعقداً حيالَ ما يجري في غزة؟ وهل يعني ذلك الحاجة إلى أفكار مختلفة عما سبق؟ وإذا كان ذلك صحيحاً، هل تدرك «إسرائيل» حجم الهزيمة التي لحقت بها؟ وهل يشي الانحياز الغربي الجماعي إلى جانب الاحتلال بمخاوف جدية على مستقبل الكيان؟ وهل يعني ذلك أن استمرارية هذا الكيان ترتبط باستمرارية الهيمنة الغربية نفسها؟ ولماذا يتأتى مثل هذا الانطباع من مجرد هجوم قامت به فصائل شبه نظامية؟ وأين هي نقطة الضعف التي جعلت مثل هذه الأسئلة ممكنة؟ وهل تملك «إسرائيل» القدرة على قلب الوضع والإتيان بمعادلة عكسية؟ وهل نحن أمام نوع من عدم التكافؤ الذي يطرح مزايا عسكرية وقتالية وثقافية فاعلة في اختلافها وتباينها؟ وهل انتصار المقاومة تدشين لمرحلة جديدة من الصراع لها معطياتها ومعادلاتها؟

الأسئلة لا تنتهي لأننا بالفعل أمام المفاجأة التي أدخلتنا في شبه حالة من التفكير المعطل. بل اليقين الذي يرتقي اليوم لحل القضية / المشكلة التي اكتوت بها سبعة أجيال عاشت الصراع العربي الإسرائيلي، بنكبته ونكسته وانتصاراته وخيباته و«تطبيعاته»، وبالإجرام الصهيوني، في إطار مشروع ترسيخ أطول احتلال مستمر في عالم اليوم: حملة إبادة جماعية لا هوادة فيها في وضح النهار، إرهاب يومي، احتلال للأراضي، استيطان، اعتقالات عشوائية، هدم منازل، هجمات قناصة، نقاط تفتيش، تدمير محاصيل، إحراق قرى، تعديات على المسجد الأقصى، عزل وحصار يستحيل فيه الخروج من الأقفاص الإسرائيلية، صفقات تطبيعٍ من فوق رؤوس الفلسطينيين، وتمادي في انتهاك القانون الدولي، بل وإهانة الأمم المتحدة رسمياً من خلال خريطة لـ «الشرق الأوسط الجديد»، يلوح بها نتنياهو، في قاعة اجتماعات الجمعية العامة، محا منها فلسطين - الدولة العضو - وشعبها، ودمج فيها الضفة وغزة بـ «دولة» الإحتلال.

بلى. لقد أصيبت «إسرائيل» في نرجسيتها، وتحسس الغرب هشاشة الأوهام التي طالما تخدر بالاستناد إليها!! لقد أقنعت «إسرائيل» نفسها أن الفشل كان، وحسب، استخباراتياً وعسكرياً، ولكن المقاومين، ومعهم كل الشعب الفلسطيني، يرون أنهم إنما يعودون إلى أراضي فلسطينهم التاريخية، أرض الآباء والأجداد التي لم يعرفوها إلا في قصص الأجداد والجدات. ومن هذه النقطة بالذات. فإن كل «طرف» سيتابع الصراع حتى التوصل إلى حل / إنهاء / تسوية تاريخية. الإسرائيليون من نقطة محاولة ترميم الوضع الناشئ بكل خرابه وشكوكه وتداعياته المرئية غير المرئية، والفلسطينيون من الحلم الذي ينطلق اليوم بإصرار في فضاء المستقبل. وطبعاً، ليس المقصود أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي إطاره الأوسع الصراع العربي الإسرائيلي، يبدأ اليوم. أبداً!! المقصود أننا وحسب نغادر رومانسيات النكبة وغنائيات النزوح والبرتقال الحزين، والخيمة، والبارودة الانجليزية، وأدبيات المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة ونصوص الشرعية الدولية، لنمسك بكل أوغاد القرنين التاسع عشر والعشرين الذين فرقوا وقسموا واقتطعوا ووهبوا وأعطوا وسادوا بقانون التفرقة والسلاح المتفوق والنزعة الإجرامية بكل توحشها وساديتها، وغلفوا كل ذلك بالقانون الدولي الذي عادوا وفسروه واجتهدوا فيه بما يخدم مصالحهم، بحيث تحول إلى سيف مسلط فوق عنق الضحايا.

المعركة باتت في «أرض العدو». تكفي هذه الحقيقة للتأكيد على أن ميزان القوى يتعدّل تاريخياً. ونهائياً، وأن الصراع تحكمه ابتداء من الآن معادلات وقوانين مختلفة!! لا القتل ولا الانحياز الأعمى ولا المعايير المزدوجة في كامل سفورها تستطيع أن تغير شيئاً، فالغرب الذي كشف عن كامل انحطاطه في مشهد مخز، ظهر في كامل رعبه. لقد تجاوز بايدن وسوناك وشولتز وماكرون كل الاعتبارات الدبلوماسية والإنسانية والأخلاقية لإعلان التعاطف مع قتلة الأطفال ومدمري المستشفيات وهادمي الكنائس والمساجد، غير خجلين من «التضامن» مع الجزار، في وقت يلقي الكثير من الإسرائيليين بمسؤولية ما حدث على قيادتهم السياسية، وتتهم الصحافة الإسرائيلية نتنياهو شخصياً بالتخطيط المسبق للمواجهة في غزة، ولأهداف انتخابية وسياسية بحتة.

إن غطرسة «إسرائيل» وقدرتها على السيطرة على الفلسطينيين تكشفت وهماً من شأنه فقط أن يضع أمن الاحتلال في مهب المراجعات المستمرة، لقد وجدت ٢٢ مستوطنة نفسها لساعات تحت سيطرة المقاومة، والنظام الذي بنته الولايات المتحدة في الشرق الأوسط طوال عقود وجد نفسه مستباحاً. إن فرانكنشتاين الذي غذاه الغرب يقبع جريحاً ومهاناً ومدمى. هو أشبه بجثة تتآكل وتتفسح ولا تحتاج إلا إلى حفرة. إن «دولة» الاحتلال عالقة، وهويتها مرتبطة إلى الأبد بأرض لا تزال محرمة، لم تكن، ولن تكون في أي يوم ملكاً لها.



شرخ موجع في روح الإنسانية

كم عدد الأطفال الذين يجب أن يقتلوا حتى تتوقف آلة الإجرام الصهيونية؟



البعث الأسبوعية- عناية ناصر

هناك شرخ خطير في نسيج الإنسانية، وفي الأخلاق الأساسية للعالم والذي يتم من خلاله تقديم مبررات مزعومة لتبرير قتل الأطفال والنساء والمسنين والمرضى والرجال العزل في قطاع غزة المحاصر، والذين لم يشاركوا في أي نوع من الصراع العسكري على الإطلاق.

جدعون ليفي «تاريخ موجز لقتل الأطفال»

مر ما يقرب من عامين منذ أن كتب الصحفي الإسرائيلي جدعون ليفي مقالا لصحيفة «هآرتس»، بعنوان «تاريخ موجز لقتل الأطفال»، حيث تحدث فيه عن التدهور الأخلاقي لحكومة الكيان الإسرائيلي منذ التسعينيات وحتى وقتنا الحالي من خلال طرق معاملة الأطفال الفلسطينيين.

كتب ليفي: «في البداية شعرنا بالخجل، ثم صدمنا، وقمنا بالتحقيق» «ثم أنكرنا ذلك وكذبنا. بعد ذلك تجاهلناه وقمعناه، وفقدنا الاهتمام الآن هي أسوأ مرحلة على الإطلاق: لقد بدأنا في تمجيد قتلة الأطفال. هذا هو المدى الذي ذهبنا إليه».

يتذكر ليفي الصدمة التي شعر بها في عام ١٩٩٦، عندما توفي طفل حديث الولادة، أنجبته والدته فايزة أبو دهوك عند نقطة تفتيش إسرائيلية، بعد أن أبعدها الجنود الإسرائيليون عن ثلاث نقاط تفتيش. وعندما وصلت إلى المستشفى أخيراً، بعد أن حملته «طوال ليلة باردة وممطرة»، كان «ميتاً بالفعل». في ذلك الوقت، أشار ليفي إلى أنه تم طرح الأمر في اجتماع لمجلس الوزراء، نتج عنه فصل ضابط وتبع ذلك عاصفة صغيرة، وكان ذلك في نيسان ١٩٩٦، في عام «الأمل والأوهام».

ولكن بحلول عام ٢٠٠٠، وقت الانتفاضة الثانية، كان استشهاد محمد الدرة البالغ من العمر ١٢ عاماً، والذي أطلقت عليه «قوات الاحتلال الإسرائيلي» النار عندما كان يبحث عن ملجأ مع والده خلف برميل إسمنتي، بمثابة بداية لما وصفه ليفي باعتبارها «مرحلة الإنكار والأكاذيب» في «إسرائيل». وعلى الرغم من أن قوات جيش الكيان الإسرائيلي قبلت في البداية مسؤوليتها عن عملية القتل، إلا أنها تراجعت بعد ذلك عن اعترافها، مدعية أن «الحادثة بأكملها كانت مفبركة وأن محمد الدرة لم يُقتل على الإطلاق، أو قُتل بدم بارد على يد الفلسطينيين ،لتشويه سمعة» أو «نزع الشرعية عن إسرائيل»، كما وصفها الصحفي خالد دياب في عام ٢٠١٣.

وبعد ذلك، وصف ليفي الحادثة بقوله، بدأت «٢٠ عاماً من اللامبالاة والرضا عن الذات»، ونتيجة لذلك، كما أوضح، قتل الجنود والطيارون ٢١٧١ طفلاً ومراهقاً، ولم تصدم أي من هذه الحالات أحداً في «إسرائيل»، أو لم تتم إثارة أي تحقيق حقيقي ولم تؤدِ إلى محاكمة لقد قتل أكثر من ٢٠٠٠ طفل خلال ٢٠ عاماً. وأضاف أنه تمت إدانتهم جميعاً وذلك بسبب الرأي السائد في «إسرائيل» بأنهم «كانوا إرهابيين ولم يكن أمام الجنود أو الشرطة خيار سوى إعدامهم».

كان مقال ليفي لعام ٢٠٢١ مدفوعاً بما وصفه بأنه «المرحلة التالية» في عملية التجريد من الإنسانية، حيث تثني «إسرائيل» على قتلة الأطفال. وأضاف: «لم يحدث هذا من قبل. لقد كانوا أطفالاً فلسطينيين».

والمثال المحدد الذي ركز عليه ليفي هو مثال عمر أبو صعب البالغ من العمر ١٦ عاماً، والذي أظهره مقطع فيديو نشرته الشرطة وهو يقترب من ضابطين من الخلف والاعتداء عليهما بسكين كان يحملها . لقد كان عمر أصغر حجماً وأنحف منهما، وكان بإمكانهما إيقافه، ولم يكن عليهما إطلاق النار عليه وقتله، مثلما قتلوا بلا داع أطفالاً بالسكاكين قبله وبعده.

ولكن بدلاً من إدانة أو حتى انتقاد عملية القتل، احتفت الصحافة بشرطي حرس الحدود الذي أطلق النار على عمر أبو صعب حتى الموت من مسافة قريبة، ووصف الضابط «بالبطل» الذي منع وقوع كارثة كبرى، دون الإشارة إلى عمر عمر أبو صعب وكما خلص ليفي إلى أن «تحويل إطلاق النار على شاب يبلغ من العمر ١٦ عاماً بسكين إلى قصة كبيرة هو تجاوز لخط أحمر أخلاقي، وسوف يشجع على قتل المزيد من الأطفال بلا داع.

وفيات الأطفال وسط انتهاكات متزايدة للقانون الإنساني الدولي

إن تحليل جدعون ليفي لتزايد تجريد «إسرائيل» من الإنسانية تجاه الأطفال الفلسطينيين له أهمية كبيرة، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه يسلط الضوء على رفض «إسرائيل» قبول ذلك، كما هو منصوص عليه في المادة ٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التي تم الاتفاق عليها في عام ١٩٨٩، وصدقت عليها الأمم المتحدة، وحكومة الكيان الإسرائيلي في عام ١٩٩١. يجب على الدول الأطراف أن تعترف بأن لكل طفل حق في الحياة، وتضمن إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه، وأيضاً لأنه، في حالة عمر أبو صعب، وغيرهم من الأطفال الذين يعدمهم الجنود الإسرائيليون بإجراءات موجزة، فهو ينتهك بشكل صارخ البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيار ٢٠٠٠، والذي صادقت عليه « إسرائيل» أيضاً، والذي تنص المادة ٣, ٦ منه على أن يدعو الدول الأطراف إلى توفير المساعدة المناسبة للأطفال خلال النزاعات المسلحة لتعافيهم الجسدي والنفسي وإعادة إدماجهم اجتماعياً.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تقييم ليفي يدين «إسرائيل» أيضاً لازدرائها المتزايد ليس فقط لحقوق الأطفال، ولكن أيضاً لجهاز القانون الإنساني الدولي برمته، والذي، كما توضح اللجنة الدولية للصليب الأحمر، «يحمي أولئك الذين لا يشاركون في القتال، مثل المدنيين والطاقم العسكري الطبي، الذين يحق لهم احترام حياتهم وسلامتهم الجسدية والعقلية، والذين يتمتعون أيضاً بالضمانات القانونية، والذين يجب حمايتهم ومعاملتهم بطريقة إنسانية في جميع الظروف، دون أي تمييز ضار.

وهذا أمر مهم للغاية، بالطبع، لأن ٢١٧١ طفلاً ومراهقاً قامت «إسرائيل» بقتلهم في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢١ لم يتم إطلاق النار عليهم جميعاً عند نقاط التفتيش، بل تم قُتل العديد منهم في الغارات الجوية العشوائية على قطاع غزة والتي تحدث بانتظام مثير للقلق منذ أن تم سجن ٢,٣ مليون نسمة من سكان تلك المنطقة الصغيرة المكتظة بالسكان لأول مرة في عام ٢٠٠٧. وفرضت «إسرائيل» حصاراً برياً وجوياً وبحرياً شديداً وبشكل كامل لدرجة أن « هيومن رايتس ووتش» وصفت قطاع غزة بأنه «سجن في الهواء الطلق».

وقعت اعتداءات كبرى على قطاع غزة في الأعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وفي ٢٠١٢، و٢٠١٤، ومرة أخرى في ٢٠٢١، حيث قامت منظمة « بتسيلم»، وهي منظمة غير حكومية مقرها في القدس، تعمل على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها «إسرائيل»، بتجميع تقارير تثبت أنه في الفترة من ٢٩ أيلول ٢٠٠٠ (بداية الانتفاضة الثانية) إلى ٢٦ كانون الأول ٢٠٠٨ ، بداية عملية «الرصاص المصبوب»، والتي تعتبر أول الهجمات الإسرائيلية الكبرى على غزة، قُتل ٩٦١ طفلاً فلسطينياً، وقُتل ٣٤٥ طفلاً، والتي استمرت حتى ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩، وقُتل ٨٧٧ طفلاً آخرين في الفترة ما بين ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٩ و١٨ كانون الثاني ٢٠٢٢.

عدد الشهداء في غزة يخرج عن نطاق السيطرة

شنت «إسرائيل» هجوماً وحشياً لا يضاهى على قطاع غزة رداً على عملية «طوفان الأقصى» التي شنتها المقاومة الفلسطينية في ٧ تشرين الأول خلال عمليات توغلها في الأراضي الإسرائيلية والتي قُتل فيها ما لا يقل عن ١٤٠٠ إسرائيلي ووفقاً لأحدث التقارير، فقد استشهد حتى الآن حوالي ٣٠٠٠ شخص في قطاع غزة نتيجة غارات القصف الإسرائيلية خلال أسبوع ونصف الأسبوع . وكان ما لا يقل عن ١٠٠٠ من الشهداء من الأطفال . علاوة على ذلك، هناك ١٢٠٠ فلسطيني آخر، من بينهم ٥٠٠ طفل، ما زالوا مجهولي المصير، والعديد منهم، إن لم يكن معظمهم مدفونون تحت أنقاض المباني المدمرة في غزة. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن أعداداً لا حصر لها من الناس سوف يموتون نتيجة العطش والجوع وفقر الدم، وأوضاعهم الصحية الموجودة مسبقاً إذا رفضت «إسرائيل» رفع الحصار الكامل عن غزة الذي فُرض في ٨ تشرين الأول، عندما صرح وزير الدفاع يوآف غالانت، بعبارات صارخة ومثيرة للاشمئزاز: «لن تكون هناك كهرباء ولا طعام ولا وقود، كل شيء سيكون مغلقاً. نحن نقاتل حيوانات بشرية وسنتصرف وفقاً لذلك».

وخلف الأبواب المغلقة، يناقش المسؤولون الإسرائيليون مقترحات أكثر إثارة للقلق، وعلى وجه التحديد، الإبادة الجماعية، وفي هذا السياق، تحدث الصحفي الأمريكي سيمور هيرش إلى جاسوس إسرائيلي أخبره أن الجدل الكبير داخل حكومة الكيان هو ما إذا كان يجب تجويع فصائل المقاومة الفلسطينية أو قتل ما يصل إلى ١٠٠ ألف مدني.

تواطؤ القادة الغربيين

إنه لأمر مخز دعم الغرب الكبير وغير المنتقد للجرائم التي ترتكبها قوات الكيان المحتل في غزة، حيث استجاب القادة الغربيون في البداية على الهجوم الإسرائيلي غير المسبوق على غزة، والذي أسقطت فيه ٦٠٠٠ قنبلة، أي ما يقرب من عدد القنابل التي أسقطتها الولايات المتحدة أفغانستان طوال عام كامل، من خلال تأييد «إسرائيل» غير المشروط «بالحق» في الدفاع عن نفسها.

وما زال الغرب المتواطئ في جرائم الحرب التي ترتكبها «إسرائيل» يدافع إلى الآن عن قوات كيان الاحتلال التي لم تتوقف عن انتهاك القانون الإنساني الدولي والاستمرار في ارتكاب جرائم الحرب، وبالإضافة إلى فرض أشد العقوبات الجماعية عنفاً وقسوة على شعب غزة، من خلال غاراتها العشوائية المتواصلة، وحجب المياه والغذاء والإمدادات الطبية، وكلها جرائم حرب مروعة للغاية، كما أضافت الحكومة الإسرائيلية مؤخراً التطهير العرقي إلى قائمة انتهاكاتها المتزايدة، من خلال أمر الإخلاء لنصف السكان للانتقال إلى جنوب قطاع غزة، بهدف واضح هو إقناع مصر بفتح معبر رفح ليتم نفيهم إلى صحراء سيناء وعدم عودتهم.

وكما قال جان إيغلاند، الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين، لوكالة» أسوشيتد برس»، فإن هذه ليست فرصة للإخلاء، بل أمر بإعادة التوطين. ويسمى هذا النقل بموجب القانون الإنساني، نقلاً قسرياً للسكان، وهو جريمة حرب. ومن الواضح أن المطلوب الآن ليس أقل من وقف فوري لإطلاق النار يعقبه توفير الإغاثة الإنسانية العاجلة والإمدادات إلى قطاع غزة. وأي شيء أقل من ذلك يعني أن أولئك الذين يشغلون مناصب السلطة في مختلف أنحاء العالم ما زالوا متواطئين في جرائم الحرب، ومع وفاة المزيد من الأطفال الفلسطينيين، فإن أيديهم سوف تتلطخ بدماء هؤلاء الأطفال.

أربعائيات

ماذا خلف الاهتمام المفاجئ بقضية الشرق الأوسط ؟ (٢)

د. مهدي دخل الله

> هناك سؤال محيِّر : مادام السوفييت والأمريكان ، أيام ثنائية القطب ، قد اتفقوا على حل أزمة السويس /١٩٥٦/، وأزمة كوبا /١٩٦١/، فلماذا لم يتفقوا على حل الصراع العربي الاسرائيلي /١٩٦٧/ أو /١٩٧٣/ أو /١٩٨٢/ على الرغم من وجود قرارات أممية أيدوها معاً .

يبدو أنه بعد القضاء على الاستعمار القديم (بريطانيا وفرنسا) في السويس عام /١٩٥٦/ خففَّ اهتمام القطبيِّن بالمنطقة العربية وحافظا على الستاتيكو فيها ، الأمر الذي استغلته اسرائيل لتوسيع احتلالها على الأرض العربية . حتى أن امريكا نفسها لم تهتم بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم /٤٢٥/ على الرغم من أنها أيدته بقوة، وأن الأمر يتعلق ببلد صديق لها ، وجيشه مسلح بسلاح من انتاجها (لبنان) .

في مثل هذا الستاتيكو ، كان على أهل المنطقة العرب أنفسهم التحرك لتطبيق قرارات الأمم المتحدة بخصوص صراعهم مع الصهاينة . المقاومة اللبنانية كانت سبّاقة فقامت عام /٢٠٠٠/ بتطبيق القرار /٤٢٥/ وحررت الجنوب.

فهم العرب – أخيراً – أن المقاومة هي الطريق الوحيد لتطبيق قرارات أممية وافقت عليها الولايات المتحدة نفسها (٢٤٢ ، ٣٣٨ ، إضافة إلى القرار ٤٩٧ بخصوص الجولان) . مع نمو المقاومة ظهر عنصر جديد في المنطقة، وهو أن الولايات المتحدة بدأت تظهر اهتماماً كبيراً بهذا الصراع ، دافعها في ذلك الخوف من أن تعيد المقاومة رسم خريطة المنطقة بما يتعارض مع تطلعات الصهاينة وأمريكا . ومنذ عام /٢٠٠٠/ ، أي بعد انتصار الجانب العربي (المقاومة) لأول مرة في تاريخ الصراع ، هرعت أمريكا إلى المنطقة من جديد وبدأت تتلاعب بمصيرها بقوة . ردود فعل المقاومة كانت بالمقابل قوية (انتصار ٢٠٠٦ في لبنان و ٢٠٠٩ في فلسطين – غزة) . مع بداية العقد الثاني من هذا القرن ، حضرت الولايات المتحدة بكل قوتها (عبر ما يسمى بالربيع العربي) لاستعادة الوضع كما كان عليه قبل ظاهرة المقاومة (١٩٤٨ – ٢٠٠٠) .

بالنسبة لأمريكا ، كانت العقدة الأساسية سورية ، هي المركز وهي الهدف . الشعب السوري كان أول من قال للناتو: لا ، وتصدى ، قبل أن تجرأ أي دولة في هذا العالم على التصدي (إيران تصدت لكن سورية الوحيدة التي حاربت الناتو ميدانياً) . ثم اتسعت دائرة التصدي الفعلي للناتو، وصولاً إلى أوراسيا في الشمال ، ومن ثم ظهور أزمة تايوان بين أمريكا والصين من جديد . وهكذا أصبحت منطقتنا (المنسية سابقاً) من أهم مناطق تمركز الصراع بين نظامين عالميين . والفضل للمقاومة .

هذه إضاءة بسيطة على المسألة ، لعلها تسهم – بشكل ما – في قراءة ما يحدث في غزة وحول غزة .

mahdidakhlala@gmail.com

«سنرجع يوماً».. كلمات لن يمحوها المشروع الصهيوني

فلسطين الهادئة تتحول إلى جدران عازلة ومتاهات ونقاط تفتيش وأبراج حراسة

البعث الأسبوعية- سمر سامي السمارة

في السابع من تشرين الأول، كسر الشعب الفلسطيني الحصار الذي دام أكثر من ١٦ عاماً على غزة - أكبر سجن مفتوح في العالم- ورداً على ذلك، هدد الكيان الصهيوني الفلسطينيين بالإبادة، وأعلن وزير الاحتلال الإسرائيلي عن فرض حصار تام على قطاع غزة يشمل الماء والكهرباء والغذاء قائلاً: «لن يكون هناك كهرباء ولا طعام ولا ماء ولا وقود، كل شيء مغلق، إننا نقاتل حيوانات بشرية وسنتصرف وفقاً لذلك».

والآن، اشتد الحصار ليصل إلى حد الإبادة الجماعية، وأُجبر مئات الآلاف على النزوح داخل غزة، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من مليوني نسمة دون أن يكون لديهم مأوى يلجئون إليه.

ودون أي رادع أخلاقي تم تسوية مبان سكنية بأكملها بالأرض بينما تقبع العائلات المرعوبة جراء الغارات العسكرية العنيفة في الظلام، معزولة عن العالم الخارجي.

في ازدواجية واضحة للمعايير، سارع زعماء القوى الاستعمارية القديمة من واشنطن إلى بروكسل للتهليل للعنف الذي تمارسه «إسرائيل»، وتشويه صورة المقاومة الفلسطينية من خلال دعاية وحشية متزايدة الهستيريا، متناسين أن العنف غير المبرر لم يكن يوماً ألا صنيعة المحتل الذي يغتصب للأراضي الفلسطينية.

فمن خلال سياسة قمعية تنفذها قوات الاحتلال، تحولت مناظر فلسطين الطبيعية الهادئة إلى جدران عازلة ومتاهات ونقاط تفتيش وأبراج حراسة وبؤر استيطانية، حيث لم يتوان الاحتلال عن حرمان المزارعين من مزارعهم، والتجار عن طرق تجارتهم، حتى أنهم حرموا الإخوة من أخواتهم. وفي كثير من الأحيان يدخلون المنازل دون أي رادع، وفي كل مكان يجعل المستوطنون الأرض غير صالحة للعيش بالنسبة لأولئك الذين يسعون إلى العودة.

الحرب الصامتة

يقول الكاتب والعضو في الوفد الدولي الذي نظمته المنظمة التقدمية الدولية بالتعاون مع جمعية الشعوب الدولية ماتيو جيرديلو، عندما قمنا بزيارة فلسطين في شهر أيار الماضي كجزء من زيارتنا شاهدنا العنف عبر التضاريس الرازحة تحت نير الاحتلال، فمن البلدة القديمة في القدس الشرقية، مروراً بالمسجد الأقصى، مررنا بما يسمى بمدينة «داود»، وشاهدنا كيف قامت قوات الاحتلال، تحت ستار الحفريات الأثرية بحثاً عن آثار للهندسة المعمارية اليهودية القديمة التي لا وجود لها، باقتلاع بساتين الفلسطينيين وتطويق أراضيهم.

يضيف جيرديلو وصلنا إلى سلوان التي يعيش فيها أكثر من ٦٥ ألف فلسطيني، ومع ذلك، تواجه آلاف المنازل خطر الهدم بحجة عدم حصولها على التصاريح اللازمة، حيث حولت قوات الاحتلال العديد منها إلى أنقاض، ليصل بعد ذلك المستوطنون، محاطين دائماً بحراس مسلحين ويصادروا الأرض من سكانها الأصليين.

بالرغم من الحرب الصامتة ينظم أهالي سلوان أنفسهم لمقاومة هذه الحرب، فعندما تأتي الجرافات تجتمع الأهالي للدفاع عن العائلات التي جاء دورها لمواجهة محنتها الأليمة، فقد حول مركز البستان المجتمعي المكان إلى قلب نابض بالحياة، حيث الأفراح البسيطة والمتحدية، الأبواق والطبول للفرقة الموسيقية، علامات على الحياة الطبيعية والمقاومة في الأماكن التي تتعرض لخطر الهدم في كل مكان، تتزين أزقة الحي الضيقة بالأشجار والبلاط والرسومات، لتعلن لسلطات الاحتلال التي تريد هدم هذه المنازل بدعوة أنها لأنها غير صالحة للسكن، زيف ادعاءاتهم.



يتابع جيرديلو من خط المواجهة في «الحرب الصامتة»، سافرنا إلى الخليل في الضفة الغربية، حيث شاهدنا نقاط التفتيش شديدة التحصين - الشبكات والأسلاك الشائكة والبوابات الدوارة تنتشر في مختلف أنحاء المدينة - لتحرس المستوطنات الإسرائيلية، التي كانت يوماً مركز المدينة القديمة.

هناك، فوق بوابة مخيفة تفصل مستوطنة مهجورة عن المدينة، توجد آلة يسميها البعض «مطلق النار الذكي» بندقية آلية يمكنها قتل أي شخص يقترب إذا رأى الاحتلال أنه يشكل خطراً، ومن المؤكد أن وجه كل فلسطيني تقريباً ينطبع في هذا النظام، الذي يحدد مصيرهم فقبل أن يتمكنوا من رؤية وجه إنساني أو سماع صوته، يمكن للجنود تشغيل البندقية باستخدام ذراع التحكم.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما الذي يتم حراسته؟ شارع شبه فارغ بلا حياة، أم شاحنة معطلة ولافتات ذات تاريخ مفبرك تسعى إلى إعادة صياغة اضطهاد المحتل باعتباره ضحية، أم الكثير من أعلام الاحتلال في مستوطنة تؤوي حوالي ٤٠٠ مستوطن، حيث لا يُسمح للفلسطينيين أن تطأ أقدامهم المكان.

في الحقيقة، لم يبق أي أثر للحياة الصاخبة التي لا تزال موجودة خارج هذا الحاجز المتوسع، الحياة التي يفسدها المستوطنون ببناء المزيد من المستعمرات، لتتحول الأسواق الفلسطينية إلى أقفاص، محاطة من كل جانب ببوابات وشبكات سلكية.

وفي الخليل، أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية ١٣٥٠ متجراً فلسطينياً خلال ٢٣ عاماً، ما أدى إلى تدمير الحياة الاقتصادية للمدينة وزرع البؤس واليأس بين سكانها، وأصبح يتعين على ٣٦٥ طفلاً ممن يذهبون إلى المدارس القريبة من المستوطنة عبور ثلاث نقاط تفتيش عسكرية مرتين كل يوم للوصول إلى الفصول الدراسية والعودة إلى منازلهم. وفي المجمل، هناك ٢٨ نقطة تفتيش عسكرية في منطقة تقل مساحتها عن خمسة كيلومترات مربعة، أي نقطة واحدة لكل ٢٥ مستوطناً، ومع توسع المستوطنات، يخفت قلب المدينة النابض تدريجياً.

الحق في البقاء

لا يمكن قياس جغرافية الاحتلال الصهيوني بخطوط مستقيمة، فبالرغم من أن القدس تبعد عن بيت لحم أقل من ١٠ كيلومترات، لكن الفلسطينيين الذين يعيشون في بيت لحم لا يمكنهم قطع المسافة، فالفلسطيني الذي يعيش في الضفة الغربية، والذي لا يزال يحتفظ بمفاتيح منزله في القدس، أقرب إلى ساو باولو، أو جوهانسبرغ، أو بكين منه إلى موطن أجداده، لا يستطيع التنقل لأن الاحتلال كتب القواعد التي تتحكم بحركته.

وفي القدس، تُمنح الإقامة لأولئك الذين تقع «حياتهم المركزية» في المدينة، وهو مفهوم قانوني غير محدد، غالباً ما يتم تفسيره وفقاً لأهواء سلطات الاحتلال، حيث يفقد الفلسطينيون الذين أجبروا على ترك منازلهم في القدس الشرقية «حياتهم المركزية» في المدينة، وفي هذه العملية يفقدون حقهم في البقاء.

إلى ذلك، ينطوي فقدان الإقامة على الاستبعاد التام من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فلا يمكن استئجار منزل، أو فتح حساب مصرفي، أو الالتحاق بالجامعة، أو العثور على عمل.

وفي السياق، ترفض سلطات الاحتلال الإسرائيلية ما يقرب من ٩٥٪ من طلبات البناء الفلسطينية، حيث يصبح من الصعب للغاية على الفلسطينيين العثور على مساكن جديدة. وهكذا، يضطرون للعيش في أحياء أو مخيمات في الضفة الغربية ذات الكثافة السكانية المتزايدة، والتي لا تزال عرضة للتمزيق المنتظم من خلال اقتطاع المزيد من الأراضي.

منذ عام ١٩٥٠، كان مخيم عايدة للاجئين في بيت لحم موطناً لآلاف العائلات الفلسطينية التي فرت من النكبة، من حملة التطهير العرقي التي شهدت طرد قوات الاحتلال لأكثر من ٧٥٠ ألف فلسطيني من منازلهم في عام ١٩٤٨. لقد جاؤوا من أكثر من ٢٧ بلدة مختلفة، ولا يزال أكثر من ٦٠٠٠ شخص يعيشون هناك اليوم في مباني شاهقة مؤقتة من الطوب والخرسانة تختبر حدود السلامة الهيكلية.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن الكثافة السكانية للمخيم تبلغ ٧٧,٤٦٤ نسمة لكل كيلومتر مربع، وهي واحدة من أعلى المعدلات في العالم كما يلوح فوقهم الجدار العازل الذي يبلغ ارتفاعه ثمانية أمتار، ما يلقي بظلاله الدائمة على محيط المخيم.

وفي أزقة المخيم الخانقة، يتدرب عناصر الكيان المحتل بشكل روتيني على تقنيات العنف القاسية، حيث تقوم كل بضعة أشهر الشاحنات العسكرية الإسرائيلية برش الحي بالفضلات، كما توجه خراطيمها نحو النوافذ المفتوحة، وفي بعض الأحيان، يقتحم الجنود أسوار المنازل ويضعون المتفجرات.

يضيف جيرديلو قائلاً: مخيم عايدة هو المنطقة الأكثر تعرضاً للغاز المسيل للدموع في العالم، ففي الدقائق التي تلت وصولنا، شاهدنا وابلاً من قنابل الغاز المسيل للدموع تنطلق من سطح سيارة مدرعة تستهدف العائلات التي تجمعت لتأبين أقاربها المتوفين في المقبرة، وعندما زار وفدنا المقبرة في وقت لاحق من ذلك المساء، هددتنا قوات الاحتلال بالسلاح.

يتحدث الإفلات من العقاب المسموح به أمام المراقبين الدوليين عن الفظائع التي تحدث في غيابهم، وقبل ليلة واحدة من وصولنا إلى مخيم عايدة، أطلق الجنود الإسرائيليون النار على شابين بالرصاص المتفجر، وهي ذخائر محظورة بموجب القانون الدولي.

من المؤكد أن النكبة لم تنتهي أبداً، فعندما تشجب القوى الاستعمارية القديمة العنف الذي تمارسه الفصائل الفلسطينية بحسب زعمها، فإنها بذلك تبيض وجه العنف المستمر والزاحف للاحتلال الاستعماري الذي عانى منه الشعب الفلسطيني في كل جانب من جوانب حياته منذ عقود من الزمن.

النكبة لم تنتهي أبداً

منذ عام ١٩٤٨، فقد الشعب الفلسطيني أكثر من ٨٥٪ من أراضيه، فقد أدت العمليات العسكرية التي يقوم بها الاحتلال إلى حصرهم في سلسلة من السجون المفتوحة، حيث يتعرضون للقتل والتجويع، بينما يقتلع الصهاينة بساتينهم ويسكبون الأسمنت في آبار المياه الخاصة بهم، ويطردون عائلاتهم بالغاز المسيل للدموع، أو يشعلون النار في محاصيلهم، أو يسممون أراضيهم بمواد كيميائية.

لقد تصاعد هذا العنف، بتشجيع مباشر من حكومة الكيان الفاشية الآن بشكل علني، ففي الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٣، قتلت قوات الاحتلال عدداً أكبر من الفلسطينيين في الضفة الغربية مقارنة بأي عام منذ أن بدأت الأمم المتحدة في متابعة الوضع.

يتابع جيرديلو، بالرغم من كل الممارسات الشنيعة التي يمارسها الاحتلال لتهجير الفلسطينيين من أرضهم، فقد تمكنت المقاومة من تحطيم أسطورة « الجيش الذي لا يُقهر»، وعلى الرغم من العنف الروتيني، التقينا على طول خطوط الاحتلال المتعرجة برجال ونساء وأطفال برؤوس مرفوعة وابتسامات دافئة وأعين صابرة، لقد رحبوا بنا في منازلهم ومجتمعاتهم، وأخبرونا بقصصهم.

وعلى النقيض من ذلك، فكلما اتجهنا إلى داخل الضفة الغربية، كان الرعب يبدو واضحاً على قوات الاحتلال، وبدا أنهم، وهم يحملون بنادقهم، مستعدون في جميع الأوقات لإطلاق العنان لأعمال عنف بصورة غير متناسبة ضد كل من حولهم. ويبدو الأمر كما لو أنهم شعروا بأن النظام الاستعماري لا يمكن أن يستمر دون أي تكلفة عليهم، وهو الواقع الذي أصبح الآن موضع تركيز حاد.

ترجع جذور هذه الهشاشة إلى حقيقة بسيطة، وهي أن الشعب الفلسطيني ليس لديه خيار آخر، تم سلبه وطنه، وجردت العائلات الفلسطينية من ممتلكاتها في خضم المذابح التي يمارسها الاحتلال، وسُرقت ثرواتهم، وفي كل مرحلة، كان لمضطهديهم خيار واختاروا العنف، فالصهيونية مرتبطة بمليون خيط بالإمبريالية والرأسمالية.

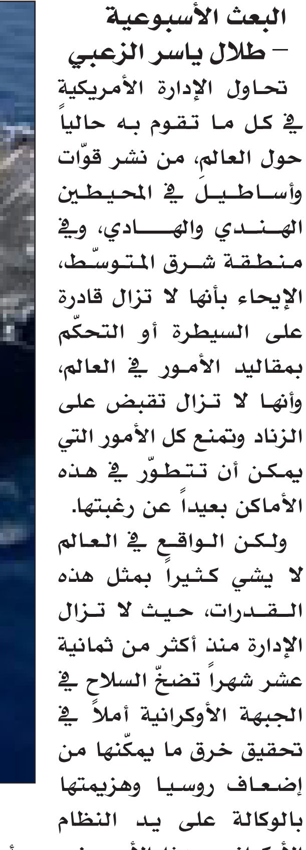
فقد تلقت الحركة الصهيونية في أيامها الأولى دعماً كبيراً من الإمبراطورية البريطانية التي سعت إلى الحفاظ على قبضتها في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى. واليوم، تدعمها الولايات المتحدة وأتباعها باعتبارها قاعدة أمامية للإمبراطورية في غرب آسيا، وهي قاعدة أمامية مصممة لتعزيز وتغطية طموحات الغرب الإمبريالية والقومية العرقية في المنطقة، وبالتالي، فإن هشاشة «إسرائيل» هي أيضاً هشاشة الإمبريالية. إن ما تبديه الولايات المتحدة من دعم كبير لـ «إسرائيل» اليوم، يؤكد أن عملية التحرير في أي مكان تشكل تهديداً للإمبريالية في كل مكان.

لذا، فإن النضال من أجل تحرير فلسطين هو في الأساس نضال ضد الرأسمالية والإمبريالية، ومن المؤكد أن الشعب الفلسطيني لن يتخلى عن نضاله من أجل الحرية، ومواجهة أي رياح معاكسة. فبالرغم من أن الهجوم على فصائل المقاومة الفلسطينية لا هوادة فيه، حيث يقبع أكثر من ٥٠٠٠ فلسطيني في السجون الإسرائيلية، لكن قوة العمل الفلسطيني آخذة في الصعود.

ففي مختلف أنحاء فلسطين، نظمت نقابات الأطباء والمعلمين إضراباً تاريخياً ضد الاحتلال الإسرائيلي، والآن، بينما يتغلب الشعب الفلسطيني على احتلاله، يرى مراقبون أن القوى الشعبية المناهضة للإمبريالية في الخارج، لابد ستعمل على سحق الإمبرياليين الذين يؤيدون الاحتلال.

فعلى مدار التاريخ الطويل، أصبح التحرر من الاستعمار أمراً لا مفر منه، فكما أعلنت دول العالم في إعلان الأمم المتحدة بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عام ١٩٦١، فإن عملية التحرير لا تقاوم ولا رجعة فيها إلى أن يتحقق الوعد بإقامة دولة فلسطين.

بين حماية «إسرائيل» وحماية قواعدها..
هل تستمر السيطرة الأمريكية إذا نشبت حرب شاملة؟



البعث الأسبوعية – طلال ياسر الزعبي

تحاول الإدارة الأمريكية في كل ما تقوم به حالياً حول العالمِ، من نشر قوّات وأساطيلَ في المحيطين الهندي والهادي، وفي منطقة شرق المتوسّط، الإيحاء بأنها لا تزال قادرة على السيطرة أو التحكّم بمقاليد الأمور في العالم، وأنها لا تزال تقبض على الزناد وتمنع كل الأمور التي يمكن أن تتطوّر في هذه الأماكن بعيداً عن رغبتها.

ولكن الواقعٍ في العالم لا يشي كثيراً بمثل هذه القدرات، حيث لا تزال الإدارة منذ أكثر من ثمانية عشر شهراً تضخّ السلاح في الجبهة الأوكرانية أملاً في تحقيق خرق ما يمكّنها من إضعاف روسيا وهزيمتها بالوكالة على يد النظام الأوكراني، وهذا الأمر ينسحب أيضاً على جميع المحاولات الأمريكية إحداث حالة رُهاب للصين أو كوريا الديمقراطية في الشرق الآسيوي، إذ تعمل على تعزيز وجود أساطيلها وحاملات طائراتها في تلك الأماكن ظنّاً منها أن ذلك يمكن أن يحقّق نوعاً من الردع لأعدائها المفترضين هناك، أو يساعد في إحكام قبضتها ونفوذها على تلك المناطق من العالم

والآن وبعد عملية «طوفان الأقصى» التي أطلقتها فصائل المقاومة في غزة وتمكّنت من خلالها من تمريغ أنف الكيان الصهيوني في التراب عبر عملية خاطفة قضت من خلالها على عدد كبير من قادة جيش الاحتلال وجنوده، وأسرت عدداً مماثلاً منهم، تحاول الإدارة الأمريكية رفع معنويات جيش الاحتلال الصهيوني من خلال الزيارات الكثيرة لمسؤوليها للكيان للتعبير عن تضامنهم ودعمهم غير المحدود له في مواجهة سكان قطاع غزة المحاصر، وإعطائه الضوء الأخضر للإيغال في دماء المدنيين من نساء وأطفال هناك، وتدمير المنازل على ساكنيها والعمل على تهجيرهم مجدّداً من القطاع للتفرّغ لتهجير سائر سكان فلسطين الأصليين في الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، تحاول الإدارة الأمريكية الحالية الإيحاء بشتى الوسائل بأنها قادرة على إدارة هذا الصراع بالطريقة التي تحقّق فيها أمن «إسرائيل»، وفي الحقيقة استمرار هيمنتها على هذه المنطقة عبر «إسرائيل» التي تؤدّي هذا الدور الوظيفي بالنسبة إلى الغرب.

ومن هنا عمدت هذه الإدارة إلى الإسراع في نجدة قادة الكيان الصهيوني بعد الصدمة الكبيرة التي تعرّضوا لها على خلفية عملية «طوفان الأقصى» البطولية واهتزاز صورة هذا الكيان، في محاولة لاستعادة هيبته وهيبتها معاً، من خلال نشر قطعها الحربية وحاملة طائراتها «جيرالد فورد» شرق المتوسط ظنّاً منها أن ذلك يمكن أن يحقّق نوعاً من الرّدع لجميع أطراف محور المقاومة في المنطقة، ويمنعهم من التدخل لنصرة أهالي غزة في حرب الإبادة التي يشنّها جيش العدو عليها.

ولكن استشعار واشنطن وحلفائها الخطر الوجودي الذي بات يهدّد قاعدتهم المتقدّمة في المنطقة، وخاصة بعد الصدمة التي أحدثتها المقاومة الفلسطينية داخل الكيان الصهيوني، وفي دول الغرب الجماعي، دفعها فعليّاً إلى تعزيز وجودها العسكري، حتى لو بشكل استعراضي في محاولة لردع أطراف عديدة في المنطقة من توسيع رقعة الحرب، لأنهم يعلمون أن لا قدرة لـ«إسرائيل» على الحرب الطويلة، كما أنه لا تستطيع الحرب على عدة جبهات رغم الدعم الغربي الكبير لها، ومن هنا جاء إيعاز وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن، بنشر بطارية من أنظمة الدفاع الصاروخي «ثاد» وكذلك بطاريات صواريخ باتريوت إضافية في الشرق الأوسط.

والمهم في هذا الأمر أن البنتاغون أعلن صراحة، أنه بعد مشاورات مع الرئيس الأمريكي جو بايدن، تم اتخاذ قرار بـ«تعزيز مكانة وزارة الدفاع في المنطقة المذكورة»، أي أن الأمر بالفعل تابع لشعور القوات الأمريكية أنها عاجزة عن السيطرة على الوضع في ظل امتداد جحيم الحرب إلى عدة جبهات، على الرغم من أن واشنطن سبق أن أرسلت حاملة الطائرات «جيرالد آر فورد» مع خمس سفن مرافقة، وكذلك حاملة الطائرات «دوايت دي أيزنهاور» مع ثلاث سفن مرافقة، إلى منطقة الشرق الأوسط.

فالأمر إذن جاء بشكل طارئ، ليس لحماية «إسرائيل» فقط، بل لحماية منظومة الهيمنة بالكامل، حيث بدأ الأمريكي يشعر بالفعل بحجم الخطر الموجود على قوّاته في العراق والخليج وسورية، بعد تزايد الهجمات على القواعد الأمريكية في المنطقة، وهذا ما يفسّر نشر بطارية للدفاع الصاروخي من طراز ثاد وعدة كتائب إضافية من منظومة باتريوت للدفاع الجوي في المنطقة، وتعزيز حماية القوات الأمريكية هناك، بل نشر قوات إضافية لتعزيز الاستعداد والقدرة على الردّ بسرعة إذا لزم الأمر، حسب الوزير الأمريكي.

وفي الحقيقة، تولّدت قناعة لدى الولايات المتحدة خصوصاً، والغرب عموماً، أنّ أيّ توسّع للصراع خارج بقعة فلسطين المحتلة لن تتم السيطرة عليه، فهي بين خيارين إما انفلات الوضع وتدحرج النزاع إلى حرب إقليمية شاملة لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية التغيير في نتائجها رغم كل ما تحاول التهديد به لكل من سورية وإيران، أو الاستمرار في تغذية حرب الإبادة التي تشنّها على قطاع غزة، مع كل ما يحمله ذلك من استنزاف عسكري لها بالدرجة الأولى لأنها الداعم الأول عسكرياً للكيان الصهيوني بالسلاح، أو من مخاطر دخول أطراف أخرى في الحرب وهو ما يمكن أن يقود إلى هزيمة استراتيجية لها على الأرض، وخاصة أن الغرب مجتمعاً وليس فقط واشنطن، سيكون عاجزاً عن التكهّن في مآلات هذه الحرب، في الوقت الذي تؤكّد فيه جميع الدراسات أن الغرب الجماعي بقيادة حلف شمال الأطلسي «ناتو» عاجز حالياً عن الدخول في مثل هذه المغامرة مع استنفاد أغلب ذخائره في أوكرانيا، كما أن قدرته على استخدام السلاح النووي محدودة في ظل التأثيرات المشتركة لجميع الأطراف في الصراع، فليس ممكناً استخدام السلاح النووي في منطقة يكون الكيان الصهيوني في القلب منها.

ومن هنا فإن استقدام مزيد من حاملات الطائرات الأمريكية وبطاريات صواريخ الدفاع الجوي الأمريكي إلى المنطقة، ليس مؤشّر قوة كما تحاول الولايات المتحدة الإيحاء به، وإنما هو مؤشّر قلق وضعف بالدرجة الأولى، لأن الولايات المتحدة لو كانت في موقع قوّة لأمرت «إسرائيل» بالردّ القوي على ما تسمّيه استفزازات حزب الله في الشمال، ولكنها من خلال التشديد على عدم استدراج الحزب إلى الحرب إنما تقدّم أكبر دليل على أنها لا تريد توسيع نطاق المعركة، وبالتالي فإن الكيان ليس في موقع يؤهّله ضمن الظروف الحالية للصمود في مواجهة أيّ حرب إقليمية، ومن هنا شدّد الوزير الأمريكي على أنه يتم اتخاذ هذه الإجراءات في إطار «التخطيط للطوارئ»، وأن نشر قوات أمريكية إضافية «سيساعد في الردع، ويعزّز حماية القوات الأمريكية في المنطقة ويساعد في الدفاع عن (إسرائيل)».

غزة.. فصل من حروب المجمع الصناعي العسكري

البعث الأسبوعية - بشار محي الدين المحمد

يمكن للمتابع أن يميز بسهولة واضحة مدى حجم الكذب الإسرائيلي والغربي خلال مجريات العدوان الأخير على غزة، حيث أن «إسرائيل» تدّعي أنها تخوض حرباً وجودية، أو على رأي المثل الأمريكي «إما الآن أو نهائياً»، بينما نشاهد على المقلب الآخر لخيوط الحقيقة أشياء وأحداث لا توحي بالشعور بالقلق أو الخوف، فجيش الاحتلال هاجم مطاري حلب ودمشق الدوليين وأخرجهما عن الخدمة لمرتين متتاليتين، بل ضرب الجيش المصري أيضاً بحجة أن ذلك عن طريق الخطأ، إضافةً إلى قصف متكرر لقرىً في جنوب لبنان أما وزير الدفاع الأمريكي فيؤكد أن بلاده ستزرع نظام صواريخ «تاد» وتعزز منظومات «باتريوت» في الشرق الأوسط، ناهيك عن ما أرسلته بلاده سابقاً مع القطيع الأوروبي من مدمرات وبوارج حربية وطائرات إلى المنطقة.

ودراستنا هنا للفعل من جهة، ورد الفعل المبالغ فيه بحجم كبير جداً من جهة أخرى، يُظهر مدى الرغبة الغربية في مدّ وتأجيج الصراًع في الشرق الأوسط، بعد أن فتحت جبهة صراع طويل الأمد على الجبهة الأوكرانية، والتلويح بالتوتر في شبه الجزية الكورية وبحر الصين الجنوبي من خلال مجموعة كبيرة من الاستفزازات والتحركات السياسية الانفصالية ضدّ الصين، مروراً بإفريقيا ووصولاً إلى غزة.

إن ما حدث في غزة بتاريخ السابع من تشرين الأول الجاري بلا شكّ يمثّل نقلة نوعية في أسلوب المقاومة وإمساك زمام المبادرة في إعلان بدء الحرب على العدو الإسرائيلي، لكن بالمقابل فإن ما تقدم عليه «إسرائيل» وحلفائها من رد فعل غير محسوب ومتهور ستتلوه بالضرورة حلقات إقليمية في منتهى الخطر، إذ يمثل حركة من أمريكا وخلفها العالم الغربي كله الذي فتح أبواب مستودعات سلاحه على مصراعيها خدمةً لـ«إسرائيل» وبشكل يفوق ما حدث من دعم غربي لأوكرانيا، إذ فاقت عملية التجييش ضدّ غزة عملية التجييش التي حدثت في المشهد الأوكراني دون أي مبرر بالمقارنة مع حجم الخطر الذي تدّعيه «إسرائيل» والمتمثل بـ٢,٥ مليون فلسطيني يعيشون كأسرى في قطاع غزة المحاصر أساساً.

إن جذور ما يحدث اليوم من تأجيج للصراعات يمكن ربطه بنشأة الفكر والنظام الرأسمالي الذي حذّر منظروه ومفكروه من أنه يعاني من مشكلة تنبع من داخله وتتمثل في أنه يخلق حجماً لا متناهياً من الإنتاج بفعل الثورات الصناعية المتعددة التي مرّ بها من الناحية الإيجابية له، لكنه في وجهه السلبي يتميز بعلاقات إنتاج متكلّسة، فالثروات وبفعل الأنظمة السياسية الفاسدة تتجمع بيد قلّة من المحتكرين، وبالتالي فإنه مع مرور الزمن لن توجد أسواق لتصريف هذا الكم الهائل من الإنتاج، حيث كان لا بدّ من تدخل الدولة لإعادة تنظيم وتصحيح مسار العلاقات الاقتصادية، لكن وبعد تسيّد الفكر النيوليبرالي أو مفهوم الدولة الحارسة في أواخر القرن الماضي عادت الأزمات بقوة إلى النظام الرأسمالي مع تركز أكبر للأموال بيد المحتكرين، فكان الحل الجديد الذي ابتدعته الرأسمالية يتمثل في ابتداع أسلوب الحروب لتصريف الإنتاج الرأسمالي الهائل، وطبعاً هنا تجدر الإشارة إلى وجود عشرات الحلول لهذه الأزمة مثل «دولة الرفاه» التي تتحقق عبر عدالة توزيع الدخل، وغيرها من الآليات ولكن للأسف فإن مركز القوة الآن ينحصر في ما يسمى «مجمع الأسلحة الصناعي» والذي هو حلف بين شركات صناعة وتجارة السلاح وبين الشركات والمصانع الأخرى الكبرى في العالم، إضافةً إلى رجال السياسة الذين يرسمون سياسات تحدد مسبقاً من ذلك المجمع، كما أن ذلك المجمع هو من يحدد رجال السياسة الذين يتصدرون المشهد السياسي العالمي وفق مصالحهم واحتكاراتهم.

لقد تم استعمال أوكرانيا كمضخة دماء هي الأقوى في عروق النظام الرأسمالي المهدد بخطر الركود، وهذا ما يفسر طول المدة الزمنية لحربها التي تحقق أهداف هذا النظام الاقتصادي الطفيلي عبر هدفين الأول بيع وتصريف الأسلحة، والثاني يتمثل في تدمير الأسلحة مع المدن والبنى التحتية لإعادة إعمارها بعد ذلك من الشركات الرأسمالية مع جلب المزيد من السلاح، في صيغة تفضح مدى عبثية هذا الفكر الاقتصادي المريض الذي يهمه حماية عدد من الفئات فقط مهما كان الثمن، وسمعنا الكثير من مفكري هذا النظام الاقتصادي يصفوه بالقول: «هناك تزايد في اللامساوة تجاه هذا النظام».

ولا بدّ في سياق دراسة مشكلات النظام الرأسمالي من التعريج على ظواهره السيئة المتجدّدة وعلى رأسها «توحش المؤسسات المالية» التي بدأت تنمو بشكل أكبر من الإنتاج، مع نمو لمفهوم النقد كحامل للقيمة والذي حوله لأداة للمضاربة، بشكل يحقق دخولاً هي الأعلى في ظلّ انخفاض الحصافة «الجدارة» الائتمانية للدول الرأسمالية، حيث تجاوز سقف الدين العالمي ثلاثة أضعاف الناتج العالمي، وهذا طبعاً ينبئ بكارثة جديدة في قادم الأيام لدول هذا النظام المتهالك الذي يحاول حل الأزمات على حساب دافعي الضرائب ومحدودي الدخل، والأنكى من ذلك أن النظام الرأسمالي يدعم ويكافئ المخطئ في كل مرة، فما حدث في أزمة الرهن العقاري عام ٢٠٠٨ يحدث ويتكرر في كل مرة والضحية هي محدودي الدخل.

إن الوضع الإقليمي الحالي لا يمكن بأي حال من الأحوال فصله عن المشهد العالمي العام، والذي لا ننسى أنه يشهد مرحلة انتقالية، تتمثل في هبوط أمريكا من مكانتها في تسيد العالم، وتحضّر أقطاب أخرى صاعدة لقيادة العالم وعلى رأسها الصين، وإن واشنطن في هذا السياق تسعى لكسب الأرض بالإضافة إلى تحقيق غاياتها الرأسمالية الأخرى، ولذلك تحاول جاهدة تطويق الصين وإفشال مشاريعها التنموية في الشرق الأوسط بقوة، وهذا أيضاً يدفعها لتغذية سيناريو الحروب في المنطقة تمسكاً بمكانتها المهددة الزوال قريباً.

فما يحدث في غزة إذاً يمكن إدراجه ضمن صراعات الرأسمالية وهيمنتها على العالم بمؤسساتها الحقوقية والمالية التي ستسقط مع صعود القوى الصاعدة لعالم الجنوب ومؤسساته وكياناته وعلاقات الاقتصادية العادلة للدول والقائمة على السلم والمساواة.



المسألة لا تتعلق بإبادة شعب فقط.. بل الكوكب برمته

دكتاتورية الإعلام الغربي ومأساة الشعب الفلسطيني التي لا نهاية لها



البعث الأسبوعية-هيفاء علي

في سياق ردود الفعل الغربية الشحيحة على العدوان الإسرائيلي الراهن على قطاع غزة والضفة الغربية، وعلى استهداف مشفى المعمداني في غزة، أصدر مجلس كنائس الشرق الأوسط بياناً حول حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في غزة، أشار فيه إلى أنه لم يعد سراً أن ما يواجهه الشعب الفلسطيني في غزة ليس رداً عسكرياً على عمل عسكري، بل إبادة جماعية وتطهير عرقي، يستهدف نزلاء أكبر سجن في غزة، في تاريخ الإنسانية، مع سبق الإصرار والترصد.

لافتاً إلى أن ما يحدث في أرض غزة من ممارسات الأرض المحروقة، يخرج عن كل منطق، ويخرج عن الحق الإلهي والإنساني، فحتى الحروب لها قواعد تحددها المواثيق والمعاهدات الدولية، وعليه، فإن مهاجمة المدنيين العزل، بما في ذلك المرضى وذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك الأطفال والنساء والمسنين، وتدمير البنية التحتية والنظام الطبي، واستهداف العاملين في المجال الطبي والصحفيين، وقطع المياه والإمدادات والأدوية عن مجتمع مكون من نصف مليون إنسان، لا يمكن وصفها إلا بأنها جريمة ضد الإنسانية. إن مجلس كنائس الشرق الأوسط، الذي تضم في عضويته كافة كنائس المنطقة، وتنتشر مؤسساته التنموية على أرض فلسطين وخريطة التهجير الفلسطيني، يدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان والطفولة والمجتمع الدولي، إلى حماية المدنيين، ويدعو كافة الشرفاء في العالم إلى اتخاذ الموقف المناسب واتخاذ الإجراءات الفورية، وأولها وقف العدوان على غزة ورفع الحصار وفتح المعابر. وإذا لم تتصرف البشرية ككل على الفور وبشكل مناسب، فإن هذه الجريمة ستبقى إلى الأبد وصمة عار على جبين الإنسانية.

فبركة وأكاذيب

إذا كان هناك دليل لا جدال فيه على أن الخطاب الغربي حول حقوق الإنسان والديمقراطية ليس أكثر من أكاذيب وتلاعب، فقد تجلى في الحرب العالمية الشرسة على سورية، وغزو العراق والعدوان على ليبيا واليمن بناءً على فبركة الأكاذيب، وها هو اليوم يتجلى في التغطية المتحيزة للكيان المحتل المجرم، للحلقة الأخيرة من المأساة الفلسطينية، التي تغذيها السلطات الإسرائيلية والغربية مع الإفلات من العقاب لمدة ٧٥ عاماً، حيث عملت ولا تزال على قلب الأدوار فحولت الجلاد إلى ضحية والضحية إلى جلاد. فمن الذي تعرض للاضطهاد وسرقت أراضيه وصودرت حريته وانتهكت أبسط حقوقه؟

بالطبع الشعب الفلسطيني، الذي ثبت أن مصيره لا يهم الديكتاتورية الإعلامية الغربية التي تعمل على خنقه من خلال إطلاق عمليات تلاعب عملاقة، كما يحدث اليوم، لخداع الرأي العام الدولي وإجباره على قبول الإبادة الجماعية الجارية في غزة. وما الذي يمكن أن يكون أفضل من «القتل» الوحشي للأطفال حتى تتمكن آلة الدعاية الغربية من الاندفاع ضد الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه إضفاء الشرعية على جميع الجرائم الشنيعة التي يرتكبها جيش الاحتلال في قطاع غزة. الدعاية وقتل الأطفال ليست هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها الغرب هذا التمثيل الرهيب للقتل الوحشي للأطفال.

كذبة الحاضنات

وهنا لابد من استحضار الكذبة الكبرى المتمثلة في حاضنات الأطفال التي تم إلقاؤها على الأرض من قبل الجنود العراقيين. هذه الكذبة التي صاغها خبراء الدعاية بشكل جيد، والتي كلفت ١٤ مليون دولار، سمحت للولايات المتحدة وحلفائها بشن حرب الخليج الأولى. قصة الحاضنات فبركتها «نيرة»، الممرضة المزيفة التي تبين أنها ابنة سفير الكويت في واشنطن. وسرعان ما بثت أجهزة التلفاز في مختلف أنحاء العالم أداءها المليء بالدموع أمام لجنة تابعة للكونغرس الأمريكي، الأمر الذي أدى إلى تأرجح الرأي العام وانتصار صناع الحرب.

وفي عام ٢٠٠٣، كررت الولايات المتحدة الكذب والنفاق والفبركة المعهودة لغزو العراق، عندما أمسك وزير الخارجية الأمريكي كولن باول زجاجته الشهيرة بيده ورفعها في منبر مجلس الأمن وهو يلوح بها زاعماً أن فيها حفنة من أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق. ولكن مرة أخرى أخافت الآلة الإعلامية العالم بتهديد الأسلحة الكيماوية العراقية، ومن سوء حظ مليوني أسير في السجن المفتوح في غزة أن هذا يتكرر مرة أخرى مع القصة الرهيبة للأطفال الإسرائيليين الذين يقال إن حماس «قطعت رؤوسهم» بوحشية، ويكفي إعطاء الضوء الأخضر الغربي للإبادة الجماعية التي يمارسها الكيان الإسرائيلي المحتل والإرهابي بحق الفلسطينيين.

وحتى المستشفيات يتم قصفها بشكل ممنهج في انتهاك صارخ للقانون الدولي، وبالتالي تعتبر جرائم حرب. ومع ذلك، لا الأمم المتحدة ولا المحكمة الجنائية الدولية ولا الديمقراطيات الكبرى ومنظماتها غير الحكومية، التي تعتبر نفسها معنية بحقوق الإنسان تهب لمساعدة الضحايا، بل تكتفي بالتعبير عن قلقها وتنديدها والدعوة إلى ضبط النفس. ولم ير أحد هذه اليد الغربية تتحرك هنا، والتي تسارع أيضاً إلى الإدانة وفرض العقوبات.

بل على العكس من ذلك، حتى هذه الديمقراطيات المزعومة تتجرأ على انتهاك قوانينها من خلال حظر مظاهرات التضامن مع الفلسطينيين. وهذا هو الحال في فرنسا، حيث يتعرض أعضاء البرلمان الذين يجرؤون على المطالبة بتطبيق القانون الدولي ضد الكيان المحتل للتهديد، وهذا يوضح مدى دعم فرنسا والغرب عموماً لهذا الكيان الإرهابي. هذا الغرب الجماعي المتغطرس شريك في المأساة الفلسطينية، وهو السبب وراء مصادرة الأراضي الفلسطينية لصالح المستعمر الإسرائيلي، في محاولة لمحو المحرقة التي ارتكبوها بأنفسهم ضد المجتمع اليهودي خلال الحرب العالمية الثانية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن للإنسانية أن تتمتع بمثل هذه الذاكرة القصيرة وتكرر نفس الجرائم قرناً بعد قرن؟ لا شك أن الوقت قد حان لإعطاء العالم رؤية أخرى غير الرؤية الغربية الأحادية القطب، ويجب أن تكون البداية من الأرض الفلسطينية من خلال فرض حق هذا الشعب في أن يكون له دولته المستقلة وحريته.

وهذا هو مطلب الغالبية العظمى من شعوب العالم. ويبقى انتظار رؤية ما إذا كانت مجموعة البريكس والأمم المتحدة ستتحمل مسؤولياتها، وتضع حداً لهذه المأساة الإنسانية التي استمرت لمدة ٧٥ عاماً، هذا هو السؤال الكبير.

طبيعة الإبادة الجماعية التي يمارسها الغرب

في سياق متصل، تحدثت التايمز عن «الأطفال الإسرائيليين المشوهين»، بينما تتعمد إغفال الحديث عما يتعرض له الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، ليس اليوم فقط وإنما منذ ٧٥ عاماً، حيث يمارس الغرب مع وسائل إعلامه، وسياسييه، وجزء من الرأي العام الغربي، إبادة جماعية بشكل علني. والعالم كله يشهد مجزرة صناعية وإعلامية، إنها الإبادة الجماعية في غزة. علاوة على ذلك، أطلق الكيان المحتل على الفلسطينيين اسم «الحيوانات» علناً، وهو يقصف السكان المدنيين، ونصفهم من الأطفال بالذخائر الثقيلة والفوسفور الأبيض المحترق.

لقد نشر الرئيس الأمريكي الأكاذيب حول قطع رؤوس الأطفال، وهي ذريعة كلاسيكية للتحريض على المذبحة. وعندما دار حديث عن وقف إطلاق النار، قال السكرتير الصحفي للبيت الأبيض: «نعتقد أنهم مخطئون، نعتقد أنهم مثيرون للاشمئزاز».

وفي دول مثل فرنسا وألمانيا، يتم تجريم الاحتجاجات وحتى إنهم يعتبرون رفع العلم الفلسطيني حالة عنف. وهكذا أصبح العالم الغربي بأكمله، المتغطرس والموعظ الأخلاقي، يمارس الإبادة الجماعية بالكامل دون أن يهز له جفن، وبات العالم يرى بأم العين عملية تطهير عرقي واسعة النطاق، حيث أمرت سلطات الكيان المحتل مليون ومئة ألف فلسطيني بالرحيل، وهددت كل من يبقى بيته سوف يقتل، في الوقت الذي تقوم فيه بتدمير شمال غزة.

لا يوجد مخرج من غزة، فهي سجن في الهواء الطلق، وسلطات الكيان المحتل تطلق النار على كل من يحاول الخروج من جانبها وقصفت المعبر إلى مصر. أما الولايات المتحدة، أقوى حلفاء الكيان، فقد أرست حاملة طائرات لمنع أي إنقاذ عن طريق البحر، وهذه إبادة جماعية مطلقة وجرائم حرب متتالية.

وكما يقول أرنارد برتراند، الفيلسوف البريطاني: «إن غياب أي معارضة عامة من الحكومات الغربية يعني أن الأخلاق وحقوق الإنسان والإنسانية الأساسية قد انهارت بالكامل في الغرب، وانهار معها كل ما يزعمون أنه يمثلهم». وكما قال جنرال غربي: إن جميع القادة الغربيين قاموا بتمويل وتسليح أو تشجيع مرتكبي هذه المذبحة أو تستروا عليهم، وهذا عار عليهم».

وفي نفس السياق، يوضح المحللون أنه وفي هذا السياق الفاسد، فإن المقاومة الفلسطينية هي الأكثر عقلانية على الإطلاق، ويكفي الاستماع إلى مؤتمرها الصحفي حتى نقتنع: «يُطلب من الغربيين أن يكرهوا المقاومة على الرغم من عدم وجود أي فكرة لديهم عن وجودها. لقد نجح الأمر لأنه تم تأليب الرأي العام ضدها ورسخوا كراهية المسلمين لأجيال، فهم يغيرون الاختصار كل بضع سنوات».

ويضيف المحللون أن المقاومة تتحدث عن الحق في المقاومة المسلحة للدفاع عن نفسها وعن فلسطين المحتلة، وتشير إلى أن الكيان المحتل يرتكب إبادة جماعية.

مقابل ذلك، يبدو أن كير ستارمر، زعيم حزب العمال في المملكة المتحدة، يعتقد أن حرمان السكان المدنيين من الغذاء والماء يتوافق مع «القانون الدولي»، بينما طلبت الجمهورية نيكي هيلي من الكيان المحتل القضاء على المقاومة.

بناءً على ما سبق، فإن كل الحديث عن حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية ما هو إلا أسلحة في أيدي هؤلاء المجرمين، ولكن الفلسطينيين يتمنون لو تفعل سلطات الكيان المحتل ما فعلته سياسة الصين تجاه الأويغور. فقد عانت الصين من مشكلة الإرهاب، وبدلاً من قصف الايغور وتعذيبهم، وضعت أعداداً كبيرة منهم في معسكرات إعادة التعليم وحقنت التنمية الاقتصادية في مقاطعة شينغيانغ. بينما عمل الغرب على فرض العقوبات الكيدية والجائرة على الشعب الفلسطيني ودفعه إلى الفقر، وجعل الفلسطينيين يعيشون في نظام فصل عنصري عديم الجنسية، ثم تجويعهم وقصفهم حتى الموت عندما ينفجرون في النهاية.

هؤلاء الغربيون يزعمون بأنهم سلطات أخلاقية، ولكن بالنسبة لهم، حقوق الإنسان مجرد سلاح آخر، فهؤلاء المستعمرين، الذين تحدثوا عن الإبادة الجماعية والسرقة، لم يتغيروا أبداً، لقد استبدلوا ببساطة الخطاب حول «الحضارة» بالخطاب حول «حقوق الإنسان». ومهما كانت الكلمات المستخدمة، فقد كانت دائماً ذريعة للاستيلاء على أراضي الشعوب الأخرى ونهب خيراتها. وهكذا، نمت أمريكا وأوروبا على أجساد من تعرضوا للإبادة الجماعية والسرقة، و«إسرائيل» هي موقعهم الاستعماري. وبطبيعة الحال، فإنهم اليوم يدعمون الإبادة الجماعية المفتوحة التي يتعرض لها الفلسطينيون.

وإذا حاول أحد ما بتأريخ كل مدينة، وكل قرية، وكل حياة بريئة جرحها القصف الأمريكي المستمر منذ الحرب العالمية الثانية، فسوف تنفد الصفحات قبل أن يدرك ضميرهم ذلك من رماد هيروشيما إلى مدن كوريا المحترقة، مروراً بأطفال فيتنام المليئين بقنابل النابالم، والندوب السرية في لاوس وكمبوديا، وبقايا يوغوسلافيا المحطمة، ورمال العراق الغارقة في الدماء، والجبال الثكلى لشعب أفغانستان، والأرض المنقلبة في شوارع ليبيا، والجراح النازفة في سورية التي تعرضت لحرب كونية شرسة على مدى ١٢ عاماً.

لقد أظهر الغربيون نصف قوتهم في الحرب الأوكرانية، حيث تم صدمهم فجأة عن طريق الغزوات، بعد غزو بلدان عشوائية لعقود من الزمن، فالحرب شيء «يضرب السكان الفقراء والنائيين»، وكأن القنابل والسفن الحربية الغربية لا تسعى جاهدة إلى مطاردتهم، وكأن الغرب ليس لديه خيار.

إن صوت الإبادة الجماعية السلبي هذا موجود في كل مكان لأنهم لا يعتبرون الآخرين بشراً، وكما قال وزير خارجية اليونان، يانيس فاروفاكيس: «عندما تدافع المقاومة الفلسطينية عن نفسها وتستهدف جنود الاحتلال فإن الغرب والصحافة لا يضيعون الوقت في وصفها بأنها أعمال شريرة خالصة. ولكن عندما ترتكب المؤسسة العسكرية الإسرائيلية جرائم حرب، يصفها الغرب والصحافة بأنها حتمية، وكأنها من أعمال الله ـ مثل بركان ينفجر كالمعتاد، كما تمليه طبيعته».

لقد جرب الفلسطينيون كل السبل الممكنة لتأكيد حقوقهم ليجدوا أنفسهم في معسكر اعتقال بسبب مشاكلهم، ولهم الحق في المقاومة المسلحة، وقد أعلن أحد البرلمانيين الإسرائيليين صراحة: «في الوقت الحالي، هناك هدف واحد فقط: النكبة! نكبة ستطغى على نكبة ٤٨».

مذبحة عالمية

إن العالم يشهد مذبحة عالمية ولا أحد يحرك ساكناً، وبالنسبة للكيان المحتل والغرب، فإن كل كذبة يقولونها لتبرير عنفهم هي ما يفعلونه في الواقع. لقد كذب الغرب بشأن قيام العراق بإخراج الأطفال من الحاضنات، والآن قامت سلطات الكيان المحتل بقطع الكهرباء عن قطاع غزة بالكامل، مما أدى إلى مقتل كل طفل محتاج. ينشرون الأكاذيب حول انتزاع الأطفال من أرحام أمهاتهم، وهو ما فعله جنود الاحتلال فعلاً خلال مجزرة صبرا وشاتيلا. وينخرط السياسيون ووسائل الإعلام الغربية في طقوس من خطاب الكراهية، وحتى مجرد ذكر وقف إطلاق النار يعتبر مثيراً للاشمئزاز. لقد كان الغرب دائماً يمارس الإبادة الجماعية ببطء وبشكل ممنهج، لكن هذا يحدث اليوم بسرعة وفي وضح النهار. هذا الغرب يسلح ويشجع ويدعو علانية إلى الإبادة الجماعية، وهذه المذبحة الشريرة المعلومة تتكشف أمام أعين العالم قاطبة، في حين أن هذا «النظام القائم على القواعد» ليس سوى حكم العنف والنفاق، لذلك يجب كسر القواعد وتدمير هذه الإمبراطورية البيضاء الشريرة، لأن المسألة لا تتعلق فقط بإبادة الشعب الفلسطيني بل تتعلق بإبادة الكوكب برمته.

الأول من نوعه على مستوى القطر..

مركز جامعة البعث للعلاج الفيزيائي يقدم ١٠٠ خدمة يوميا

البعث الأسبوعية - نبال إبراهيم

يقدم مركز جامعة البعث للعلاج الفيزيائي وإعادة التأهيل التابع لمكتب ممارسة المهنة في كلية العلوم الصحية، الخدمات العلاجية الفيزيائية الصحيحة المناسبة للمرضى بطرق وتقنيات حديثة انطلاقاً من أهمية العمل على تحسين مهنة العلاج الفيزيائي وإدخال أحدث التقنيات بما توصل إليه العلم من أبحاث و دراسات في هذا المجال.



تجهيزات حديثة

وبين مدير المركز ونائب عميد كلية العلوم الصحية للشؤون العلمية الدكتور صلاح غازي لـ «البعث الأسبوعية » أن مركز العلاج الفيزيائي في جامعة البعث يعتبر مركز نوعي والأول من نوعه على مستوى المنطقة الوسطى والقطر من حيث تجهيزاته الحديثة، بالإضافة إلى أنه أول مركز تعليمي تابع لوزارة التعليم العالي كعلاج فيزيائي تحت إشراف علمي.

تعليمي وخدمي

وأوضح الدكتور غازي أنه تم افتتاح المركز لهدفين أساسيين الأول تعليمي من خلال تدريب طلاب كلية العلوم الصحية بالسنتين الثالثة والرابعة كاستاجات عملية في قسم المعالجة الفيزيائية بالمركز تحت إشراف علمي، والثاني تقديم الخدمات العلاجية للمجتمع في محافظة حمص وباقي المحافظات السورية وعلى وجه الخصوص حماة والمحافظات الساحلية، تحت شعار جامعة البعث «ربط العلم بالمجتمع».

إقبال كبير

وأشار غازي إلى أنه يراجع المركز ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ مريض يومياً، عازياً الإقبال الكبير للمركز لعدة أسباب أهمها موقع المركز في منتصف المحافظة، ومدة الدوام على مدار ١٢ ساعة من ٨ صباحاً إلى ٨ مساءاً، بالإضافة إلى أسعاره الرمزية إذ لا تتجاوز الـ١٠ آلاف ليرة سورية للجلسة الواحدة ، مؤكداً أن سعر الجلسة في المركز أقل بنحو ٢٠٠ بالمئة من المراكز الخاصة ذات نفس التجهيزات الحديثة، مع مراعاة الجرحى بنسبة تخفيض تصل إلى ٤٠ بالمئة.

عالمية

أكد غازي أن التجهيزات الموجودة بالمركز هي تجهيزات عالمية وحديثة جداً، ويحتوي على أجهزة نوعية منها جهاز السلس البولي الذي لا يوجد منه سوى جهازين أو ثلاثة أجهزة على مستوى القطر، وجهاز معالجة الوزمات اللمفاوية الذي لا يوجد منه سوى جهاز أو اثنين على مستوى سورية، بالإضافة إلى أجهزة الليزر وغيرها من الأجهزة لتواكب عدد المرضى، علاوة على توفير كافة سبل الراحة للمراجعين بالمركز، لافتاً إلى أنه يتم العمل بالمركز على تطبيق التقنيات الحديثة في المعالجة الفيزيائية، علماً أن عدد العاملين فيه ١٤ معالج ومعالجة من خريجين كلية العلوم الصحية من الاختصاصيين بالعلاج الفيزيائي الذين تم تدريبهم بشكل خاص جداً على تطبيق التقنيات والعلوم الحديثة الكهربائية واليدوية بالعلاج.

مفارقة

وبين غازي أن المريض في المركز يتماثل للشفاء بعد جلستين أو ثلاثة جلسات، على العكس من باقي المراكز الخاصة التي قد يحتاج المريض إلى ١٥ أو ٢٠ جلسة لكونهم يطبقون العلم القديم فقط، منوهاً إلى أنه يتم في المركز التشخيص الصحيح للمريض وتقييمهم ووفقها يخضع لخطة العلاجية، وبعد أربع جلسات يخضع لإعادة تقييم لمعرفة مدى تحسن المريض من نسبة ١٠٪، ليتم بعد ذلك تعديل الخطة العلاجية للوصول إلى الشفاء الكامل، موضحاً أنه يوجد ١٠ غرف علاجية بالمركز ويضم أربعة أقسام صالة خاصة بالعلاج الكهربائي وصالة علاج حركي ويدوي وصالة علاج الأطفال، كاشفاً عن أنه سيتم افتتاح قسم علاج مائي والذي سيكون الأول من نوعه على مستوى القطر والمنطقة، بالإضافة إلى أنه سيتم افتتاح نادي رياضي وفق التربية الرياضية والعلاج الفيزيائي.

الاستيعاب

وأشار غازي إلى أن المركز يمكنه استيعاب ٢٨ مريضاً في كافة الأقسام، ويقدم خدمات علاجية لمشاكل الأطفال والشلل الدماغي من عمر سنة إلى ٥ سنوات، وخدمات إعادة تأهيل وعلاج الإصابات العضلية الهيكلية أهمها (آلام أسفل الظهر والآلام الرقبية وتشوهات العمود الفقري ولأذيات العضلية)، بالإضافة إلى إعادة تأهيل الإصابات والأمراض المفصلية والإصابات العصبية المحيطية مثل أذيات الضفائر العضدية ومتلازمة النفق الرسغي واللقوة والإصابات العصبية الناجمة عن الحرب.

نسب الشفاء

وأوضح غازي أن هناك ٢٨٠٠ مريضاً استفادوا من خدمات المركز منذ افتتاح المركز وحتى تاريخه، منوهاً إلى نسبة الشفاء تجاوزت ٩٥ بالمئة.

خدمات جديدة

وفي ختام حديثه بين غازي أنه سيتم إدراج علاج فيزيائي جديد لمرضى الفك الصدغي بالوجه، وعلاج الصداع والدوار الدهليزي، وفي المستقبل سيتم إدراج علاجات أخرى من خلال تطبيق التقنيات الحديثة بالتزامن مع إقامة دورات تدريبية للخريجين لاكتساب الخبرة ومواكبة كل جديد.

لقاءات

أكد عدد من المرضى المراجعين للمركز لـ«البعث الأسبوعية » أن أسعار الجلسات بالمركز تعتبر رمزية قياساً بالقطاع الخاص، وأن أجهزته حديثة والخدمة المقدمة فيه جيدة وأداء المعالجين جيد، وأنهم لاحظوا تحسناً واضحاً وتدريجياً بأمراضهم التي يعانون منها.

تقاذف المسؤوليات والتأخير عشر سنوات

أعاق استكمال البنى التحتية للمنطقة الصناعية بحماة

البعث الأسبوعية - ذُكاء أسعد

لعل الهدف الرئيسي لتوسع المنطقة الصناعية في حماه، هو نقل كافة المنشآت والحرف الخطرة والمقلقة والمليئة بالضوضاء ضمن المخطط التنظيمي إلى هذا التوسع، لكن التأخر بالعمل لمدة تتجاوز عشر سنوات وبالتالي ارتفاع سعر الصرف وما نتج عنه من فروقات بالأسعار حال دون استكماله لا بل فاقم الأمر سوءاً يوماً بعد يوم، ليبدأ كل من الصناعيين ومجلس المدينة والجهات المنفّذة بتقاذف المسؤوليات فيما بينهم.

عمل بطيء

بيّن المهندس مختار حوراني رئيس مجلس مدينة حماة، أن مساحة التوسع الأول للمنطقة الصناعية تبلغ ٢٥٤ هكتاراً وقد تم استملاكه بالقرار ٦٥٠٥ لعام ١٩٩٩ لتخصيصه للصناعات والحرف الخفيفة والمتوسطة، وتبلغ حصة مجلس المدينة منه ١٢,٥ ٪، وقد تم تقسيمه لأربعة أجزاء، الأول خُصص للحرفيين أصحاب الصناعات الخفيفة كالبلوك والنجارة والحدادة.. الخ، بعدد مقاسم ٩٦٠ خُصص منها ٨٦٥ مقسماً وقد بلغت نسبة تجهيزه بالبنى التحتية ٥٠٪، أما الجزء الثاني فهو لأصحاب الصناعات المتوسطة الكيميائية والهندسية والنسيجية، إضافة لمساحة منه خُصصت للقطاع العام ولم تتجاوز نسبة تجهيزه ٤٠٪، والجزء الثالث هو للصناعات الغذائية المتوسطة بعدد ٨٢ مقسماً بنسبة تجهيز ٣٠٪ فقط، أما بالنسبة للجزء الرابع فقد خصص للحرفيين أصحاب المهن الخفيفة كمسالخ الفروج والألبان والأجبان والأحذية وصيانة السيارات بعدد ٧٠٠ مقسماً، وهذا الجزء غير مجهز بالبنى التحتية سوى بنسبة ضئيلة لا تتعدى ١٠٪ وهناك تقرير تفتيشي بخصوص عدم متابعة تنفيذ البني التحتية في هذا الجزء إلا عندما يتم استكمال الأجزاء الثلاثة الأولى.

تأخير

عدد كبير من الصناعيين أوضحوا أن العقد المبرم بينهم وبين مجلس المدينة بأن ثمن المتر المربع آنذاك كان ٧٥٠٠ ليرة وهو قابل للزيادة في حال استكمال البنى التحتية، لكن تأخر التنفيذ وعدم استكمال البنى التحتية، أدى لتضاعف سعر متر الأرض لنحو ١٨٠ ألفاً، ما ألزم المكتتبين بدفع ثمنها كاملة مع منح التراخيص ودفع كافة رسومها، من جهة ثانيه، صدر قرار يعفي الصناعيين ممن دفعوا رسوم الرخص قبل ٢٩ كانون الأول لعام ٢٠٢١ والتي بلغت حينها نحو ٥٠٠ ألفاً، ليفاجأ الصناعيون بأنه تم زيادة قيمة الرخصة لـ ١٨ مليون ليره سورية بسبب صدور الرخصة في عام ٢٠٢٢.

وطالب الصناعيون بالعدالة وإعادة النظر برسوم الرخص، ووضع الزيادة على سعر المتر بما يتناسب مع ما أنجز من بنى تحتية وعدم تحميلهم مسؤولية تأخر مجلس المدينة في إنجاز مهامه وإصدار الرخص.

معوقات

مدير المناطق الصناعية محمود الحزواني بيّن أن سبب التأخر بعقود المياه والكهرباء والبنى التحتية، هو عدم توفر الاعتماد اللازم بسبب ارتفاع أسعار تكاليف تنفيذها بشكل متسارع نتيجة ما تعانيه البلاد من حصار اقتصادي جائر، إضافة إلى أن بيع مقاسم الفئة الأولى «الصناعية والحرفية «في ذلك الوقت بأسعار متدنية وبالتقسيط سبّب ضعفاً في إيرادات موازنة المنطقة إضافة لأسباب أخرى أبرزها تأخّر الحرفيين والصناعيين المخصصين بمقاسم حرفية وصناعية في تسديد ما يترتب عليهم من أقساط وتأخرهم في تنظيم العقود مما أدى الى إلغاء تخصيص بعضهم، وتأخر شركة كهرباء حماة في استكمال إنجاز شبكات التوتر الخاصة بتغذية توسع المنطقة الصناعية، وعدم صرف الكشوف المالية المستحقة للشركة العامة للطرق كجهة منفذة لمشاريع البنى التحتية والممولة من إعانة رئيس مجلس الوزراء خلال زيارته لمحافظة حماة في بداية عام ٢٠١٧.

ولفت الحزواني إلى أن الروتين الإداري ونقص الكادر البشري والآليات والمحروقات في مجلس مدينة حماه أدى لعرقلة متابعة أعمال تنفيذ مشاريع البنى التحتية، إضافة إلى تغيير المخطط التنظيمي والتفصيلي والتقسيمي للتوسع الأول بناء على مطالبة الصناعيين والحرفيين خلال الأعوام الممتدة من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٩، ما أدى لزيادة أعمال البنى التحتية كافة وانعكس بدوره على السعر الأولي، موضحاً أن المادة /٥/ من القرار ٦٦/م لعام ٢٠١٨ الناظم لإحداث وتنفيذ واستثمار المناطق الصناعية والحرفية في الوحدات الإدارية، يلزم الصناعيين والحرفيين دفع جميع النفقات من بدلات الاستملاك وتعويضات الإخلاء وإتلاف المزروعات ونفقات الدراسة ونفقات المرافق العامة من طرق ومحطات معالجة ومراكز تحويل الكهرباء والإنارة والصرف الصحي والشبكات وخزانات المياه وشبكات الهاتف والمرافق العامة الأخرى، وسائر النفقات الأخرى، لذلك تم الطلب من الصناعيين والحرفيين تسديد ما يترتب عليهم من فروقات أسعار بموجب محضر اجتماع لجنة إدارة التوسع الممثلة بأعضائها من غرفة الصناعة واتحاد الحرفيين لإتمام تنفيذ البنى التحتية، لكن هذا الأمر قوبل باعتراض من قبل الصناعيين والحرفيين المخصصين لاسيما خلال مؤتمراتهم السنوية.

تكاليف مرتفعة

وأكد رئيس مجلس المدينة أن الأزمة التي عصفت بالبلاد، أدت لتوقف العمل بشكل مؤقت خلال الفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٦ الأمر الذي تسبب في تأخير إنجاز التوسع بشكل مؤقت، ومع نهاية عام ٢٠١٧ تم متابعة العمل بوتيرة جيدة، لتعود الصعوبات والمعوقات مجدداً وتطفو على السطح، وأبرزها ارتفاع أسعار تكاليف تنفيذ البنى التحتية، وتأخر الحرفيين المخصصين بمقاسم حرفية في تنفيذ الأبنية تمهيداً لنقلهم لتوسع المنطقة الصناعية وعدم التزامهم بدفع الأقساط المترتبة عليهم وعدم تعاون اتحاد حرفيي حماه بهذا الشأن٢، والسرقات المنتشرة في توسع المنطقة الصناعية للممتلكات الخاصة والعامة لذلك تم الإيعاز لقيادة الجيش الشعبي من قبل محافظ حماة بحماية التوسع وحراسته في شهر آب من هذا العام.

ومجدداً توقف مجلس المدينة عن استكمال تنفيذ البنى التحتية منذ بداية عام ٢٠٢٣ بسبب ضعف الإيرادات، علماً أن المساهمات والإعانات المقدمة للتوسع الأول من وزارة الإدارة المحلية والبيئة لدراسة وتنفيذ أعمال البنى التحتية، بلغت نحو ٣٦٣٠ مليوناً وبلغ التمويل الذاتي من مجلس مدينة حماه ٢٤٧ مليوناً، أما الإيرادات المدفوعة من قبل الصناعيين والحرفيين فقد بلغت حتى تاريخ شهر تموز من هذا العام نحو ٨ مليار و٢ مليون.

جهوزية تامة

بالمقابل أكد مدير الشركة العامة لكهرباء المهندس حبيب خليل، جهوزية شبكات التوتر في التوسع الصناعي بشكل كامل، مشيراً إلى أن التأخر كان في زمن سابق، لكن اليوم تم استكماله وإعفاء كافة التوسع من التقنين بعد أن تمت موافقة وزارة الكهرباء، مع استعداد الشركة لتامين خطوط معفاة من التقنين لأي منشأة بعد تقديم الطلب وموافقة الوزارة.

ختاماً يؤكد المعنيون أن كافة الإجراءات التي تقوم بها اللجنة الصناعية ومجلس مدينة حماة، تتم بناءً على الأنظمة والقوانين والتوجيهات الوزارية من خلال متابعاتها للإنجاز في المشروع واللجنة الصناعية، وتتخذ قراراتها بما يخدم مصلحة الحرفيين والصناعيين الجادين في ممارسة أعمالهم لذلك لابد من التعاون والتنسيق بين جميع الأطراف لاستكمال التوسع ولتحقيق نهضة صناعية في المحافظة.



تمويل ٧٠٪ من سعر الجرار "قرضا".. في معرضي الدواجن ومستلزماتها الزراعية والبيطرية والمكننة الزراعية



دمشق – البعث الأسبوعية

أكد وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس محمد حسان قطنا خلال فعاليات المعرض الدولي البيطري الخامس، والدواجن ومستلزماتها الزراعية والبيطرية، ومعرض سورية الدولي للمكننة الزراعية ومستلزماتها الأول، اللذين اقيما في بداية الأسبوع على أرض مدينة المعارض على طريق المطار بريف دمشقأن المعرضان يتضمنان الكثير من الأجنحة التي يتوفر فيها عدد كبير من المستلزمات والمنتجات التي تفيد القطاع الزراعي بأشكاله المختلفة والذي يعد الحامل الأساسي للاقتصاد السوري، مشيراً إلى أهمية هذه المعارض كونها تشكل فرصة للزائرين من فلاحين وفنيين وتجار ومستثمرين للتعرف على الاحتياجات من المستلزمات الزراعية يمكن اتاحتها لكافة المنتجين والمستثمرين.

وأكد الوزير أن المكننة الزراعية تعتبر الأساس في العمل الزراعي لأن التقانات الزراعية الحديثة مهمة في إدارة الإنتاج ضمن سلاسل القيمة وتحسين الإنتاجية وتخفف من تكاليف الإنتاج والريع الاقتصادي للفلاح، لافتاً إلى أن الوزارة اتبعت أساليب عدة لتشجيع استيراد الآلات الزراعية ومسلتزماتها وملحقاتها لتوفيرها للفلاحين بأقل سعر ممكن، وقامت من خلال المصرف التعاوني بتعديل جدول الاحتياج ومضاعفة القروض الممنوحة للجرارات الزراعية حيث يتم تمويل/ ٧٠ /بالمئة من سعر الجرار قرضاً لتمكين الفلاحين من الحصول على الجرارات الزراعية.

وأشار الوزير إلى استعداد الوزارة لتسليم أي مستثمر قطعة أرض من أملاك الدولة لإقامة مجمع للآلات الزراعية مع ملحقاتها لتأجيرها للفلاحين لقاء أجر مقبول للفلاحين غير القادرين على امتلاك جرار زراعي في ظل ارتفاع أسعارها.

ولفت الوزير إلى ضرورة الاهتمام بقطاع الدواجن والثروة الحيوانية لأنها أصبحت بحاجة إلى تطوير ويجب زيادة إنتاج الثروة الحيوانية وخاصة من الدواجن سريعة الإنتاج وواضحة الاحتياجات.

بدوره بيّن صفوان أبو سعدى محافظ ريف دمشق أن الشركات الموجودة في المعرضين عملت بطريقة إيجابية على استبدال المستوردات الخارجية بصناعات محلية تحتاجها جميع القطاعات وخاصة الزراعية، كما تم ملاحظة التطور في قطاع الدواجن على صعيد المفاقس المداجن والأدوية البيطرية وبكل مرحلها، مشيراً إلى أن محافظة ريف دمشق متقدمة في إنتاج بيض المائدة ومنتجات الدواجن.

رئيس اتحاد الغرف الزراعية السورية محمد كشتو بين أن المعرض يمثل حالة من النشاط الاقتصادي والزراعي، مبيناً أن سورية بلد زراعي واقتصاده يعتمد على القطاع الزراعي بشكل رئيسي لذلك كان لابد من تعزيز دوره من خلال المعارض التي عملت على تأمين شركات محلية وخارجية بما يساهم في تطوير هذا القطاع من مبيدات وأدوية ومكننة زراعية ومعدات ومستلزمات الدواجن والأعلاف، مضيفاً: إن المعرض كان متميز بكافة أجنحته وحسن التنظيم وانعكاسات المكننة الزراعية والدواجن ومستلزماتها البيطرية على الفلاحين والمربين مما يساهم في خفض تكاليف الإنتاج، مشيراً إلى أن المعرضان يشارك فيهما أكثر من ٩٠ شركة.

المهندس محمد سعود المشرف على جناح منظمة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة أكساد، أشار إلى أن المنظمة شاركت في المعرض لهذا العام لاطلاع الزائرين على أحدث مشاريع المنظمة في مجال تحقيق الأمن الغذائي والمائي، مبيناً أن المنظمة تعمل مع الجهات المعنية بكامل طاقتها لتحقيق الاستقرار في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من خلال العمل على تحسين سلالات الغنم العواس الشامي وزيادة إنتاجيته من اللحم والحليب بالإضافة إلى تحقيق الأمن المائي من خلال تقديم نماذج للاستفادة من مياه الجوفية ورفع كفاءة مياه الري ومشاريع السدات المائية المنتشرة في منطقة الساحل وموضوع الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر من خلال إعادة إحياء المراعي.

مدير عام الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية الدكتور موفق جبور أوضح أن الهيئة تشارك بجناح خاص بها تم المشاركة من خلال عرض الأصناف إلى تتم دراستها من أصناف القمح التي تم تطويرها في البحوث بالتعاون مع المنظمات الدولية كإيكاردا واكساد.

وقال: لدينا ٢٤ صنفاً من القمح الطري والقاسي المناسب لأماكن مختلفة للزراعة بالإضافة إلى أصناف الشعير والبقوليات كالحمص والعدس، وفي مجال البستنة تملك البحوث مجمعات وراثية لمختلف الأصناف من اللوزيات والفستق الحلبي وحوالي ١٠٠صنف من الزيتون بعضها مدخل وبعضها محلي بالإضافة إلى منتجات الصناعات الغذائية.

وأكد محمد جنن أمين سر غرفة زراعة دمشق ومشرف قطاع الدواجن باتخاذ غرف الزراعة السورية على أهمية المعرض في تشكيل حلقة وصل بين الشركات والمربين حيث تشارك فيه ٤١ شركة محلية وخارجية، لافتاً إلى دور اتحاد الغرف في مجال قطاع الدواجن بشكل رئيسي في تخفيف العبء على المربين مما يساهم في الحصول على البيض والفروج بأقل التكاليف، مبيناً أن سورية تتميز بإنتاج مادة البيض والفروج على مستوى العالم وهي الأولى في الشرق الأوسط ونأمل بخروج المعرض بنتائج إيجابية في مجال القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من خلال الشركات الموردة

مؤسسة للأعلاف.. توقف عن توزيع الذرة وكسبة الصويا للقطاع الخاص لعدم توافر الكميات

دمشق – البعث الأسبوعية

تتصدر مشكلة مجففات الذرةاليوم المشهد الزراعي خاصة مع انخفاض المخازين من هذه المادة رغمحلها بشكل جزئي هذا العام نتيجة ازدياد عدد المجففات والتي أصبح عددها ٨ مجففات موجودة في دير الزور وحلب وحماة ومن الممكن أن يكون هناك انتشار أكبر للمجففات خلال الأعوام القادمة في حال لمس المستثمرون نتائج جيدة من استخدام المجففات وتحققت لهم عوائد جيدة.

مدير عام المؤسسة العامة للأعلاف المهندس عبد الكريم شباط بيّن أن المؤسسة افتتحت دورات لتوزيع المواد العلفية لكل أنواع الثروة الحيوانية باستثناء الدواجن نتيجة لانخفاض المخازين من مادتي الذرة الصفراء وكسبة الصويا التي تستخدم للدواجن على حين أن بقية أنواع المواد العلفية مثل النخالة والشعير وكسبة القطن وغيرها متوافرة وهناك مخازين جيدة منها ويتم شراء كميات منها باستمرار، لافتاً إلى أن المؤسسة متوقفة منذ أشهر عن توزيع الذرة وكسبة الصويا للقطاع الخاص نتيجة عدم توافر الكميات الكافية للتوزيع على حين أن هناك توزيعاً للقطاع العام لكن بكميات قليلة جداً وغير كافية.

وأضاف شباط إنه منذ بداية العام وحتى تاريخه باعت مؤسسة الأعلاف بحدود ٢٩٠ ألف طن من مختلف المواد العلفية بقيمة تقارب ٣٤٠ مليار ليرة واشترت بحدود ٣٤٦ ألف طن بقيمة تقارب ٣٥٠ مليار ليرة، كما أن لديها مخازين من جميع أنواع المواد العلفية بحدود ١٢٥ ألف طن.

وعن إنتاج الذرة الصفراء المحلية خلال الموسم الحالي أوضح شباط أنه ليس هناك تقديرات دقيقة لإنتاج الذرة الصفراء لكن من المرجح أن يكون الإنتاج أقل من الموسم الماضي نتيجة تأثر بعض حقول زراعة مادة الذرة بموجة الحر التي جاءت خلال شهر أيلول الماضي ما أدى إلى ضعف إنتاجها، متوقعاً في الوقت نفسه ألا تقل بقايا الخضر (أوراقها الخضراء) التي تنتج عن الذرة الصفراء للموسم الحالي عن ١,٣ مليون طن.

ولفت إلى أن الذرة الصفراء الموجودة في السوق اليوم هي من الأصناف التي تمت زراعتها مبكراً بعد الانتهاء من موسم حصاد الشعير وهذه الأصناف تتميز بدرجة رطوبة جيدة وليست مرتفعة بحدود ١٧ درجة وهي مناسبة لمربي الدواجن ويتم استخدامها من قبلهم للاستهلاك المباشر للدجاج ويمكن تخزينها لمدة قصيرة جداً لا تتجاوز عشرة أيام

وأكد أن استيراد مادة الذرة الصفراء انخفض خلال الفترة الحالية وأغلب المستوردين عزفوا عن استيراد المادة لأن إنتاج الذرة الصفراء المحلية بدأ وأسعار مبيعها في السوق منافسة لأسعار الذرة المستوردة، لافتاً إلى أن هناك انخفاضاً واضحاً حالياً بسعر مبيع الذرة المستوردة في السوق قياساً لسعر مبيعها منذ حوالي شهر حيث وصل سعر الكيلو حينها لحدود ٦٥٠٠ ليرة أما اليوم فيباع الكيلو منها بحدود ٤٣٠٠ ليرة على حين أن كيلو الذرة المحلية الجافة يباع بحدود ٣٩٠٠ ليرة حتى إن سعر الذرة الصفراء عالمياً انخفض كذلك وأصبحت أسعارها مقبولة حالياً قياساً للفترات السابقة.

وأشار إلى أنه من الممكن أن يتم افتتاح دورة علفية جديدة لتوزيع الذرة الصفراء لمربي الدواجن في حال تمكنا من شراء كميات كافية من مادة الذرة الصفراء المحلية وسنحاول شراء أكبر كمية ممكنة من المادة، موضحاً أن المؤسسة أعلنت عن مناقصة لشراء المادة ولديها عقود ماضية لشراء مادة الذرة الصفراء من السوق المحلية سيتم استكمال تنفيذها بشرط أن تكون ضمن المواصفات القياسية السورية من حيث نسبة الشوائب والرطوبة وإذا تجاوزت درجة رطوبتها ١٤ درجة ونسبة الشوائب ٨ بالمئة كحد أقصى فلا يمكن تخزينها ونحن في المؤسسة نشدد على موضوع أن تكون المادة ضمن المواصفات القياسية السورية باعتبار أن المؤسسة تخزن المادة لفترات طويلة بعكس المربي الذي يستخدم الكمية التي يشتريها فوراً.

وأوضح أن المؤسسة ستحاول شراء أكبر كمية من مادة الذرة الصفراء المحلية لكن المشكلة التي نعاني منها حالياً عدم توافر المجففات بالشكل الكافي وإذا لم تكن المادة جافة وبدرجة رطوبة مسموحة فمن الصعب شراء كميات كبيرة، لافتاً إلى أن هناك وعوداً بوضع مجفف تابع للقطاع الخاص بالخدمة في حلب خلال مدة عشرة أيام طاقته الإنتاجية جيدة بحدود ٤٠ طناً في الساعة، إضافة لوجود مجففات أخرى صغيرة طاقتها الإنتاجية ضعيفة ونطمح أن يتوسع عدد المجففات ويصبح عددها كافياً لتجفيف كامل إنتاج الذرة المحلية.



الأشجار «المسروقة»!

بشير فرزان

أيقظت التعديات المتزايدة على البساتين التي تقطع أشجارها وتسرق لتباع كحطب وبأسعار تترواح ما بين ٣ و٣,٥ مليون ليرة الكثير من التفاصيل المتعلقة بملف قطع الحراج والأشجار المثمرة والتي تم تجاهلها رغم توفر العديد من الأدلة على التقصير وضعف الأداء، سواء من مديريات الزراعة أو من الوحدات الإدارية بمختلف مستوياتها، حيث بدا واضحاً غيابها عن المشهد الخدمي وعدم قيامها بالمهام الموكلة لها على أكمل وجه والسؤال هنا: كيف يمكن نقل الأشجار بعد قطعها من محافظة إلى أخرى تحت عنوان مخلفات عمليات التشحيل؟ حيث يتم منح التراخيص الخاصة بذلك دون تدقيق في حقيقة ما يجري من عمليات قطع جائر وسرقات لأرزاق الناس بينما الجهات التي أشبعت يومياتها بالكثير من التصريحات عن الجاهزية والاستعداد لأي طارئ ما زالت نائمة تحت مظلة القوانين والقرارات التي تصدرها يومياً!

إذاً، واقع الحراج وبساتين الأشجار المثمرة، والجرائم التي ارتكبت، وما زالت ترتكب بحقها، كشف المستور وأذاب ثلوج الإهمال والتقصير وبين مكامن الخلل والفساد. وبالرغم من أن فاتورة هذا الكشف كانت كبيرة ومؤلمة وطنياً إلا أنها بعد وقوع هذه الأضرار ستكون كفيلة بإبعاد مظلات الحماية التي ساهمت في تجذر الأخطاء واستمرار المخالفات والتجاوزات، ولذلك يجب البدء بتقليم تلك الأيدي الخفية التي استسهلت العمل واستثمرت مواقعه على حساب المصلحة الوطنية، فما يجري في الوحدات الإدارية ليس خافياً على أحد، ويتم أمام أعين كل الجهات دون أن تتحرك؟!

وبالتوازي، هناك مسؤولية واضحة على مديريات الزراعة التي لا يسبقها أحد في إطلاق حملات التشجير وزراعة آلاف الأشجار التي لا تعيش لتضيء شمعة عامها الأول، حيث يقتص منها العطش والتجاهل لتكون مجرد أرقام في روزنامة الإنجازات الصاروخية التي لم تستطع، بالتعاون مع الوحدات الإدارية والحراجية، حماية مواقع التشجير أو المواقع الخضراء التي باتت قاحلة لعدم توفر الاعتمادات المهدورة في غير أماكنها الصحيحة ولن نزيد هنا، فالقضية واضحة وضوح الشمس لمن يريد رؤيتها، فقد تركت الثروة الشجرية ولسنوات عديدة لمصيرها المحتوم بالقطع والتحطيب والحرائق، وبشكل يثبت حالة التسيب التي جعلت من المناطق المشجرة أهدافاً سهلة، لتكون في طريقها إلى الزوال خلال فترة بسيطة ما لم تتحرك الجهات المعنية لإنقاذ المناطق الخضراء في بلدنا، وما يجري في هذا المناطق يمكن تعميمه على كافة المحافظات. وهنا نستشهد بمأساة الغوطتين في محافظة ريف دمشق التي تخلت عن الغطاء النباتي الشجري لصالح مخالفات البناء والتجاوزات بمختلف أشكالها.

وفي ظل هذا الحقائق والإدانات، تبرز تلك التساؤلات الباحثة عن دور المديريات الزراعية والوحدات الإدارية في المراقبة والمحاسبة في ظل حزمة من القوانين التي تحمي الشجرة وتكسبها حصانة ضد أعواد الكبريت ومسننات المنشار والبلطات القاطعة وشفرات التركسات القاتلة التي التهمت آلاف الأشجار، سواء تحت عنوان البناء المخالف ضمن المناطق الزراعية، أو تلك التي تندرج في خانة البديل عن غياب المازوت والكهرباء المستخدمة في التدفئة، واستثمار ذلك من قبل بعض التجار لاستغلال المواطن وتدمير بيئته.

وطبعاً واقع الثروة الحراجية، وما آلت إليه خضرتها المحترقة، والجرائم المرتكبة بحق الأشجار – التي اجتمعت أسباب عديدة لإزاحتها وتغييبها من القرى والمدن – يفرض المطالبة بتكليف وزارة الإدارة المحلية ووزارة الزراعة بإجراء مسح فوري للثروة الشجرية، واتخاذ إجراءات سريعة في مسارات التشجير ووضع موازنة مستقلة لهذه الغاية، وبصورة عاجلة محاسبة البلديات المخالفة إلى جانب العمل مع وزارة العدل لاستصدار قوانين جديدة أو إحياء القوانين السابقة لحماية المساحات الخضراء والأشجار التي تسرق اليوم على مرأى من الجميع، ودون اكتراث بنتائج هذا العمل البشع بحق البيئة وحياة الناس.

والسؤال الأكثر أهمية في ظل هذا الواقع: ما فائدة التشريعات والقوانين إذا بقيت بموادها حبيسة الأوراق والادراج، بينما ينعم السارق والمخرب بعائدات ومكاسب مجزية من جريمته التي تتم بتصاريح وموافقات أصحاب الشأن؟

الرغيف مجدداً «معجّن» في الأفران و «مهدور» على الطرقات..

ما توفره خزينة الحكومة يدفعه جيب المواطن!

البعث الأسبوعية – ريم ربيع

مجدداً، وبشكل أصبح شبه اعتيادي بين فترة وأخرى، تعود أزمة الرغيف لتفرض نفسها على مائدة السوريين شبه الخاوية، والتي بات الخبز فيها الوجبة الرئيسية المتبقية في متناول اليد، بعد أن خرجت معظم الأصناف الغذائية الأساسية من قائمة المشتريات، غير أن الأزمة الجديدة ليست بتوفر المادة، والتي تؤكد مصادر وزارة التجارة الداخلية على كفايتها لاحتياج السوريين، فضلاً عن المخزون الاحتياطي المؤمن من القمح، بل تتمثل هذه المرة برداءة الرغيف، الذي جسد حرفياً مقولة «كل عضة بغصة»، وبالازدحام العائد بقوة إلى معظم الأفران، فانعكس مباشرة زيادة في باعة «السوداء» المنتشرين أمام المخابز، ويبيعون الخبز بأسعار أقرب للسياحية!!

فالوفرة المعتبرة موطن قوة بالرغيف، تنعكس حالياً إهداراً وإتلافاً لأطنان من الخبز بسبب الجودة المتدنية، لكن بدل أن يكون الهدر محصوراً ضمن الأفران التي تعتبر الحكومة أنها ضبطتها بآلية البيع عبر البطاقة الذكية، انتقل اليوم إلى بيوت المستهلكين، حيث يضطرون لإتلاف أكثر من ربع ما يشترونه من الخبز نتيجة «تعجنه» أو «تفتته» أو «يباسه» بعيد ساعات من الشراء، فتضمن الحكومة بذلك أرقام الوفر المحقق من طحين ومحروقات، وتراجع الهدر في المخابز، بحيث تتباهى بها عند أية «زنقة»، ويتم تحميل الخسارة الحقيقية لجيب المواطن «حمّال الأسيّة».

أفران مدللة

تقول مها (أم لثلاثة أطفال) وتسكن في ريف دمشق : كنت أختصر وقتاً جهداً وأشتري حاجتنا من الخبز مرتين فقط في الأسبوع، حيث اتجه لأحد مخابز دمشق باعتبارها أفضل بكثير من المخابز الموجودة بالريف، وأبتاع ثلاث ربطات تكفي أربعة أيام تقريباً، وتبقى بجودة مقبولة، لكن اليوم لا تبقى الربطة أكثر من يوم واحد، وتفاقمت المشكلة مع عودة المدارس، وحاجة الأطفال «للسندويش»، فاضطر لشراء ربطة صباح كل يوم من المعتمد الموجود بالحي لصعوبة التوجه لدمشق يومياً، علماً أنها أكثر رداءة مما أشتريه من الفرن، وبسعر ٥٠٠ ليرة للربطة الواحدة! وما يتبقى منها يكون غير صالح للأكل في اليوم الثاني.

وحيث لا يمكن تعميم المشكلة على جميع الأفران، لابد من الإشارة إلى حفاظ بعضها على إنتاج الخبز بمواصفات جيدة، فغالباً ما تكون الأفران الاحتياطية ذات إنتاج أفضل، مما انعكس ازدحاماً عليها أكثر من غيرها، كذلك الأفران التي تم تحديث خطوط الإنتاج فيها، أو الأفران «المدللة» بنوع طحين أفضل من غيرها، فوزارة التجارة الداخلية لم تنكر أن الطحين الموزع للأفران ليس بذات الجودة للجميع، مما انعكس-إلى جانب عدة أسباب أخرى- تفاوتاً بالجودة وببورصة السوق السوداء للخبز!

الجود بالموجود!

وفي جولة لنا على بعض أفران دمشق، أوضح مواطنون أن أفضل جودة حالياً في أفران ابن العميد والأمين والوحدة والأكرم، فيما تراجعت الجودة في معظم الأفران الباقية لاسيما الآلية منها، فضلاً عن التلاعب بالوزن و«الأخطاء» بعدد الأرغفة أحياناً، بينما يغمز بعض مدراء الأفران الخاصة، إلى أن الخسارة التي يتكبدوها -والتي اعترفت بها وزارة التجارة في أكثر من مناسبة- يتم تحميلها بالضرورة على الجودة «بإهمال مقصود أو غير مقصود»، وعلى وزن الربطة، فيما حمّل بعض المدراء قِدم الآلات وخطوط الإنتاج المسؤولية الأكبر، وبرّأ قسم آخر نفسه من المسؤولية بقوله: هذا نوع الطحين الذي توفره لنا وزارة التجارة ونحن «نجود بالموجود».

حاولنا التواصل مراراً مع مدير المؤسسة السورية للمخابز مؤيد الرفاعي للاستفسار حول ما سجلناه من ملاحظات عن تفاوت في جودة الرغيف، لكن دون رد رغم موافقة المكتب الصحفي على اللقاء، لنتجه إلى مدير حماية المستهلك في دمشق ماهر بيضة، الذي برّر تفاوت جودة الخبز بين مخبز وآخر، وبشكل أكبر بين دمشق وريفها، بعدة عوامل أولها نوع الدقيق، فليس بالضرورة أن يكون ما يوزع على الأفران من نوع واحد، إذ يتم التخليط بين عدة أنواع في بعض المخابز ليكون الرغيف أفضل، كما أن ٥٠٪ من الجودة تعتمد على خبرة العجان والعامل، إضافة إلى الآلات وخطوط الإنتاج التي قد تكون غير محدّثة، فبعض الأفران التموينية عمرها ٦٠-٧٠ عاماً، ومنها ما لم تحدث خطوط إنتاجها، ليستدرك هنا بأن هذه المشاكل تشمل فقط الأفران الخاصة، أما أفران الدولة فكلها بجودة واحدة بدمشق، حيث تستلم عدة نوعيات دقيق وتخلط بمقادير واحدة، إذ لا يوجد فرن عام بدمشق خبزه سيء، وكلها تنتج بنوعية بين الجيدة جداً للممتازة –على حد تعبيره-.



بورصة «عالمزاج»

من جهة أخرى، تفرض سوق الخبز السوداء نفسها مجدداً على قائمة الانتقادات والفوضى، فرغم أن مشهد البيع على البسطات وأمام الأفران وعلى الطرقات الرئيسية، بات اعتيادياً منذ أعوام، إلا أن ما تسجله أسعار الربطة من غلاء واستغلال ومزاجية، شكّل عامل استفزاز جديد لمئات المواطنين المضطرين للشراء منهم بحكم ضيق الوقت، وتجنباً للانتظار الطويل، أو من أبناء الريف الممنوعين من شراء الخبز عبر أفران دمشق تحت ذريعة «التوطين»، فظاهرة انتشار البسطات ازدادت مؤخراً لاسيما أمام الأفران ذات الخبز الجيد، ولم يعد معظم الباعة يقبلون بسعر ١٣٠٠ ليرة الذي كان متفق عليه سابقاً، بل ارتفع سعر الربطة لـ٢٠٠٠-٣٠٠٠ ليرة، ويزداد هذا الرقم عند أية أزمة يتحسسها البائع.

فعلى سبيل المثال، وأمام فرن الأكرم، يبدأ النهار ببيع الربطة أمام الفرن بسعر ١٨٠٠-٢٠٠٠ ليرة، كون الازدحام لا يكون قد بدأ بعد، ليرتفع السعر في فترة الظهيرة وبعد انتهاء دوام الموظفين لـ٢٥٠٠ ليرة، بينما يزيد مساءً لـ٣٠٠٠-٣٥٠٠ ليرة، فيما تباع الربطة أمام فرن الشيخ سعد ب٢٠٠٠ ليرة وسطياً، وكذلك أمام أفران ابن العميد ٢٥٠٠-٣٠٠٠ ليرة تقريباً، وكان من الملاحظ أن أي ازدحام إضافي أمام أي فرن ينعكس آنياً على استغلال الباعة، ورفعهم الأسعار، أما يوم الخميس فيسجل الأسعار الأعلى في بورصة الخبز، كون عدد البطاقات المتاحة تكون أكبر، ولأنه يسبق العطلة الأسبوعية، إذ يقفز سعر الربطة إلى ٤٠٠٠ ليرة نهاراً، و٥٠٠٠-٦٠٠٠ ليرة مع ساعات المساء!

شبكات منظمة!

وأمام هذه الأرباح «المغرية» التي يحققها الباعة، باتت تجارة الخبز مصدر رزق للعشرات، حيث أوضح أحد من التقيناهم من باعة، أنه تخلى عن وظيفته في إحدى المؤسسات العامة، ليكتفي وابنه ببيع الخبز لمدة ست ساعات يومياً، وبيومية تقارب ٨٠-١٠٠ ألف ليرة كحد أدنى! قد تزداد للضعف قبل العطل أو الأعياد، وذلك عن طريق تجميع بطاقات أبناء حيه وأقاربه، والاستفادة من الفائض الذي لا يحتاجونه من مخصصاتهم، من باب «التنفيعة»! بينما أثارت الأرباح السهلة شهية الكثيرين لتشغيل الأطفال واستغلالهم في هذه المهنة، فلم يعد يقتصر الأمر على عائلة قد تشغّل أطفالها لساعات قليلة كمصدر دخل إضافي، بل لحظنا تجمعات للأطفال –في فرن ضاحية قدسيا على سبيل المثال- ينظمهم مشغّل واحد، ويقدمون له ما يجنوه من أرباح بعد كل بيعة، مقابل أجر يومي لكل منهم.

ومقابل هذا الاستغلال الذي يفرض عشرات الأسئلة حول مدى ضبط الوزارة فعلياً للهدر والبيع العشوائي على الأفران، وآلية حصول الباعة على هذا الكمّ من الخبز، لم يكن لمدير تموين دمشق سوى أن يشهر سلاح الدوريات التي –على ذمته- تتواجد يومياً أمام الأفران، فبعد أن كانت تركز على عدد من الأفران الأكثر جودة والمعروفة بازدحامها، تم تكثيفها اليوم أمام جميع الأفران، كما يتم توجيه دوريات أخرى يومياً من الرابعة صباحاً للـ١٢ ظهراً، تختص بالرقابة على وزن الربطة وجودتها، لافتاً إلى تلقي المديرية شكاوى عدة حول وزن الربطة في بعض الأفران ومعالجتها.

ازدحام اعتيادي

وحول صالات السورية للتجارة التي تبيع «خبز معجن» على حد تعبير بعض من التقيناهم، أوضح بيضة أن ٦٣ صالة تبيع الخبز ضمن دمشق، بحيث يكون مراقب ومبرد وينقل بصناديق مخصصة، ويصل للصالات بأوقات محددة، مؤكداً أن خبز الصالات ينقل مباشرة من الفرن، ولا يتم تجميعه ليعجّن، فالمعتمدين الخاصين يستلمون الخبز بين ١٢ ليلاً للسابعة صباحاً، أما الصالات فهي تفتح بعد السابعة، وتستلم حصتها بين ٨-٩ صباحاً، فيكون الخبز مجهز حديثاً، وليس من الليل، أما كمية الخبز للصالات، فهي متفاوتة حسب الطلب واليوم، إذ يحصل يومي الخميس والسبت ضغط أكبر من بقية الأيام، لكن بمعدل وسطي يتم توزيع ١٥ ألف ربطة يومياً، مع الإشارة إلى أن الصالات تبيع لبطاقات دمشق وريفها.

أما الازدحام ومشهد الطوابير الذي عاد إلى بعض الأفران، لم يكن مفاجئاً على ما يبدو للمعنيين في وزارة التجارة، حيث بيّن مدير التموين أن زيادة الاستهلاك هي حالة اعتيادية في الشتاء، فيزيد دائماً الطلب عن الصيف، فضلاً عن عودة المدارس والسندويش للطلاب، وعودة المسافرين بعد عطلة الصيف، إلا أن أفران دمشق –وفقاً لتأكيده- تستوعب الطلب حتى الآن، ولا يوجد عجز بالإنتاج أو تلبية كامل الطلب، مع الإشارة إلى أن الضغط يزيد من إقبال سكان الريف للشراء من دمشق، خاصة وأن الكثير منهم موظفين في المدينة، ويجذبهم نوع الرغيف وجودته.

تؤثر على اللون فقط

وفيما يشكك مواطنون بنسب الشوائب الموجودة بالطحين الموزع إلى الأفران، والتي تتسبب بالجودة المتدنية حسب وصفهم، أكد بيضة أن نسب الشوائب محددة لدى المطاحن والحبوب، غير أنها ضمن المواصفات، وهي تؤثر فقط على اللون، وليس على جودة الرغيف، أما بالنسبة للمحروقات فهي مؤمنة للأفران باستقرار ولا يوجد نقص فيها.

وبحسب بيانات مؤسسة المخابز، فيتم يومياً إنتاج ما يقارب ٥,٥ مليون ربطة من قبل المخابز العامة البالغ عددها ٢٠٩، حيث تنتج مخابز المؤسسة ٢,٨ مليون ربطة، عبر ٢٧١ خط إنتاج، بينما تنتج مخابز القطاع الخاص ٢,٧ مليون ربطة.

خزائن البحث العلمي الزراعي تشكو القلة!

غياب البيئة السلسة لتنفيذ البرامج البحثية وضعف في التقنيات

البعث الأسبوعية
– ميس بركات

على الرغم من إجماع أهل الخبرة على أن التنمية الزراعية شرط ضروري للتنمية الاقتصادية وتأكيد المعنيين بتطوير الواقع الزراعي في الحكومة على أهمية التنمية الزراعية وإمضائهم على مشاريع وخطط سابقة ومستقبلية لما يخدم هذا الهدف، إلّا أن الواقع لا زال يشي بتراجع العائد الاقتصادي الأول في بلدنا «الزراعي»، فعلى عكس المفروض لا زلنا حتى اليوم غير قادرين على اعتبار الزراعة حجر الأساس بالنسبة لاقتصادنا من جهة رفد السكان بالغذاء والدواء وتوفر فرص العمل، إضافة إلى المساهمة الكبيرة بتأمين مورد للقطع الأجنبي من خلال الصادرات، إذ لم يستطع هذا القطاع أن يحتل وزنه الحقيقي في الاقتصاد الكلي في بلدنا ولم يرقِ لما تحظى به القطاعات الأخرى، سواء لجهة رأس المال أو لجهة مواكبته للتطور التكنولوجي ليبقى العنوان العريض لهذا القطاع كثافة استخدام المورد البشري مقابل الانخفاض في كثافة رأس المال!.

صعوبات متغلغلة!

ومع تصاعد وتيرة ارتفاع أسعار الخضار والفواكه المحلية وإلقاء اللوم على التصدير كان هناك العديد من المشاكل والصعوبات «المتغافلة» عن حلولها أو وضع خطط لتجنّب الوقوع في مصيدتها من تدهور للأراضي الزراعية وتصحر يلتهم الأراضي الزراعية ويهدد وجودها نتيجة التغيرات المناخية وما تبعها من جفاف من جهة والضغوط السكانية وما رافقها من إفراط في استخدام الموارد الطبيعية وغياب الإجراءات القانونية، ناهيك عن إغفال تطبيق المخططات التنظيمية التي تراعي الحفاظ على الأراضي الزراعية التي تشكل البنية التحتية الأساسية لاقتصادنا الزراعي، إذ يجد عبد الرحمن قرنفلة «خبير زراعي» ضرورة استمرار توفير رأس مال للبرامج البحثية الزراعية والاستفادة من تجارب العالم في مجال البحث والتطوير الزراعي لما لها من تأثير كبير على الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي، لافتاً إلى أهمية محاكاة تجارب الدول الأخرى من ناحية عدم الاعتماد على التمويل الحكومي فقط في البحث العلمي الزراعي وتوفير بيئة سلسة مريحة لتسيير البرامج البحثية الخاصة، لكن للأسف –يقول قرنفلة- هذا الأمر غير متاح لدينا فالتمويل الخاص غير مستغل بأي شكل كونه يتطلب توفير بيئة ممكنة للسياسات من خلال الحوافز الضريبة وحماية حقوق الملكية الفكرية والإصلاحات التنظيمية، واعتبر قرنفلة أن العلاقة بين القطاعين الصناعي والزراعي علاقة وثيقة فالصناعات التحويلية تعتمد من خلال مدخلاتها على مخرجات القطاع الزراعي خاصة القطن والقمح، وكذلك يعتمد القطاع الزراعي في جزء كبير من مدخلاته على الصناعة التحويلية مثل « الأعلاف- الأسمدة»، فمن الضرورة العمل على ربط استراتيجي بين القطاعين وتنسيق برامج عمل تخدم العاملين فيهما، و إقامة مجمعات زراعية صناعية وتوزيع المصانع لتكون قريبة من مناطق الإنتاج الزراعي الذي يوفر لها المادة الخام.

إعطاء الثقة للفلاح

في المقابل لم ينف الدكتور سليم الداوود «كلية الزراعة» أهمية البحث العلمي الزراعي إلّا أن مواجهة المشاكل الأساسية التي لا زلنا ندور في فلكها حتى قبل سنوات الحرب يعتبر أمر ضروري قبل البدء بالبحث عن التطوير والتقانة، ولعلّ أهمها توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذور ومبيدات ومحروقات بأسعار مدعومة، إضافة إلى منح القروض الزراعية اللازمة والميسرة للفلاحين وإعفائهم من كل أنواع الضرائب لتشجيعهم على التمسك بزراعة الأراضي وإنتاج كافة أنواع المحاصيل الزراعية، ومن ثم نقلها وتسويقها، إذ لا زالت مشكلة تسويق المحصول الزراعي تتلطّى خلف أراضي الفلاحين ليعيشوا في حالة خوف وتأهب لتلقي الخسارة في موسم جني المحصول وسط وقوف الجهات المعنية مكتوفة الأيدي في كل عام دون التعلّم من تجاربها الخاسرة على مدار الأعوام السابقة والتي للأسف منعت الكثير من الفلاحين من الوصول إلى ضفة الأمان وحماية تعبهم وجهدهم، ولفت الدكتور الزراعي إلى أهمية ربط الفلاحين من خلال الوحدات الإرشادية واتحاد لإعطاء الثقة للفلاح بتأسيسه وإدارة مشروعه بنفسه، وتشجيع الجهة المسؤولة عن تطوير المنتجات الزراعية، باستخدام التكنولوجيا لزرع كافة أنواع المنتجات الزراعية في مناطق غير المناطق الأساسية لإنعاش القطاع الزراعي وتعويض خسائر المحاصيل الرئيسية أو غيابها، وتكثيف الإنتاج الزراعي من خلال تعاون الدولة مع مراكز الأبحاث الزراعية التابعة للجامعات، لاسيّما وأننا اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى لهذه البحوث والتجارب في كافة المجالات لتطوير اقتصاد البلد كون قطاع الزراعة من الدعائم الأساسية لاقتصاد سورية لذا كان لابد من السعي لإثراء البحث العلمي والإسهام في خدمة القطاع الزراعي للنهوض به بما يتيح الاستفادة المثلى للطاقات الزراعية، من خلال تطبيق التقنيات الزراعية الحديثة ونتائج البحوث الزراعية والحزم التكنولوجية المرافقة لكل من المنتجات الزراعية، الأمر الذي ينعكس على إنتاجية وحدة المساحة إيجابيا وبالتالي على الإنتاج الزراعي عموما لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي.

الخروج من النمطية

لا شك أن الوضع الراهن لم يعد يحتمل الوقوف مكتوفي الأيدي أمام هجرة الكثير من الفلاحين لأراضيهم وجوع المواطن لخضار بلده التي يقل " إنتاجها عاماً تلو الآخر، فشحن الطاقات للعمل الحقيقي والفعلي والواقعي على الأرض والانتقال من مرحلة إعداد السياسات والبرامج والخطط إلى مرحلة التنفيذ وزيادة الإنتاج والإنتاجية وتطوير العمل على ارض الواقع بات ضرورة وجب تحقيقها قبل فوات الأوان، خاصة وأن تطوير الإنتاج الزراعي يتبعه تطوير الاقتصاد وهو الذي سيحقق الأمن الغذائي الوطني وبالتالي سيؤدي إلى تطوير باقي القطاعات ذات الصلة بقطاع الزراعة كالصناعة والتنمية البشرية والريفية، وهذا يتطلب الخروج من النمطية المتداولة في التحليل والتقييم واقتراح البدائل القابلة للتطبيق الفعلي.

شهادات جامعية غير صالحة لسوق العمل!

نحتاج لتخصصات جديدة مع بروز التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

البعث الأسبوعية- غسان فطوم

عادة ما ترتبط كلمة «تضخم» بالاقتصاد للتعبير عن سوء أحواله وأوضاعه، والذي يتجلى بشكل واضح في انهيار القدرة الشرائية للعملة المحلية أمام الارتفاع الكبير لأسعار السلع والمواد بمختلف أنواعها، مما يؤدي بالنتيجة إلى وضع اقتصادي ومعيشي وخدمي متأزم يُدخل الاقتصاد في متاهات كثيرة تهدد بانهياره.

اليوم ثمة تضخم من نوع آخر بتنا نعاني منه منذ فترة طويلة، وهو التضخم التعليمي الذي بدأ الحديث حوله يُثار بكثرة ، ليس على مستوى سورية، وإنما في غالبية دول العالم الذي يشهد كساد في الشهادات الجامعية التقليدية غير المطلوبة في سوق العمل بعد أن تغيرت حاجاته ومتطلباته.

لم تؤخذ بالاعتبار!

أكثر من مرة أشرنا إلى أن التخصصات العلمية في الجامعات السورية بحاجة لتجديد وتطوير، فمن يطلع على أسماء التخصصات في بطاقة المفاضلة الجامعية مطلع كل عام دراسي لا يجد أي جديد فيها إلا ما ندر، وما يزيد الطين بلة هو استمرار القبول في التخصصات الراكدة وبأعداد ليست قليلة، بالرغم من أن قطار فرص العمل تجاوزها منذ سنوات، مما تسبب في فائض في عدد الخريجين المنتظرين في محطة الأمل، وبالنتيجة زيادة مخيفة في نسبة بطالة العاطلين عن العمل من الخريجين الجامعيين وهي البطالة الأشد إيلاماً والتي ما زلنا غير قادرين عن وصف الدواء الشافي لها أو على الأقل التخفيف من آلامها في ظل غياب الخطط والإستراتيجيات لتشغيل الشباب واستثمار طاقاتهم المهدورة!.

أوقفوا هذه التخصصات!

من وجهة نظر أستاذ التربية الدكتور آصف يوسف أن هناك الكثير من الاختصاصات النظرية، التي يجب إيقاف التسجيل فيها لفترة محددة، مشيراً إلى أن دول عديدة فعلت ذلك، ومؤكداً على ضرورة توجيه خريجي الثانوية، وخاصة في الفرع العلمي إلى المعاهد وتخصصات الهندسات التطبيقية التي تنمي المجال الصناعي المهني، إضافة إلى ضرورة العمل على زيادة الحوافز لتخصصات لا أحد يختارها من الطلبة بسبب تدني سويتها المادية والأمثلة كثيرة، كما يجب إعادة الالتزام بالوظيفة للتخصصات التعليمية كلها وإلا سيقضى نهائياً على التعليم، عندما يصبح غير مرغوباً من الشباب، فالهجرة باتت تدغدغ أحلامهم أمام الظروف الصعبة التي نعيشها اليوم!.

استشراف المستقبل!

ما طرحه الدكتور «يوسف» أكد عليه عدد من زملائه، حيث انتقدوا التأخر في إحداث تخصصات جديدة تحاكي تطورات العصر، وبعضهم استغرب غياب التوجيه الجامعي الحقيقي نحو الاختصاصات المطلوبة في سوق العمل، مشيرين إلى أن المعارض والندوات وغيرها من النشاطات التعريفية بأهمية اختيار التخصص لطالب الثانوية لا تجدي نفعاً طالما لا توجد تخصصات جديدة!، متسائلين: أين التخصصات التي ترتبط بالتطور والتحول الرقمي والإدارة الرقمية، ولماذا لا يوجد لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجهات الأخرى ذات العلاقة فريقاً متخصصاً لاستشراف المستقبل الوظيفي، من خلال وضع دراسات حول ما يريده ويحتاجه سوق العمل في سورية لمدة تزيد عن عشر سنوات قادمة، بدلاً من حشوه وحشره بخريجين فقدت شهاداتهم صلاحياتها للعمل؟!.

وبهذا الصدد نشير هنا إلى إحدى الدراسات التي أجريت مطلع عام ٢٠٢٣ إلى أن «التخصصات الرقمية تحظى باستقطاب الشباب كونها الأكثر قبولا في سوق العمل في كل دول العالم».

أمر واقع!

في حديث مع العديد من طلبة الثانوية في مراكز تسجيل المفاضلة سجلوا بعض الملاحظات على جدول الرغبات، مشيرين من خلالها إلى قلة التخصصات التي تُعنى بعلم البيانات والروبوتات والذكاء الاصطناعي، والتسويق الإلكتروني، وهندسة أمن الشبكات، وتخصص الخدمات اللوجستية وغيرها الكثير، وهي برأيهم تخصصات سيكون لها شأن كبير في سوق العمل، ولم يخفِ البعض منهم أنه سجل رغباته على مضض على أمل إعادة الثانوية لربما تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإحداث تخصصات جديدة تلبي طموحاتهم، في الوقت الذي طالب آخرون بتجميد بعض التخصصات التي أصبحت عالة على سوق العمل، واستبدالها بالجديد المطلوب محلياً وعالمياً.

فرصة مناسبة

صحيح أن الطلب على التخصصات في الجامعات، يختلف بين دولة وأخرى، حسب حاجاتها وخططها التنموية، لكن برأي العديد من خبراء التنمية أننا في سورية نحتاج لتخصصات جديدة تتناسب ومرحلة إعادة الاعمار، والتي تشكل فرصة للجامعات السورية الحكومية والخاصة لمواكبة تطورات العصر، وتحقيق ما تتطلبه السوق السورية التي تحتاج لمهارات جديدة لم تكن مطلوبة سابقاً ويقتضي وجودها اليوم لتتناسب وطبيعة المرحلة والاستحقاقات والمشاريع التنموية التي تحتاجها سورية خلال الفترة القادمة.

التنسيق والتشاركية

بالمختصر، من لا يحاول أن يتغير لا يمكن أن يتطور في أي مجال كان، فاستمرار التنمية في المجتمع يلزمها تعليم عصري ذو جودة عالية أي من طراز القرن الـ ٢١، فأي تأخر في تبني السياسات والخطط التطويرية بهذا الخصوص سوف يتخطانا قطار التنمية التي نريدها، لذلك بات مهماً جداً إيلاء الاهتمام بمتغيرات السوق وتطوراته سواء محلياً أو عالمياً، فليس مقبولاً بعد اليوم أن تبقى الجامعات مفرخة للعاطلين عن العمل!.

إن التنسيق والتشاركية بين الجهات المعنية وخاصة وزارات التعليم العالي والتنمية الإدارية والتربية يجب أن يكون حاضراً وقائماً دائماً من أجل إعداد جيل مؤهل من الخريجين باختصاصات تنسجم مع ما هو مطلوب أولاً بأول في سوق العمل المتغير في ظل الثورة التكنولوجية الحالية التي نشهد فيها كل يوم انجازاً جديداً لا ينفع معه الركود أو التضخم التعليمي!.



البعث الأسبوعية
الأربعاء ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢٣ العدد ١٣٣

تحديات عديدة في مواجهة الموسم الجديد

اتحاد كرة القدم بين النجاح والفشل في إدارة المسابقات وتأمين البدائل



البعث الأسبوعية-ناصر النجار

الموسم الكروي الجديد انطلق بكل الدرجات والفئات ونلمس زحمة في جميع المباريات التي توزعت على كامل الأسبوع، ففي كل يوم نجد مباريات عديدة بدرجات متعددة بين الرجال والشباب والأولمبي، وهذا الأمر حسن بمظهره، لكن إذا دخلنا في العمق وفي التفاصيل لوجدنا أن الأمور ليست على ما يرام وهناك الكثير من الأخطاء والعثرات التي تحدث بعضها يكون خارج السيطرة لأنه خارج صلاحيات اتحاد كرة القدم وأكبر من إمكانياته ، وبعضها الآخر ناتج عن تبادل المصالح الشخصية لدرجة أننا شعرنا أن كرة القدم باتت بالفعل مزرعة لأصحاب القرار ومن يلوذ بهم، بينما أبعدت الخبرات الكروية المفترض أن تتولى زمام بعض اللجان أو قيادة المسابقات والمباريات خارج الاتحاد وصار مكانها على المدرجات تتابع ما يجري في ألم وحسرة

التقارير الفنية والإدارية الواردة لا تشير إلى عمل سليم بالمطلق، هناك أمور إيجابية تحتاج إلى وقت طويل لإتمام العمل بها ولنشعر أن الخطط التي يسير عليها اتحاد كرة القدم هي في الاتجاه الصحيح وهناك أمور سلبية تحتاج إلى الحزم والشدة للتخلص منها لأنها صارت كالداء في جسد رياضتنا.

وفي هذا التقرير نستعرض بعض الإيجابيات وبعض السلبيات من باب المكاشفة والنقد البناء على أمل تعزيز العمل الإيجابي ومعالجة كل الثغرات والأخطاء ومحاسبة أولئك الذيم يستغلون مناصبهم في اتحاد كرة القدم لتمرير مصالحهم الشخصية وتحقيق أكبر قدر من الفوائد غير الشرعية.

بيانات ووثائق

نبدأ من الإيجابيات لنجد أن الخطوة المهمة التي يقوم بها اتحاد كرة القدم هو تسجيل اللاعبين مع بياناتهم وانتقالاتهم ضمن برنامج الكتروني وهو مؤتمت وموصول مع البرامج المماثلة في الاتحادين الآسيوي والدولي، وله فوائد كثيرة ويمنع التزوير ويحجب الأخطاء، وتم تفعيله هذا الموسم على المسابقات الرسمية، فباتت تقارير المباريات إلكترونية وهي تنبه عند وجود أخطاء ومخالفات بشكل تلقائي من باب التحذير، فعندما يشارك لاعب موقوف في مباراة (على سبيل المثال) فإن البرنامج يمنع تسجيل اللاعب في المباريات المفترض أن يكون موقوفاً فيها، وينبه إلى هذه المخالفة وإلى أشياء أخرى كالتزوير في العمر أو ازدواجية الكشوف أو التأخير بتسجيل اللاعبين فإن البرنامج يرفض تسجيل أي لاعب مهما بلغ اسمه محلياً أو محترفاً إن تأخر عن موعد التسجيل الذي قرره الفيفا، فهذه النافذة تغلق ولا يمكن فتحها حتى الموعد الجديد، وما إلى ذلك، ومع إيجابية هذا العمل إلا أن البعض مازال يجهل كيفية التعامل معه وهذا يؤكد على ضرورة إقامة المزيد من الدورات لكل كوادر الأندية بمختلف الدرجات ليكون التعامل معه سهل وفي ذلك فوائد كثيرة كما ذكرنا.

السد المنيع

من الإيجابيات التي تعزز قوة اتحاد كرة القدم لجنة الانضباط والأخلاق التي تعمل بطريقة لم يعتد عليها أحد في الأسرة الكروية، فهي لا تقبل التواصل مع أحد ولا تتحاور مع أحد ولا يمون عليها إلا القانون، وكل تواصلها يتم عبر الأقنية القانونية وتسعى جهدها في سبيل تكريس العدالة والنزاهة في كل المباريات وضبط كل المخالفات والأخطاء للتخفيف من الشغب وحالات الخروج عن أدب الملاعب والأخلاق الرياضية.

تكريس القيم الأخلاقية وفرض هيبة القانون على المسابقات الرسمية عامل مهم من عوامل نجاح هذه المسابقات، وكما علمنا أن اللجنة من خلال بسطها للقانون عاقبت لاعب الساحل حسن بوظان لاعتدائه على حكم مباراة فريقه الودية مع تشرين ما أثارت العقوبة حفيظة البعض الذين ينتصرون للفوضى لدرجة أن رئيس نادي الساحل هدد بالاستقالة وحاول مراراً لإبطال العقوبة وكأننا نراه يريد بهذا التصرف أن يكافئ المذنب ويجعل المخالفة ضد مجهول ليسجل التاريخ أن حكماً تعرض للضرب والإهانة ولم يقتص أحد للظلم الذي تعرض له، وللأسف نجد أنديتنا أو بعضها تدافع عن الباطل في سبيل الهروب من العقوبة بدل أن تنتصر للحق فتعاقب أيضا المخالفين من فريقها، لذلك لجم المخالفات بحاجة إلى تكاتف من جميع أطراف اللعبة وهو حاجة ماسة لتكريس مبادئ الأخلاق الرياضية ونبذ العنف والشغب في ملاعبنا.

من المفترض أن يتعاون الجميع مع لجنة الانضباط والأخلاق بدءاً من اتحاد الكرة والأندية وصولاً إلى أصغر لاعب في ملاعبنا ليسود الهدوء في ملاعبنا وليبسط القانون نفوذه على الجميع وصولاً لمباريات راقية وحضارية يستمتع روادها بجمال كرة القدم ولا يتعرضون للأذى من خلال سماع سيمفونيات الشتائم وغيرها من الحركات التي تهدد سلامة الملاعب والجمهور.

منافع شخصية

بداية الأمور السلبية التي من الممكن الإشارة إليها موضوع المباريات والمكلفين بها من مراقبين ومنسقين، ووجدنا أن البعض له حظوة كبيرة بالتكليفات على حساب أشخاص أكثر كفاءة وخبرة وعلى سبيل المثال أحد أعضاء المكتب الإعلامي باتحاد كرة القدم تم تكليفه بمراقبة أربع مباريات في عشرة أيام بملاعب طرطوس وحماة ودرعا ودمشق بدوري رجال الدرجة الممتازة وشباب الدرجة الممتازة وشباب الدرجة الأولى، وحظي مدعوم آخر من الأسرة الكروية في حلب بمراقبة ثلاث مباريات في ثلاثة أيام منها مباراتين متتاليتين في يوم واحد، وغيرهم الذين هم أقل حظاً كان لهم نصيب من المراقبة بشكل أسبوعي، والغريب أن البعض قد يكون مراقباً في مباراة ومنسقاً في مباراة أخرى ومقيماً للحكام في مباراة ثالثة، أما الغريب والعجيب أن حظوظ المراقبة صارت حكراً على موظفي الاتحاد الذين لهم الحصة الأكبر والأدسم من هذه المباريات وباقي المباريات توزع على الأصحاب والأحباب!

حتى أننا سألنا أحد المطلعين في اتحاد كرة القدم: لماذا يراقب موظفو الاتحاد المباريات وهم غير مؤهلين لذلك ولا يملكون الخبرة المطلوبة؟ فأجابنا: هذه التكليفات من باب التعويض لأن اتحاد كرة القدم لا يدفع لموظفيه الرواتب التي ترضيهم فيعوضهم بالمراقبة وبالسياحة والسفر.

من هنا نجد أن الاستهانة بالمباريات وعدم الاهتمام باختيار طواقم محترفة فيها يهدد هذه المباريات وسيدخلها في فوضى ما بعدها فوضى، نحن مع زج دم جديد ليتعلم وليكتسب الخبرة ولكن ليس على حساب أصحاب الخبرة وسلامة الدوري ونظافته وقد أصبح الدوري مرتعاً للمنتفعين وغريباً على أهل الاختصاص والخبرة في كرة القدم، من غير المعقول أن يكون السواد الأعظم من المراقبين والمنسقين من غير خبراء اللعبة وهذا الخطأ سيدفع اتحاد كرة القدم ثمنه ضريبة باهظة.

قدسية الدوري

من المفترض أن يدافع اتحاد كرة القدم عن قدسية الدوري وأن يوفر كل وسائل العدالة وتكافؤ الفرص لكل الفرق صغيرها وكبيرها، والملاحظ أن الأندية الكبيرة تحاول أن تشتري مبارياتها من الأندية الفقيرة تحت ظلال اتحاد كرة القدم وموافقته وهو أمر مخالف للعهود والعقود وفيه من الظلم الكثير، وعلى سبيل المثال وافق اتحاد كرة القدم لفريق شباب الفتوة على تقديم مباراته بالدوري مع فريق شباب جاسم بدوري الدرجة الأولى من الجمعة إلى الاثنين ونقلها من درعا إلى دمشق، وهذه الموافقة تيسر فرص فوز الفتوة وقد فاز فعلاً، أي إنها تعارض مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص، والمشكلة ليست بالفريقين وحدهما إنما بالفرق التي تنافس الفتوة على صدارة المجموعة فكيف نوفر للفتوة سبل الراحة والدلال ونمنعها عن بقية الفرق، وكما يلاحظ البعض أن اتحاد كرة القدم يحابي الأندية الكبيرة المدللة على حساب غيرها وما زلنا نتذكر حادثة خرق القانون بالسماح للاعب حسين شعيب باللعب لمصلحة الفتوة وهو موقوف ، وقد ضرب اتحاد كرة القدم وقتها عرض الحائط بكل القوانين والأنظمة كرمى عيون نادي الفتوة.

معضلة الملاعب

قضية الملاعب من أكبر المشاكل التي تعترض كرتنا وخصوصاً في المسابقات الرسمية، ولأننا غائبون عن المسرح الدولي بسبب العقوبات فلا مشكلة في الوقت الحالي في عدم وجود ملعب دولي بمواصفات قانونية نستقبل عليه المباريات الخارجية، ولكن علينا أن نتساءل: لو تم رفع الحظر عن ملاعبنا، هل نحن جاهزون لاستقبال أي فريق أو منتخب؟

بكل الأحوال وكما هو معلوم فإن مسؤولية الملاعب تقع على عاتق الاتحاد الرياضي العام، وكما يعلم الجميع فإن الإجراءات المتخذة في الملاعب عبارة عن ترقيع وليست صيانة بدليل أن كل ملاعبنا باتت في حالة يرثى لها شكلاً ومضموناً، والمعضلة ليست بأرض الملعب فقط إنما بكل شيء يخص الملعب فالغرف والمرافق والمضمار والأسوار والمدرجات كلها بحاجة إلى صيانة وإعادة تجهيز والشيء الوحيد الجاهز في هذه الملاعب هو مكتب مدير الملعب.

الموضوع بات يفوق قدرة الاتحاد الرياضي وهنا من المفترض أن نبحث عن حلول مجدية سواء كانت عبارة عن مساعدات خارجية أو عبارة عن طرح استثماري.

نحن نعلم أن اتحاد كرة القدم في موقف لا يحسد عليه في مواجهة أزمة الملاعب وهو لا يتحمل هذه المسؤولية، لكنه يتحمل مسؤولية ضغط المباريات وتكثيفها ما جعل الملاعب غير قادرة على استيعاب زحمة المباريات، فصارت المباريات تقام على ملاعب غير صالحة بالمطلق.

وعلى سبيل المثال فإن دمشق لا تملك سوى ملعبين جاهزين وهما من العشب الصناعي وهما ملعبا الجلاء والمحافظة، وكما يقال فإن أرضية الجلاء باتت غير صالحة وأرضية ملعب المحافظة انتهت أكثر من نصف مدة صلاحيتها وبات الاهتراء واضحاً على عشب الملعب، وهذان الملعبان يخدمان أندية الجيش والوحدة والمحافظة والفتوة والشرطة والمجد واليقظة ومعضمية الشام والنضال وصبيخان بدوري الدرجة الممتازة والأولى رجالاً وشباباً، بينما ملاعب الفيحاء وتشرين والمجد والنضال في خبر كان وأغلبها غير صالح.

وملاعب الريف في وضع مشابه وبعضها بعيد أو لا يوجد فيه مدرجات وهي بالأصل ملاعب تدريبية مثل ملعب الكسوة وحرجلة وجرمانا والنبك.

وفي حماة المشكلة أكبر لأن الملعب الوحيد دخل مرحلة الصيانة وستلعب المباريات على الملعب البديل وهو الملعب الصناعي فرق: الطليعة والنواعير وشرطة حماة وعمال حماة ومورك والحوارث وخطاب، طبعاً هذه أمثلة والباقي أعظم.

مسؤولية اتحاد كرة القدم تكمن في زحمة المباريات التي يفرضها بوقت ولا توجد لدينا الملاعب الكافية والملاعب الجاهزة، فأطلق مباريات دوري الشباب ودوري الرجال لفرق الدرجة الأولى، وهذا الأمر فرض صعوبات عديدة ليس على جانب تأمين الملاعب بل على سبيل تأمين الطواقم التحكيمية والمراقبين والمنسقين، ولو أن اتحاد كرة القدم أنهى دوري الرجال وفي فترة الاستراحة بين الذهاب والإياب انطلق دوري الشباب لكان خيراً للجميع، والكلام نفسه ينطبق على الدوري الأولمبي المفترض أن ينطلق بعد مرحلة الذهاب من دوري شباب الممتاز وخصوصاً أن الكثيرين من لاعبي الشباب سيشاركون مع فريقها الأولمبي، هذه الزحمة من المباريات لا تخدم كرتنا والمفترض أن تتم إعادة جدولة المباريات لتحقيق الفائدة المطلوبة.

نبض رياضي

نجوم غائبة في الليالي الظلماء!

البعث الأسبوعية- محمود جنيد

في الليالي الظلماء التي قطعت فيها أسباب الحياة عن غزة، كنا نبحث بالسراج والفتيلة كما يقال عن مصادر نور توصل الحقيقة المطموسة بالزور والبهتان الذي تروج له قوى الاعلام الغربي الممول أو المملوك من اللوبي اليهودي ليقلب الحق باطلاً والعكس بالعكس، فيصور الذئب القاتل نعجة تنهش، والمظلوم المذبوح ظالماً يبطش.

المطلوب كان أشخاص من أبناء جلدتنا العرب مؤثرين بمكانتهم الأيقونية في المجتمع الغربي، يحاولون تغيير المنكر الذي يقترفه الصهاينة بلسانهم ومواقفهم، ولا يخشون في قول الحق لومة لائم، لا يخافون على مكتسباتهم المادية والمعنوية من العمل أو الشهرة، الأمر الذي دعا الرأي العام الرياضي العربي الرياضي لانتقاد صمت النجم المصري بكرة القدم محمد صلاح على الجرائم التي يرتكبها العدو الصهيوني بحق شعبنا الفلسطيني في غزة طوال الأيام العشرة الأولى ، وهو المحترف والنجم في الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم الـ« بريميرليغ» مع نادي ليفربول العريق الذي تعشق جماهيره صلاح وتثق به.

صلاح خرج أخيراً عن صمته على استحياء بعد الانتقادات اللاذعة والواسعة النطاق كما ذكرنا والتي وصلت حد خسارته أكثر من مليون متابع على انستغرام بسبب صمته حيال ما يحدث في غزة، لينشر النجم المصري مقطعاً مصوراً على حسابه على انستغرام طالب فيه بإيقاف المجازر والسماح بتقديم الدعم الإنساني لغزة فوراً، وسط أخبار وصور لاقت رواجاً كبيرا عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول مواقف تضامنية مع غزة والشعب الفلسطيني، من قبل منتخبات ونجوم عرب وأجانب.

وفي هذا الخضم، تصدر حوار الطبيب والإعلامي المصري المثير للجدل باسم يوسف مع المذيع البريطاني الشهير بيريس مورغان في عقر داره، «التريند» ومحركات البحث، بعد أن اوصل يوسف رسالته التي كشفت الحقائق المغيبة والاكاذيب الصهيونية الفاضحة، بدهاء خاطب فيه عقول الغرب بلغتهم وثقافتهم، بالحجة والتشابيه والاسقاطات التي وصلت لفهم المتلقي بطريقة سلسلة نالت تعاطفاً وتأييداً كما أظهرت التعليقات.

شاهدنا فيما نريد قوله، هو أن المعركة الحالية التي ذهب ضحيتها آلاف الأبرياء من أشقائنا الفلسطينيين تحتاج إلى الدعم والمؤازرة بمختلف أشكالها، حتى لو كانت كلمة نافذة إلى عمق الوعي الغربي المخدر والموجه بأدوات تحكم اعلامية يديرها اللوبي الصهيوني.

رؤية فنية جديدة لدوري كرة السلة...

وتعاقدات اللاعبين «نقمة مالية» على الأندية

البعث الأسبوعية-عماد درويش

أيام قليلة ويعود الضجيج والحياة إلى صالات كرة السلة من خلال انطلاق دوري كرة السلة للمحترفين، والذي سيكون هذا العام بحلة جديدة خاصة بعد أن قرر اتحاد اللعبة مشاركة ثمانية أندية بالدوري بدلاً من ١٢ نادياً هي (الاتحاد أهلي حلب والوحدة والجلاء والجيش والكرامة والنواعير والحرية والوثبة) وغياب أندية لم تستطع المشاركة (لأسباب مالية بحتة) بسبب إصرار الاتحاد على تثبيت مشاركة لاعبين أجانب مع كل فريق.



قرار خاطئ

فجأة ومن دون مقدمات اتخذ اتحاد كرة السلة منذ يومين قراراً أجل بموجبه مشاركة اللاعبين الأجانب منذ بداية الموسم لدور المربع الذهبي (بسبب الظروف السائدة التي شهدها المنطقة)، بعدما كان الاتحاد قد أقر في مؤتمر السنوي «ضمن اجتماع الجمعية العمومية» ضرورة تعاقد الأندية مع لاعبين اثنين أجانب بكل فريق، على ألا يتجاوز أربعة لاعبين طوال الموسم، ويمكن أن يتواجد اثنين فقط في أرضية الصالة.

قرار عدم المشاركة لم يسلم من انتقاد اتحاد السلة من قبل كافة الأندية خاصة فريقي الاتحاد أهلي حلب والوحدة اللذين تعاقدا مع لاعبين أجانب من أجل المشاركة بدوري «وصل» وسيؤثر على مسيرة الفريقين في الدوري.

كافة كوادر اللعبة اعتبرت القرار خاطئاً وغير شرعياً، فهو بحاجة لعقد اجتماع استثنائي للجمعية العمومية وهي المعنية بإلغاء مشاركة الأجانب وليس اتحاد اللعبة، وبعض الأندية تساءلت: كيف يتم إلغاء مشاركة اللاعبين الأجانب وأجرت التعاقدات المحلية على أساس وجود أجنبيين بأرض الملعب، ولمصلحة من الأندية صدر القرار الآن؟

كما تساءلت كوادر أخرى هل فكر الاتحاد بالأندية التي استغنت عن لاعبيها المحليين لأندية أخرى، وتعاقدت مع أجانب في مراكز معينة (السنتر وصانع الألعاب والأجنحة) وبالتالي كيف سيكون شكل المباريات والدوري في الوضع الحالي؟

أرقام فلكية

واقع المسابقة لا يبشر بمستقبل جيد، خاصة وأن أرقام سوق الانتقالات هذا الموسم تخطى حدود الخيال، وكشف عن صفقات خيالية مع لاعبين باتوا على أبواب الاعتزال، ولم يتدخل اتحاد السلة ولا القيادة الرياضية لوقف تلك المهازل، فعلى سبيل المثال أحد الأندية المثقل بالديون ولم يستطع حتى الآن دفع رواتب لاعبيه عن الموسم الماضي أبرم صفقة مع أحد اللاعبين وصلت لما يقارب «مليار ليرة» !!

فالواقع المرير الذي تعيشه أنديتنا المحترفة بالاسم فقط نجم عنه ضعف كبير في توفير المكان المناسب لممارسة اللعبة من منشآت وصالات خاصة بها، وهذا أدى لتراجع نتائجها على المستويات كافة، رغم بعض المحاولات من بعض الأندية لإيجاد حلول لتحسين واقعها المالي عبر بعض الفعاليات لتساهم بالسعي لتنويع مصادر الدخل لها ، خاصة وأن المصروفات في رواتب وحوافز اللاعبين والمدربين إضافة لتكاليف النقل والمبالغ الطائلة التي تنفقها في فترات الانتقالات والتعاقدات قد تضخمت، في الوقت الذي تهدر موارد ضخمة في ظل عدم الاستفادة من قواعدها الجماهيرية الكبيرة لأسباب عدة، وما تزال أنديتنا تتعامل مع الجوانب المالية بإهمال كبير وبصورة تقليدية بعيداً عن الاحترافية، ذلك أن الاعتماد المالي يكون كلياً على رؤساء الأندية وتعتمد كذلك على مداخيل المباريات وتبرعات الأعضاء ودعم الاتحاد الذي لا يلبي الطموح.

إدارات هاوية

في كل الدول المتطورة في مجال كرة السلة، والمطبقة للاحتراف كمشروع لا بديل له نرى في التخصص الجزء الأصيل من العمل اليومي في الأندية والاتحاد والروابط المحترفة، غير أن المشكلة العامة التي تعانيها أنديتنا وفرقنا السلوية تكمن في غياب الإداري المحترف المتفرغ لدوره في إدارة العمل، والتخطيط لمستقبل اللعبة في الأندية والمنتخبات، فقد أثبتت التجارب الاحترافية لأنديتنا في السنوات الأخيرة، أن معظم الأزمات تأتي من الإداريين الهواة، فقراراتهم يشوبها الارتعاش في كثير من الأحيان، والقرارات التي يتخذونها «عشوائية» غير مدروسة ولم يتم وزنها بالشكل المطلوب قبل إصدارها، ولا يكاد يمر موسم دون حدوث أزمة في قانون أو في قرار اتخذ أو في إدارة أي جانب يتعلق بكرة السلة والأمثلة على ذلك كثيرة وحتى الآن لم يتم حلها من قبل اتحاد السلة والاتحاد الرياضي العام، ولعل التخبط الإداري في مسابقاتنا السلوية، يظهر في عدم وضوح أجندة الموسم ناهيك عن التأجيل والترحيل بعضها لأسباب «واهية».

إغفال للجماهير

الكثير من الأندية خاصة الكبيرة لا تعرف كيف تستغل قواعدها الجماهيرية، ولا تعرف كيفية تحويل جماهيرها من مجرد مشجعين إلى أعضاء فاعلين، يساهمون في رفد خزائنها بصورة مستمرة، من خلال دفع رسوم اشتراك شهرية تخلص الأندية من حالة الفقر التي تعانيها، إلا أن العائق حيال ذلك الأمر يتمثل بعدم توفير محفزات تدفع بالجماهير لاكتساب العضوية، لما تعانيه الأندية من حالة متردية مع عدم توفر بنية تحتية تحث الجماهير على الاشتراك في النادي ودفع رسوم الاشتراك، وهو ما يتطلب تضافر الجهود وتقديم الدعم في هذا الجانب، بحيث يكون الدعم موجها لتأهيل البنية التحتية وتهيئتها لتصبح مصدر دخل، بدلاً من أن يكون الدعم موجها لتسيير النشاط فحسب، إضافة لعدم قدرتها على الترويج الدعائي، إذ تعد عوائد الرعاية من أهم الحلول التي تسهم بشكل كبير في انتعاش خزائن الأندية وإنقاذها من شبح الأزمات الاقتصادية والإفلاس.

غياب النجوم

مدرب نادي الجيش هيثم جميل أكد لـ«البعث الأسبوعية» أن قرار إلغاء مشاركة الأجانب سلاح ذو حدين، فمن جهة الاتحاد هو قرار صائب خاصة وأن الوضع في المنطقة صعب جداً، لكن الأندية هي التي ضررت من القرار سواء التي تعاقدت مع لاعبين أجانب أم التي لم تتعاقد بسبب الظروف المالية الصعبة، ولو اخذ القرار قبل فترة طويلة لوجدت الأندية ضالتها باللاعبين المحليين ولما استغنت عن نجومها.

وأضاف جميل: تبعات القرار من المنتظر أن ينعكس على الأندية التي اعتذرت عن المشاركة بدوري الأضواء مثل تشرين والثورة بسبب عدم وفر المال اللازم للتعاقد مع أجانب وفضلا المشاركة بدوري «الظل» والآن من حقهما المطالبة بالمشاركة بدوري الأضواء، وهذا سيربك روزنامة الدوري واتحاد السلة غير قادر على حل المشكلة حالياً، وبحاجة لجمعية عمومية للوصول لصيغة كاملة للدوري.

وأوضح جميل أن الاتحاد معني بالوصول لتوافق كافة الأندية على إعادة العقود الاحترافية للاعبين المحليين، فالأندية استغنت عن لاعبيه بسبب وجود الأجانب، وعلى الاتحاد مساعدة الأندية لدفع الشرط الجزائي للاعبين الأجانب.

فضيحة جديدة تهز الكرة الإيطالية..

ولا بوادر لحل نهائي لأقدم أمراض الكالتشيو

البعث الأسبوعيّة-سامر الخيّر

عادت فضائح المراهنات في عالم الكرة الإيطالية إلى الظهور من جديد بعد أن تورط منذ شهر تقريباً لاعب يوفنتوس نيكولو فاجيولي، في مراهنات غير شرعية لتكرّ وراءه السبحة لاعباً تلو الآخر ونادياً بعد ناد، واعترف اللاعب بذلك عندما تمّ التحقيق معه في تورينو، كما استجوب ساندرو تونالي ونيكولو زانيولو، قبل خروج الثنائي من معسكر المنتخب الإيطالي.

ويعتبر البولندي نيكولا زاليفسكي ظهير نادي روما أحدث لاعب يظهر ضمن المتورطين في فضيحة المراهنات، ومع انتشار صدى هذه القضية وظهور أسماء المتهمين، فإن لاعبين آخرين يمكن أن يكونوا متورطين في الأزمة.

وإذا تمت إدانة فاجيولي بالمقامرة في مباريات كرة القدم الرسمية، فإنه يواجه خطر الإيقاف لمدة تصل إلى ٣ سنوات بجانب تغريمه ما يزيد على ٢٥ ألف يورو، وتنصّ المادة ٢٤ من قانون العدالة الرياضية، على أنه يحظر على لاعبي كرة القدم المحترفين المراهنة في الأحداث الرسمية التي ينظمها الاتحاد الدولي والأوروبي، وأنه لا يمكنهم المراهنة بشكل مباشر أو غير مباشر.

وكان الاتحاد الإيطالي لكرة القدم قد استبعد اللاعبين زانيولو وتونالي من معسكر المنتخب، رغم الحاجة إلى خدماتهما في مواجهتي مالطا ثم إنكلترا في تصفيات بطولة أوروبا ٢٠٢٤، وذلك في إجراء احترازي بعد أن تم إعلام الاتحاد بأن الشرطة بصدد التحقيق في الملف.

ومن شأن هذه القضية أن تهدد أندية الكالتشيو خاصة في حال اتساع التحقيقات لتشمل لاعبين آخرين، وهي أزمة جديدة قد تعصف بكرة القدم الإيطالية التي تعاني من عديد من المشكلات في المواسم الأخيرة وخاصة منها الأزمات المالية التي تعاني منها الأندية وكذلك أزمة العنصرية والعديد من القضايا الأخرى.

وتتزايد الفضيحة بسرعة وتهدد برؤية عدد من اللاعبين يتعرضون للإيقاف عن ممارسة كرة القدم، وهو ما قد يستمر لمدة تصل إلى ثلاث سنوات.

ويعدّ التلاعب بنتائج المباريات مرضاً قديماً في الكرة الايطالية، نظراً لانتشار ظاهرة المراهنات في أرجاء البلاد ودعمها من قبل الحكومات المتعاقبة، ومنذ نشأت الكرة الإيطالية اشتهرت ثلاث فضائح شوهت جمال الكالتشيو، وأولها ما عرفت بالـ «توتونيرو» في سبعينيات القرن الماضي، وتم إدراتها من قبل منظمة غير قانونية مقرها نابولي بدون ضرائب ومن غير حدود للمراهنات، وسميت الفضيحة الأولى لكرة القدم الإيطالية، نسبة للجانب المظلم من الرهانات، وتسبّبت في إيقاف باولو روسي هدّاف مونديال ١٩٨٢ لثلاثة أعوام، ثم خُففت العقوبة إلى عامين وهبط ميلان إلى الدرجة الثانية، حيث ظهرت أنباء عن انتشار رشاوى بين اللاعبين ووجود تلاعب في المراهنات الرياضية.

وقام الاتحاد الإيطالي لكرة القدم على إثر تلك الفضيحة بمعاقبة ناديي إيه سي ميلان ولاتسيو بالهبوط إلى دوري الدرجة الثانية، وإيقاف رئيس ميلان لـ٤ سنوات وكذلك مهاجم المنتخب الإيطالي باولو روسي لعامين.

وفي حزيران ٢٠٠٦ أعلن الاتحاد الإيطالي لكرة القدم عن تورط أربعة أندية بفضيحة الـ «الكالتشيوبولي» في الدوري الإيطالي، هم يوفنتوس وفيورنتينا ولاتسيو وريجينا، وصدرت عقوبات ضد تلك الأندية حيث هبط نادي يوفنتوس للدرجة الثانية للمرة الأولى في تاريخه مع خصم ٩ نقاط منه، وسحب لقبي دوري ٢٠٠٥، ٢٠٠٦.

كما تم خصم ١٢ نقطة من نادي فيورنتينا و١٥ نقطة من نادي ريجينا مع غرامة ٦٨ ألف يورو و٣ نقاط من نادي لاتسيو ومنعه من المشاركة في الدوري الأوروبي، بجانب إيقاف أكثر من ٢٠ لاعباً وحكماً لمدة تتراوح من عامين إلى خمسة أعوام.

وظهرت في تموز من عام ٢٠١١ فضيحة الـ «كالتشوسكوميسي»، حيث داهمت الشرطة الإيطالية معسكر المنتخب الإيطالي الذي يتحضر لخوض يورو ٢٠١٢، وألقت القبض على لاعب المنتخب دومينيكو كريتشيتو.

وتمّ خصم ٦ نقاط من ١٥ نادي بالدرجات المختلفة للدوري الإيطالي، مع فرض غرامة مالية تتراوح بين الـ ٢٠ والـ ٥٠ ألف يورو، كما تمّ حظر ١٩ لاعباً ومدرباً عن أنشطة كرة القدم لمدة تتراوح من ٣ إلى ٥ سنوات من بينهم لاعبان بالمنتخب الإيطالي، والمدرب أنطونيو كونتي.

وكانت شركة سكاي سبورت ٣٦٥ النمساوية للمراهنات قدمت قائمة لسلطات التحقيق تتضمن ١٠٠ مباراة في الدرجات الأولى والثانية والثالثة من الدوري الإيطالي، يشتبه بالتلاعب في نتائجها، وانتقدت وقتها محطة سكاي إيطاليا التليفزيونية الشهيرة سلبية الاتحاد ورابطات الدوري الثلاث لدى تعاملها مع الفضيحة، وعلقت «لقد فعلوا القليل للغاية لاستعادة ثقة الجماهير في مصداقية كرة القدم»، ووجه توم موكريدج المدير العام للمحطة تهديداً ضمنياً في مقابلة مع صحيفة «كورييري ديللا سيرا»، بتقليل الأموال التي تستثمرها المحطة في الكرة الإيطالية، حيث كانت تتلقى مختلف روابط الدوري الإيطالي ٥٧٠ مليون يورو /نحو ٨٠٠ مليون دولار/ من المحطة.

والغريب أن المحللين أشادوا بما وصلت إليه الكرة الإيطالية وقدرتها على النهوض من أزماتها وخاصةّ بعد وصول ثلاثة فرق الموسم الماضي إلى نهائيات كل المسابقات الأوروبية للأندية دوري أبطال أوروبا (الإنتر) والدوري الأوروبي (روما) ودوري المؤتمرات (فيورنتينا)، ويعزون هذا التطور إلى آخر الفضائح وأكبرها الكالتشيوبولي، والتي شكلت مفصلاً في تاريخ الكرة الإيطالية لم يعتقد أحد وقتها أن أي لاعب أو ناد سيقدم مرة أخرى على الدخول في أي نوع من الرهانات المشبوهة.



البعث الأسبوعية
الأربعاء ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢٣ العدد ١٣٣

سينما القضية الفلسطينية.. أفلام تحاكي الوجع من زوايا مختلفة

البعث الأسبوعية- أمينة عباس

ما يحدث اليوم في غزة من إبادة جماعية من قبل الاحتلال الإسرائيلي لا يمكن أن يمر مرور الكرام على صنّاع السينما، وقد كانت القضية الفلسطينية من أكثر المناهل الثرية إنسانياً ودرامياً التي شغف بها المخرجون باختلاف جنسياتهم، ويبيّن الكاتب والمخرج الفلسطيني وليد عبد الرحيم المقيم في سورية أن السينما الفلسطينية هي من يصنعها فلسطينيو الهوية بغضّ النظر عن التواجد جغرافياً، ويعتبر السينما التي تتناول حقائق ووقائع القضية الفلسطينية سينما مناصرة لفلسطين وقضيتها بغضّ النظر عن منجزها لأن القضية الفلسطينية لم تكن يوماً ما قضية بلد واحد، مشيراً إلى أنه وبعد النكبة سنة ١٩٤٨ وما عانه ويعانيه الشعب الفلسطيني من اضطهاد كان دافعاً لصنّاع السينما من مختلف دول العالم لإنتاج أفلام تحكي عن القضية الفلسطينية من زوايا مختلفة.



تاريخ السينما الفلسطينية

عرفت البلدان العربية فن السينما على صعيد الإنتاج والإخراج خلال عقد العشرينيات من القرن العشرين، وكانت السينما المصرية هي الرائدة عام ١٩٢٣ ومن ثم السينما السورية التي بدأت عام ١٩٢٨ أما السينما الفلسطينيّة فثمة اتفاق على أنها بدأت على يد السينمائي الفلسطينيّ إبراهيم حسن سرحان عام ١٩٣٥ وذلك عندما صوّر فيلماً تسجيلياً قصيراً، وهناك من يعتبر فيلم «حلم ليلة» الذي أخرجه المصري صلاح الدين بدرخان عام ١٩٤٦أول فيلم فلسطيني روائي طويل وقد عُرض في القدس ويافا وعمّان والقاهرة، ويجمع النقاد على أن الظروف التي كانت تشهدها فلسطين في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين لناحية خضوعها للانتداب البريطاني ومن ثم نكبة عام ١٩٤٨ كان لها تأثير في عرقلة تطور الحالة السينمائية في فلسطين في الوقت الذي أنتج فيه في مصر فيلم «فتاة من فلسطين»إخراج محمود ذو الفقار تزامناً مع الحرب ويحكى عن طيار مصري يستبسل في الدفاع عن الأرض الفلسطينية ضد العدو الإسرائيلي وحينما تسقط طائرته تعثر عليه فتاة فلسطينية مصاباً في قدمه فتستضيفه في منزلها وتعالج جراحه ليكتشف الطيار أن المنزل مركز لسلاح الفدائيين فيعجب بشجاعتها ويتبادلا الحب

سينمائيون فلسطينيون بعد العام ١٩٤٨

لجأ السينمائيون الفلسطينيون بعد النكبة عام ١٩٤٨ إلى عدّة بلاد عربية وأنجزوا فيها بعض الأفلام كمحمد صالح الكيالي الذي هاجر إلى القاهرة وأنجز مجموعة أفلام تسجيلية وثائقية، بعضها كان عن فلسطين مثل «قاعدة العدوان» عام ١٩٦٤ لكنه سرعان ما اتجه إلى سورية التي كانت تشهد صعوداً للإنتاج السينمائي في العام ١٩٦٩ حيث تمكّن فيها من إخراج فيلمعن النكبة بعنوان «ثلاث عمليات داخل فلسطين» وهو فيلم روائي طويل، وفي العام ١٩٦٩ أنجز المخرج عبد الوهاب الهندي وهو أحد الشباب الفلسطينيين الذين درسوا السينما في القاهرة فيلميه «كفاح حتى التحرير» و«الطريق إلى القدس» وهما فيلمان روائيان طويلان يتحدثان عن القضية الفلسطينية من خلال حكايات تدور حول الكفاح التحرّري والبطولات التي يبذلها الفلسطينيون ضد العدو الصهيوني، وفي العام ١٩٧٣ بدأ المخرج الفلسطيني غالب شعث مشواره السينمائي فقدم عدة أفلام، منها «العروس والمهر» وهو فيلم متوسط الطول تحدث فيه عن الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية، أما السينمائيون الذين درسوا في أوربا فقد استطاع بعضهم توفير الدعم والتمويل من قبل شركات إنتاج سينمائية وقنوات تلفزيونية أوربية لتقديم تجاربهم، فكانت تجربة المخرج الفلسطيني ميشيل خليفي التي بدأت في فيلم «الذاكرة الخصبة» عام ١٩٨٠ التي يعدّها بعض النقاد الولادة الحقيقية للسينما الفلسطينية الجديدة، كما كانت المخرجة السينمائية الفلسطينية مي المصري التي عاشت بين لبنان وأميركا من أوائل السينمائيين الفلسطينيين الموجودين في الخارج الذين حرصوا على ضرورة صياغة سينما فلسطينية جديدة تتوازى مع الإنتاجات السينمائية التي ظهرت في الداخل الفلسطيني، ففي العام ١٩٨٣ استطاعت إنجاز فيلمها الأول «تحت الأنقاض» بعد أن أنهت دراستها للسينما في سان فرانسيسكو وهو فيلم تسجيلي طويل، ثم تتالت أفلامها مستثمرة قدرتها على التحرّك بين بيروت ونابلس بسبب جنسيتها الأميركية، كما شهدت التسعينيات من القرن العشرين ظهور عدد من الأسماء في إطار السينما الفلسطينية الجديدة التي تتناول، كما جاء في كتاب الإعلامية والباحثة آلاء كراجة في كتابها « السينما الفلسطينية الجديدة: صورة البطل ودلالاته» الهمّ الوجوديّ للشعب الفلسطينيّ وتفاصيل الذاكرة الجمعيّة الفلسطينيّة، وعكست وعياً متنامياً في قوّة الصورة لدى السينمائيّين الفلسطينيّين، وتطوّراً لافتاً في توظيفها في قوالب فنّيّة استطاعت الوصول إلى العالميّة.

سينما فلسطينية كاملة

ويوضح الكاتب والمخرج وليد عبد الرحيم أنه عَقبَ النكبة بدأ الفنانون العرب والفلسطينيون بإنجاز أفلام وثائقية وتسجيلية تؤرخ للمأساة، وغَالباً ما صوّرت في مواقع مَشاهد التهجير وخيام اللاجئين وهي لا تُعدُّ أفلاماً بالمقاييس الفنية الأكاديمية، ولم يُحفظ منها سوى النّزر اليسير، مشيراُ إلى أنه مع نشوء منظمة التحرير أنشئت مؤسسات سينمائية وصار هناك ما يُعرف بسينما الثورة التي شارك فيها مخرجون عرب مع استمرار بعض الدول العربية في تقديم أفلام عن القضية الفلسطينية،وكان للبنان وسورية ومصر دَورٌ كبير في ذلك، مؤكداً أن السينما الفلسطينية لم تكن بالمحصلة العمومية ولاعتبارات عدة بمستوى وحجم مأساة النكبة إلا بمقدارها العاطفي الحسي، لكن منذ الثمانينيات حدثت قفزة برأيه بدت فيها ملامح سينما فلسطينية كاملة الشروط الفنية فسطعت عشرات الأسماء والأفلام الجيدة التي حصدت الجوائز في المهرجانات الدولية بسبب اتساع رؤية وخبرات صانعيها.

جوائز عالمية

شاركت أفلام فلسطينيّة في أبرز مهرجانات السينما العالميّة وحققت نجاحاً مُبهراً وأحرزت جوائز على الصعيد العالمي، ومن هذه الأفلام «عرس الجليل» إخراج ميشيل خليفي حيث فاز بجائزة النقّاد العالميّين في مهرجان كان السينمائي الدولي وجائزة غولدن شيل في المهرجان الإسباني العالمي عام ١٩٨٧ ويدور حول سَعي مختار قرية فلسطينيّة إلى الاحتفال بزفاف ابنه في ظلّ حظر التجوّل المفروض من قبل السلطات الفلسطينيّة، وفي العام ١٩٩٦ أحرز فيلم «سجل اختفاء» إخراج إليا سليمان جائزة أفضل فيلم أوّل في مهرجان البندقيّة للأفلام السينمائيّة وتناول فيه المخرج ما يواجه المواطن الفلسطيني ومعنى أن يكون المرء فلسطينيّاً، ليعود المخرج نفسه عام ٢٠٠٢ ليحقّق نجاحاً عالميّاً في مهرجان كان السينمائي من خلال فيلمه «يد إلهية» حيث مُنح جائزة لجنة التحكيم وجائزة فيبرسكي، كما تمّ ترشيحه في المهرجان للجائزة الكبرى وهو الذي أحرز جائزة لجنة التحكيم في مهرجان شيكاغو السينمائي وجائزة الشاشة العالميّة في مهرجان السينما الأوربيّة، وهو يحكي عن علاقة غراميّة بَيْن شخصَيْن يفصل بينهما حاجزٌ إسرائيليٌ، أما في العام ٢٠٠٣ فقد فاز فيلم «كأننا عشرون مستحيل» إخراج آن ماري جاسر بجوائز عديدة كجائزة أفضل فيلم في مهرجان بالمسبرينغ للأفلام القصيرة وجائزة سيلفر بلاك في مهرجان شيكاغو السينمائي العالمي، ويعد أوّل فيلم عربي قصير يحصل على الاختيار الرسمي في مهرجان كان، وهو يتناول وحشيّة الاحتلال الإسرائيلي، وبعد سنتين نال فيلم «الجنّة الآن» إخراج هاني أبو أسعد جائزة غولدن غلوب كأفضل فيلم بلغة أجنبيّة للعام ٢٠٠٦ وكان أوّل فيلم فلسطيني يتمّ ترشيحه لجائزة الأوسكار وكان قد أحرز ثلاث جوائز في مهرجان برلين السينمائي العالمي للعام ٢٠٠٥ وجائزة أفضل سيناريو في مهرجان السينما الأوربية، ويحكي الفيلم قصّة صديقَيْ طفولة يستعدان للقيام بعملية استشهادية، وفي العام ٢٠١٣ استطاع المخرج أبو سعدة ومن خلال فيلمه «عمر» الحصول على جائزة لجنة التحكيم في مهرجان كان والتي تُمنَح للفيلم المميَّز والجريء، وكان الفيلم ضمن الأفلام النهائيّة الخمسة المُرشَّحة لجائزة أفضل فيلم بلغة أجنبيّة في الأوسكار عام ٢٠١٤ في حين حقّق الفيلم جائزة أفضل فيلم روائي طويل في جوائز شاشة آسيا والمحيط الهادي للعام ٢٠١٣ ويحكي الفيلم الذي جرى تصويره في فلسطين قصّة عاشقٍ يناضل من أجل الحريّة.

القضية في السينما السورية

أنجز القطاع الخاص في السينما السورية منذ نهاية الستينيات من القرن العشرين عدداً من الأفلام التي تتناول القضية الفلسطينية، ففي العام ١٩٦٩ تم تقديم فيلمين روائيين طويلين هما «ثلاث عمليات داخل فلسطين» إخراج الفلسطيني محمد صالح كيالي و«عملية الساعة السادسة»إخراج سيف الدين شوكت، ومع تأسيس المؤسسة العامة للسينما التي تعد البداية الحقيقية للسينما السورية بدأت مسيرة السينما والقضية الفلسطينية فيها من خلال فيلم «إكليل الشوك» إخراج نبيل المالح عام ١٩٦٩ وفيلم «رجال تحت الشمس» الذي أنتج في بداية السبعينيات واختير كواحد من أهم مائة فيلم سياسي في تاريخ السينما العالمية وهو يضم ثلاثة قصص هي «الميلاد» إخراج محمد شاهين و«المخاض» إخراج نبيل المالح و«اللقاء» إخراج مروان المؤذن الذي بين في تصريحه للمجلة أن الفيلم تناول بأجزائه الثلاثة العمل الفدائي الفلسطيني الذي كان في أوجه، وأن قصة «اللقاء» كانت عن لقاء عابر بين فدائي فلسطيني وفتاة أجنبية تزور الأرض المحتلة لأول مرة وهي متأثرة بوجهة نظر الدعاية الصهيونية المغرضة، وخلال معايشتها للواقع تكتشف زيف هذه الدعاية وتؤمن بنبل وشرعية المقاومة الفلسطينية، مشيراً إلى أن الفيلم اعتُبر حينها برأي الجميع أحسن فيلم عن قضية فلسطين لجديته الواضحة وبساطته وبعده عن الخطابية فحصل على الجائزة الذهبية في مهرجان قرطاج للأفلام العربية والأفريقية، في حين نال الجزء الذي أخرجه المؤذن «اللقاء» جائزة الفيلم الروائي القصير في مهرجان دمشق الدولي الأول لسينما الشباب وذلك بعد أن اكتفت المؤسسة العامة للسينما بعرض «اللقاء» لرصانة وقوة تعبيره عن المقاومة الفلسطينية.

وفي العام نفسه ١٩٧٠أنجزت المؤسسة فيلمين قصيرين هما «الزيارة» لقيس الزبيدي و«اليد» لقاسم حوَل، وهما مخرجان عراقيان عملا في السينما السورية والفلسطينية،أما المخرج خالد حمادة فقد عمد إلى الاتكاء على رواية «ما تبقّى لكم» للروائي الفلسطيني غسان كنفاني ليقدم فيلم «السكين» عام ١٩٧١ وفي العام التالي أنتجت المؤسسة أحد أهم الأفلام العربية التي تناولت القضية الفلسطينية وهو فيلم «المخدوعون» إخراج المصري توفيق صالح المأخوذ عن رواية «رجال تحت الشمس» للروائي غسان كنفاني، وبعد حرب تشرين وبالتعاون مع مؤسسة السينما اللبنانية قدمت المؤسسة عام ١٩٧٤ الفيلم الشهير «كفر قاسم»إخراج اللبناني برهان علوية، وهو يتناول المجزرة التي ارتكبها الصهاينة ضد أهالي قرية كفر قاسم عام ١٩٥٦ أما المخرج مروان حداد فقد أنجز فيلم«الاتجاه المعاكس» عام ١٩٧٥ وفيه مناقشة جادة ولأول مرة في السينما السورية برأي النقاد لانعكاسات نكسة حزيران وأثرها على الشباب العربي عموماً والفلسطيني في سورية تحديداً،ليقدم المخرج صلاح دهني عام ١٩٧٧الواقع الفلسطيني مباشرة في فيلمه «الأبطال يولدون مرتين» حيث دارت أحداثه في مخيم فلسطيني من المفترض أنه موجود في قطاع غزة بعد أن وقع تحت الاحتلال الصهيوني، في حين يستند المخرج سمير ذكرى في فيلمه «حادثة النصف متر» إلى قصة محورها الجوهري فتى فلسطيني على بوابة نضوج الوعي، وبعد تقديم عدة أفلام حضرت القضية لفلسطينية في جانب منها مثل «أحلام المدينة» لمحمد ملص و«شيء ما يحترق» لغسان شميط قدم المخرج ريمون بطرس عام ١٩٩٧ فيلمه الروائي الثاني«الترحال» الذي تدور أحداثه في العام ١٩٤٨ ليكون الموضوع الفلسطيني محورياً فيه من خلال تسليط الضوء على واقع النكبة،ومن المعروف أيضاً أن المخرج عبد اللطيف عبد الحميد وإن كان يغوص في معظم أفلامه في بيئة محلية إلا أن الحديث عن فلسطين لم يغب عن معظمها.

المفارقة الأكثر غرابة

لا يخفى على أحد أن السينما العربية لم تنجز عملاً قوياً يعبر عن القضية الفلسطينية حتى الآن مع العزوف عن تناولها في الأعمال الدرامية، ولا يتردد المخرج المصري يسري نصر اللّه الذي أخرج فيلم «باب الشمس» بجزأيه «الرحيل» و«العودة» وهو عمل ملحمي عن القضية الفلسطينية بالتأكيد على أن تراجع الاهتمام الفني بالقضية الفلسطينية يعود للتخاذل عن طرحها رغم تعدد المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني،إضافة إلى ما تتطلبه هذه الأفلام من إمكانيات إنتاجية ضخمة لضمان الجودة والتقنية العالية في جميع عناصرها كي تكون على المستوى المطلوب، في حين أن الجزء الآخر من المشكلة برأيه مرتبط بعدم وعي الجهات المسؤولة لأهمية هذه الأفلام التي يجب أن يشترك في إعدادها أساتذة متخصصون في مخاطبة الغرب ومحاولة عرضها في المهرجانات العالمية لتؤثر في الرأي العام العالمي، كما يؤكد المخرج العراقي قيس الزبيدي أن الفرصة الذهبية للقضية الفلسطينية كانت وما تزال في الفيلم الوثائقي لا الروائي،ذلك أن الفيلم الروائي حتى في حالاته الجيدة يبقى أسير تقاليد درامية يمكن أن لا تكون كافية لطرح القضية بالمستوى المطلوب لتبقى المفارقة الأكثر غرابة هي أن الأفلام المتضامنة من الغرب مع القضية الفلسطينية كانت أكثر عمقاً في مساندتها دون أن يغفل أسباب ذلك، ويذكر الباحث بشار إبراهيم في كتاب له عن السينما العربية والقضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني مجموعة من الملاحظات، نذكر منها أن السينما العربية اقتصرت بإنتاجها السينمائي عن القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني على ما قدمته السينما المصرية والسورية، ومع نهاية عقد الستينيات من القرن العشرين بدأت بعض الأفلام بالظهور في هذا البلد أو ذاك، حيث بدأ بإمكاننا الحديث عن وجود فيلم سينمائي عربي يتناول قضايا متعلقة بالموضوع الفلسطيني أو الصراع العربي الصهيوني.

ومضة

يوم التراث الفلسطيني

البعث الأسبوعية- سلوى عباس

اعتاد الشعب الفلسطيني في السابع من تشرين الأول من كل عام على إحياء «يوم التراث» وقد تزامن الاحتفال هذا العام مع انطلاقة «طوفان الأقصى» التي صادفت في الموعد ذاته، مما أعطاه بعداً تاريخياً وثقافياً مختلفاً، إذ أن فكرة هذا اليوم جاءت رداً على محاولات الكيان الصهيوني تشويه التراث الفلسطيني وسرقته وطمس معالمه، وقد أطلقها المؤرخ الفلسطيني نمر سرحان مؤلف موسوعة الفلكلور الفلسطيني بما تتضمنه من أغانٍ شعبية وأهازيج وتهاليل وعادات وتقاليد وألعاب ومأكولات شعبية وأزياء بشكل أكاديمي، هذه الموسوعة التي بدأ بإصدارها في عام ١٩٧٧، كما كان في عام ١٩٦٦ يُعد برنامجاً عن الهوية العربية الفلسطينية على إذاعة «صوت فلسطين»، بعنوان «قريتي هناك»، يتحدث فيه عن الأغاني الشعبية والموسيقا في القرى الفلسطينية وفي عام ١٩٩٩ أقر مجلس الوزراء الفلسطيني السابع من تشرين الأول من كل عام يوماً لإحياء التراث الفلسطيني، حيث أن حملات التهويد والتهجير التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بشكل يومي عززت من أهمية الحفاظ على التراث الفلسطيني التي تعني المحافظة على شعبه، لذلك هو بمثابة ركيزة أساسية للهوية الفلسطينية، ومرآة تعكس عظمة هذا الشعب وعظمة تاريخه المتجذر في الحضارة لتثبت فرادة الشخصية الفلسطينية.

ويمثل التراث الفلسطيني المخزون الثقافي والعمق التاريخي والحضاري للشعب الفلسطيني عبر العصور المتعاقبة والذي ورثته الأجيال عن بعضها البعض، وما مرّ على هذا الشعب من أحداث وأزمان سطّرها على هيئة تراثٍ عريق، مما يعزز الوعي الشعبي بأهمية الآثار الموجودة في المدن الفلسطينية وقيمتها بالنسبة لأهلها، لذا فإن الاهتمام به من الأولويات الملحة، وقد أدرك المجتمع الفلسطيني ومؤسساته الدور الذي يلعبه التراث الثقافي غير المادي في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للحياة، وكذلك المخاطر التي تهدد استمراريته وهويته وانتمائه.

وفي السؤال حول كيفية الحفاظ على هذا التراث يحضرنا عدد من التوصيات التي قدمها الكاتب والباحث محسن الخزندار منها:

«وضع برنامج وطني لمسح أرض فلسطين على مستوى عالمي لمعرفة ما تخبئه من كنوز وآثار، وتفعيل دور المكتبات الوطنية بإعادة طبع كل التراث الفلسطيني من بدايات القرن التاسع عشر وفي عهد الانتداب التي وضعها الكُتاب الفلسطينيين من الرواد على المستوى القومي والعالمي، إضافة إلى إحياء الشعر والكلمة والأغنية والمسرحية والفيلم والمثل الفلسطيني القديم، وضرورة وضع منهاج تعليمي إجباري يدرّس فيه التراث الفلسطيني من المراحل الأولى في التعليم حتى المرحلة الجامعية، وتوثيق الآثار التي سرقتها إسرائيل عبر منظمة اليونسكو لأنها تعتبر تراثاً عالمياً، والعمل على إعادة هذا التراث المسلوب للشعب الفلسطيني.

ومن المسائل المهمة التي أوردها الخزندار أيضاً: المطالبة القانونية بعد التوثيق بعودة الآثار عبر المحاكم العالمية والهيئات المختصة، وتأهيل باحثين أكفاء في مجال التاريخ والآثار، لأن هناك نقص كبير في المختصين في هذا المجال، إضافة للاهتمام بالآثار والتنقيب عليها لتكون دليلاً مادياً على السرد التاريخي الفلسطيني الذي يعكس أصالة هذا التاريخ، وكذلك المحافظة على الأدوات المستخدمة في الحياة اليومية عبر العصور المختلفة مثل الفخاريات والتوابيت والقطع النقدية والمنقوشات الجدارية والمخطوطات والمقابر ووضع رقابة وحراسة عليها لتكون آمنة من السرقة والعبث، ولابد من تبني مشروع قرار لجنة التراث العالمي بمنظمة اليونسكو بإدانة إسرائيل لعرقلة عمل لجنة تقصي الحقائق لدراسة وضع المواقع الأثرية والتاريخية في الأراضي الفلسطينية».

إن حماية هذا التراث العريق من الاندثار يعتبر امتحاناً صعباً وتحدياً كبيراً وعظيماً يقع على عاتق الشعب الفلسطيني أمام العدو الصهيوني الذي حاول كثيراً ومرات عديدة طمس معالم هذا التراث وتزويره وتحريف تاريخه ونسبه إليه، وتأتي أهمية المحافظة عليه في وجه كل المحاولات الإسرائيلية المعادية لضمان الحفاظ على وجود الشعب الفلسطيني واستمراريته، وفي هذا يكمن سر بقائه على هذه الأرض.

صفوان إبراهيم يوقع روايته

"رحلة بين ذاكرتين" في دار الأسد للثقافة باللاذقية

البعث الأسبوعية - مروان حويجة

وقّع الكاتب الروائي صفوان إبراهيم روايته الجديدة « رحلة بين ذاكرتين » في دار الأسد للثقافة بمدينة اللاذقية، و يقدّم فيها الكاتب إبداعاً حقيقياً في إطلاق مفاعيل طاقة النصّ الروائي في توثيق وسرد وتصوير الأحداث والمواقف والشخصيّات، وفيها وما بينها يجدُ القارئ نفسه- بإبداع الكاتب وإنسانية نصّه- معايشاً لكل محطات الرحلة، والانتقال بين ذاكرتين، شغوفاً بمجرياتها متفاعلاً مع أحداثها، برغم غزارتها، وكثافة مشهديتها، لأنّ الكاتب يجمع في رحلته، بشفافية، بين النبض والروح في المكان والزمان والشخصيات في إطار عالمه الروائي، ويروي الوقائع الممزوجة بكل هواجسه وأحاسيسه، ونبض قلبه وقلمه معاً ، ومعها جاءت ولادة « رحلة بين ذاكرتين » في رواية، وهي إصدار المقاومة الثاني عشر عن «مؤسسة صبا بيت الفن والأدب»، ودار بحر للطباعة والنشر، وخلال احتفالية توقيع الرواية في دار الأسد للثقافة بمدينة اللاذقية بحضور فعاليات ثقافية وأدبية واجتماعية وأصدقاء ورفاق الكاتب الروائي وهو الضابط العقيد في الجيش العربي السوري.



وقد تحدّث لـ « البعث » الكاتب صفوان إبراهيم: أريد أن أقول في هذه الرواية أنّ الحقّ لا يموت، حتى لو مات الناس، حتى لو ماتت الذاكرة، الحقّ لا يموت، ولابدّ للنفَس العربي القومي أن ينبثق من جديد، ومهما ظنّ الأعداء والمحتلون أنّ هذا النَفَس القومي قد انتهى، فإنهم سيجدون أن الشارع العربي سينتفض من جديد، فكلّما أرادوا له الموت، سرعان ما ينبثق وينهض من جديد.

وأوضح أنّ توقيع « رحلة بين ذاكرتين » في هذا التوقيت العصيب من تاريخ أمتنا العربية الذي نفخر هذه الأيام بعملية طوفان الأقصى، كشكل من أشكال تصويرها اللا مباشر لما يحصل في الأرض المحتلة من حيث أنه دائماً وأبداً، لا يمكن للشارع العربي أن يستكين لأي مهانة أو احتلال، وما طوفان الأقصى إلّا تعبير من التعابير التي ينتفض لأجلها الشارع العربي، وهذا شكل ليس نهائياً للمقاومة، وسنحتفل عمّا قريب بالشكل الأجمل الذي سيختم حلقة المقاومة بتحرير فلسطين بإذن الله .

وأوضح أنّ مسيرته مع الكتابة بدأت في العام ٢٠١٣ عندما استشهد شقيقه الأصغر دفاعاً عن مدينة الرقة ضد الهجمة الإرهابية ، وأنا ضابط طيّار تخرجت من الكلية الجوية عام ١٩٩٨ وأنا برتبة ضابط عقيد، ولي عدة مؤلفات مطبوعة مثل : نداء الأرواح ، ورود من أرض النار، طابقان في عدرا العمالية، ووصايا من مشفى المجانين التي نلت عليها جائزة حنّا مينة للرواية العربية، وأيضاً رحلة إلى جحور الأفاعي، وهي رواية مترجمة إلى الألمانية، وديون مستحقة الدفع، وهي رواية مترجمة إلى اللغة الكورية، وحصلت على جائزة الدولة للآداب للعام ٢٠٢١ عن مجمل أعمالي الأدبية، ولفت إلى الدور الهام الذي تضطلع به مؤسسة «صبا بيت الفن والأدب» التي تعنى بالإصدارات التي تهتم بالمقاومة بكافة أشكالها وأنواعها، سواء في الأراضي المحتلة الفلسطينية واللبنانية والسورية، والمقاومة ضد المشروع الإرهابي الغربي- الأمريكي على منطقتنا العربية وحضارتنا وثقافتنا والدين الإسلامي .

وقدّم الأديب والكاتب الإعلامي عمر جمعة، عضو اتحاد الكتّاب العرب الفلسطينيين، شهادته الأدبية في الرواية، واستهلّ حديثه بتحيّة الوفاء إلى أهلنا الصامدين في غزة ، وهم يواجهون بكل بسالة الكيان الصهيوني الغاشم الذي يرتكب المجازر بحقّ الأطفال قبل غيرهم لأجل محو الذاكرة من فلسطين، حيث أثبت الفلسطينيون في الانتفاضتين الأولى والثانية، وطوفان الأقصى ومعركة وحدة الساحات أن الشباب والأطفال يتقدمون الصفوف، ولفت إلى أن هذا الإصدار يأتي مجسّداً لروح المقاومة التي تمتد من دمشق إلى كل المدن والبقاع المقاومة في طهران وصنعاء وفلسطين، حيث كانت و لا تزال سورية حصن المقاومة. ووصف الأديب جمعة هذا الإصدار الروائي الجديد بأنه نوعيّ، لأنّ الكاتب منصهر في ما يحدث في سورية الآن، ومواجهة هذه الحرب العدوانية، وظهور ما اصطلح تسميته « أدب الحرب» من خلال نحو ٤٥٠ رواية من داخل وخارج سورية، وهذه الرواية نوعيّة لأنّ من كتبها ضابط في الجيش العربي السوري. وأشار إلى أنّ معرفته بالكاتب صفوان إبراهيم تعود إلى تاريخ إصداره رواية « طابقان في عدرا العمالية « وقراءته لهذه الرواية التي صوّرت الأعمال والجرائم الإرهابية التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية التكفيرية بحقّ أهالي الضاحية العمالية منذ بداية الحرب العدوانية، وهذه الرواية كانت من الروايات المبكرة التي تحدثت عن الممارسات الوحشية للجماعات الإرهابية، وبالتالي لا فرق، حين نقول، بين ذاكرتين، عندما نكشف الوجه الحقيقي للجماعات الإرهابية التكفيرية بكل تسمياتها، وفي « رحلة بين ذاكرتين» يكشف الكاتب الوجه الحقيقي للجماعات الإرهابية، وسرّ صمود هذا الشعب، وتجسيدها في شخصية حيّان، والحاج محمد دبابو، فالرواية ذاكرة مثخنة بالوجع، ويبقى السؤال المهم الذي يطرح نفسه على الكاتب والقارئ: كيف سنؤرّخ لهذه الحرب؟ . ففي روايته يستعيد الأديب والروائي صفوان إبراهيم بعض فصول تلك الذاكرة الموجعة، لينقلنا في رحلة بين ذاكرتين: الأولى إلى جنوب لبنان عبر شخصية « أبو عبدالهادي» الذي سيصير بعد تسارع الأحداث وتصاعدها، الحاج أبو صطيف محمد دبابو وحكاية حفيدته « قمر» ، والثانية مع شخصية « حيّان « الشاب الشغوف بالقراءة واقتناء الكتب ووقوع الدفتر السرّ بيده ، حيث هذه الرواية – يضيف جمعة – مبنيّة على دفتر صغير وجده الراوي ضمن كتب تباع في سوق الجمعة، ونكتشف أيضاً تلك الروح المركّبة المفعمة بالزهد والإيمان عند الحاج دبابو الذي هجر الحيّ الدمشقي، والتحق بأفواج المدافعين عن كل شبر من تراب سورية، واستشهاده في بلدة نبّل بريف حلب، وحكاية المصاب الذي جمعته بالشاب حيّان أو» عون « حيث بين الذاكرتين يكون اسمين لذات الشخص في كل ذاكرة.

لقد أتقن الكاتب قدرته الفنيّة في الجمع بين الذاكرتين المترعتين بالأحداث، ووظّف الشخصيات برمّتها توظيفاً صحيحاً، فلم تطغ إحداها على الأخرى، بل بدت متوازية في ظهورها وتجلّيها، كما برع في سلسلة الحكاية المشوّقة، المنسابة المتناسلة، مرّة بالعودة إلى الماضي للبحث عن ذاكرة حيّان القدرية المفقودة، ومرّات في تصوير حقيقة

ما جرى من وقائع أخرى، تكاد تكون توثيقاً بصرياً خلال العشرية الثانية مع انتقال الحاج دبابو من جبهة إلى أخرى، ومعه ذاكرتي الماضية في لبنان، والحاضرة في سورية، على أنّ الجمالية في الذاكرتين تكمن في استدعائه للأمكنة الماثلة في قلبه ووجدانه: أنا أحبّ دمشق، واعتبرها مدينة القلوب والنوايا الطيبة، دمشق مدينة لكل الخلائق، لمن زارها، ومن لم يزرها، لمن عرفها، ولمن لم يعرفها، دمشق المكان الذي تحدّه الشمس نهاراً والقمر ليلاً دمشق الزمان الذي تريد أن تحياه كزائر سائح، أنت عليك أن تختار، وهي تبعثك إلى حيث اختيارك .

وفي كلمتها أشارت مديرة «دار بحر» هالا خليل إلى التعاون بين «دار بحر»، و«مؤسسة صبا بيت الفن والأدب» في نشر سلسلة من الأعمال تعنى بأدب المقاومة وتوثّق لأحداث ومآثر أبطال جرت على أرضنا في فترة الحرب التي عشناها ونعيشها، لتكون نوعاً من التأريخ لأجيال قادمة، وأوضحت أن رواية « رحلة بين ذاكرتين « سرد حكاية لكتابة رواية، فلم تكن محض صدفة أن يختار الكاتب اسم « حيّان « عنواناً لبطلها، فحيّان يعني له الكثير، هو الشقيق الشهيد، وبقلم كاتب صحفي بدأ يسرد الأحداث، واتّبع نوعاً من الإطالة كنوع من التشويق للدخول في متن الرواية، قبل أن يبدأ بسرد قصّة بطلنا حيّان، لكن يبدو أنها كانت إطالة مقصودة لأنّه نوّه إلى ذلك: أردتُ أن تطأ أصابعي الدرجة الأولى في السلّم: لكتابة هذه الرواية، وعرضت خليل بشكل مكثّف أحداث الرحلة بين ذاكرتين، مع توصيف الشخوص وتحديد الدلالات والإيحاءات والسمات الروائية الحكائية، وبراعة الكاتب في توظيفها إلى حين عودة حيّان بذاكرتين، وختمت ورقتها: قدر جمع خيوط قصتنا، وخطّ رواية متشابكة الأزمان والأماكن، لتحط وتؤسس حكاية في وطن عانى وعاش مثلها الكثير خلال معاناته .

بدورها رئيسة القسم الأدبي في «مؤسسة صبا بيت الفنّ والأدب» آية ضاشو فقد أشارت إلى أنّه بالفعل والكلمة تكون طريقنا مقاومة، وأنفاسنا مقاومة، وكلنا فلسطين، وهذا ما قامت عليه «مؤسسة صبا بيت الفن والأدب» لترسم على مدار عامين من العطاء المستمر طريقاً معبّدة بالكلمة والإنجازات، فصدر عنها ستة عشرة كتاباً، أولها عندما تزدحم دروب السماء، وليس آخرها كتاب « وما بدّلوا تبديلا» كما أنّها توقّع اليوم الإصدار الثاني عشر « رحلة بين ذاكرتين »، وبما يجسّد وقوف المؤسسة إلى جانب البندقية بالقلم، وحيث التاريخ يكتبه الأدباء، ومن هنا كان استقطاب الأقلام الواعدة التي عاشت الحرب على سورية، وتعيش الألم والحزن على فلسطين لتكتب هذه الانتصارات بمداد لا نفاذ له .

التوّحد مرّة أخرى في الدراما

و«باسل» يعيد «بدر» إلى الواجهة

البعث الأسبوعية- نجوى صليبه

في مرحلة ماضية من تاريخ الدّراما السّورية ـ البيئة على وجه الخصوص ـ، أصرّ كتّابها على وجود «بركة» الحيّ أو الحارة، فكان إمّا مجنوناً أو معتوهاً، أو صاحب عاهة في وجهه أو ظهره، لكن أيّاً منهم ـ على حدّ ما أذكر. لم يقترب من المعوّقين أو أصحاب الهمم أو ذوي الاحتياجات الخاصّة ـ أو أيّاً كانت التّسمية التي نحبّذها. كخطّ دراميّ أساس في العمل، أي لم يتوقّف أحدٌ عند ما يعانيه هؤلاء من متاعب ومشكلات في مجتمعهم الضّيق أو الواسع، نتحدّث عن تقبّل الجيران والأصدقاء والأقارب وزملاء الدّراسة والعمل لأشخاص مختلفين عنهم في بعض الجوانب.

قاعدة كسرها العمل التّلفزيوني «وراء الشّمس» تأليف محمد العاص وإخراج سمير حسين، وإنتاج شركة عاج للإنتاج والتّوزيع الفنّي ٢٠١٠، والذي سلّط الضّوء فيه على موقف الزّوجين صبا مبارك «منى» وباسل خيّاط «عبادة» من فكرة أن يكون لديهم طفلٌ من ذوي الاحتياجات الخاصّة، فالأب في هذا العمل يرفض الطّفل ويطلب من زوجته أن تجهضه وتخفف عنهما وعنه حياةً صعبةً، لكنّها ترفض ذلك وتترك منزلها وتذهب إلى أهلها وهناك تلد طفلاً مختلفاً ومميزاً، تعطيه وقتها وقلبها وحياتها كلّها، إلى أن يأتي الوقت الذي يتصالح فيه الأب مع ذاته وواقعه ويخرجٍ من كآبته وتقبّل ابنه، ويحتضنه بحبّ وشوق، معلناً ندمه، ومستعداً لمسؤولياته الجديدة.

ولسنا هنا في صدد الحديث عن تفاصيل العمل ككلّ، بل سنخصص الحديث عن الدّور الذي أدّاه الفنّان بسّام كوسا «بدر» في هذا العمل، الشّاب الذي يعاني مرض التّوّحدّ ويعمل في محل إصلاح ساعات يملكه حسن عويتي ـ كريم خال منى ـ، والذي لا يعجز عن إصلاح أي ساعة مهما كان نوعها وعطلها، لدرجة أنّ «كريم» كان يستغل «بدر» ويدّعي أنّه هو من يصلح السّاعات لا «بدر» المسكين، أي أنّ لدى «منى» معرفة سابقة بهكذا حالات، فهي تعرف ذكاء «بدر» وحبّه لأخته وعطفه على أمّه وتعلّقه بهما، كما تعرف «علاء» ـ أدّى دوره علاء الزّيبق وهو شاب من ذوي الاحتياجات الخاصّة الذي لم توفّر أمّه «نادين» فرصةً للحديث عنه وعن حبّه وحنانه وتميّزه وخسارتها الكبيرة بفقدانه.

«هل بسّام كوسا يمثّل أم أنّه أصيب بالمرض فعلاً؟» عبارة كنّا نقولها من شدّة إتقانه للشّخصية، ذاك أنّه سخّر كلّ جهده ليعطيها أفضل ما لديه، وبحسب تصريحات إعلامية سابقة، أوضح أنّه تعامل مع هؤلاء المصابين بكثرة من خلال زيارته المتكررة لهم، إضافة إلى استعانته بالمراجع والكتب وبعض الأفلام، وعلى الرّغم من كون الشّخصية كانت قليلة الكلام إلّا أنّ حركتها وردود أفعالها وتفاعلها في الحبّ والصّمت والحزن والشّوق كانت تقول الكثير، ولأنّ الموضوع حسّاس جدّاً، بيّن كوسا أنّه على استعداد لإعادة تقديم شخصية المعاق وإن كانت مرض توحّدّ أيضاً، لأنّه لا يوجد مريض توحّدٍ يشبه الآخر، مضيفاً: «تعوّدنا على أن نشّبه الأشياء بعضها ببعض. لقد علّمتني التّجربة أن أكون دقيقاً جدّاً في التّعامل مع الأدوار التي تطرح مشكلات الإعاقة».

في هذا العمل، طرحت مشكلة الإعاقة بجانبيها الاجتماعي والاقتصادي، أي «بدر» يعيش في أسرة فقيرة يساعدها أيضاً بالليرات القليلة التي يعطيها له صاحب العمل، بينما «علاء» يعيش في أسرة ميسورة الحال، أمّا الطّفل الجديد فقد ولد في أسرة غنية.

أمّا من أعاد إلى ذاكرتنا هذا العمل ـ ولا نقارن أبداً لكن الشّيء بالشّيء يذكر. فهو شخصية «باسل» في مسلسل «كريستال» التي يؤدّيها الممثّل الشّاب خالد شبّاط، والتي تعاني متلازمة «أسبرجر»، أحد اضطرابات طيف التّوحّدّ أيضاً، لكنّ الحالة هنا تختلف عن حالة «بدر» من حيث مساحة الحوار ومن حيث أنّ المرض لم يكن خلقياً، بل كان نتيجة محاولة أخته «عليا ـ باميلا كيك» التّخلّص منه بخنقه، أيضاً من حيث الوضع الاجتماعي والاقتصادي، فـ«باسل» يعيش في أسرة راقية وغنية جدّاً، لكن أخته لم تكن تسمح له بمغادرة القصر أو غرفته، لدرجة أنّ أصدقاءها لم يكونوا يعرفون أنّ لديها أخٌ شابٌّ، أمّا «في ـ ستيفاني عطا الله» فقد تحوّلت علاقته بها من صديقة طيّبة إلى مستغلة، فقد تزوجته نكايةً بحبيبها السّابق «جواد ـ محمود نصر».

وكما كوسا، أدهشنا شباط في هذا العمل بأدائه وقدراته، ونقول أدهشنا لأنّ تقمّص هكذا شخصيّات أمرٌ صعبٌ جدّاً، نفسياً وجسدياً، فشباط أيضاً بحث عن المتلازمة المذكورة، وشاهد أكثر من ثمانية أفلام تتحدّث عن هذا المرض، و بحسب قوله ـ لم يستطع مشاهدة أفلام أخرى لأنّه كان يصاب بنوبة عصبية وينهار من البكاء بسبب صعوبة هذا الدّور، كما أنّه التقى أحد المصابين وهو طفلٌ في السّابعة من عمره ، يقول في أحد تصريحاته الإعلامية: «تعرّفت عن قرب إليه وإلى معاناته حتّى استطعت تكوين صورةً واقعية لأدائي، وتركيب الشّخصية مثلما شاهدها الجمهور. حقيقةً تساءلتُ لماذا اختاروني، ولماذا هذه الشّخصية بالذّات سأدخل منها باب دراما واسعاً، وقلت لنفسي ربّما يلزمني خبرةً أكبر للقيام بها، لكنّني قبلت التّحدي ومشيت مع التّيار، وعندما صرخ المخرج «أكشن»، علمت أن لا مفرّ من هذه التّجربة ونسيت كلّ شيء».

لكن ما صعّب المهمّة هنا على شباط هو ضرورة التّكلّم باللهجة اللبنانية، وهي على الرّغم من قربها من السّورية، لكنّ العمل لا يحتمل الخطأ، وهذا أمرٌ تجاوزه بمساعدة مدرّب اللهجات وبالاجتهاد أيضاً ليقدّم شخصيّة لم يسبق أن قدّم مثلها، ولا سيّما أنّ العمل يندرج تحت مسمّى الدّراما العربية المشتركة، يقول: «شعرت بأنّني أبني مملكة خاصّة بي ستسجلها الدّراما العربية، ونحن كممثلين نرتبط بالظّرف والمناخ الدّرامي الحاضر على أرض الواقع، وهذا المسلسل شكّل فرصة جيّدة لي في الوطن العربي».

أداء أشاد به معجبون كثر عبر وسائل التّواصل الاجتماعي، كذلك إعلاميون عرب ومنهم هشام حدّاد فخلال استضافته الممثلة باميلا كيك، أبدى إعجابه ودهشته من قوّة أداء الممثّل، وعندما سألها عمّن اكتشف هذه الموهبة، أجابته: «هو ممثّل سوري ولديه أعمال سابقة»، وربّما هذا ما قصده شباط حين قال إنّ هذا العمل فرصة جيّدة في العالم العربي، أي أنّ هناك ممثّلون سوريون كثر ليسوا معروفين عربياً، وذلك لأسباب عدّة صارت معروفة للجميع



البعث الأسبوعية
الأربعاء ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢٣ العدد ١٣٣

من عبد الوهاب وفيروز وأم كلثوم إلى جوليا بطرس ومحمد عساف

الفن في خدمة المقاومة.. أشهر الأغاني العربية التي كتبت عن فلسطين

«البعث الأسبوعية» - لينا عدرا

كان الفن عموما، والغناء والموسيقى على وجه الخصوص، دائما في خدمة النضال والمقاومة ومن قديم، عرفت الشعوب البدائية «طبول الحرب» التي تدق لتحفيز المقاتلين، أو لترهيب الأعداء، والجندي المقاتل، أو الثائر المقاوم، يظل بحاجة دائمة إلى شتى أنواع التحفيز: عقائديا وسياسيا وأخلاقيا، وأيضا فنيا، بالأغنيات الثورية والألحان الحماسية، ولم يعرف تاريخ المقاومة أن ثائرا ترك سلاحه وتخلف مع القاعدين لأنه استمع إلى أغنية.

ولم يكن الفن العربى المعاصر بعيدا عن القضية الفلسطينية، فالكثير من المطربين حرصوا خلال السنوات الماضية على دعم هذه القضية بالأغانى الوطنية التي تبث العزيمة والروح والتعبير عن مشاعر الأمة العربية تجاه فلسطين المحتلة، والتى يحلم بها الكثير من العرب بأن تصبح حرة في يوما ما.

وحثت الكلمات العرب على الإسراع بمواجهة المحتل: «أرى اليوم موعدنا لا الغدا»، وبأن الاستشهاد هو سبيل التحرير، و«قبل شهيدا على أرضها. دعا باسمها الله واستشهدا». ومنذ ذلك التاريخ، صار الغناء لفلسطين وشعبها واجبا فنيا محتما، يؤديه كل مطرب ومطربة، تجاه قضية العرب الأولى، وتضامنا مع شعب لم يستسلم أو يخضع أو يفرط في أرضه، رغم توالي السنوات والعقود.

والغناء لفلسطين وقضيتها ممتد في الزمان منذ إعلان قيام دولة الاحتلال وإلى اليوم، أي إنه قطع نحو ٧٥ عاما، كما أنه غزير جدا، لكن من المؤكد أن الأغاني المكرسة لفلسطين تفاوتت في جودتها وبقائها ومدى تأثيرها، ومستوى استدعاء الجماهير لها. ولا ريب أن بعض هذه الأغاني مثلت محطات مهمة ويدرك كل فنان عربي مدى التقدير الجماهيري لمساندة القضية الفلسطينية، وأن الغناء لفلسطين أو القدس يمثل واجبا عربيا لا يمكن تجاوزه ولا نكاد نجد مطربا معاصرا شهيرا لم يقدم عملا أو أكثر لنصرة الشعب الفلسطيني أو التذكير باحتلال مدينة القدس.

عبد الوهاب.. «أخي جاوز الظالمون المدى»

فتح الموسيقار محمد عبد الوهاب باب الغناء لفلسطين وثوارها أواخر الأربعينيات، كأنه خط صفحة أولى في كتاب ضخم، توالت صفحاته ثم أجزاؤه جيلا بعد جيل، ولم يغلق حتى هذه اللحظة التي لم يعش الشعب الفلسطيني ولا الاحتلال الإسرائيلي مثيلا لها منذ قيام الكيان الغاصب لكن صوت عبد الوهاب بقي في الصفحة الأولى، وله مذاقه الخاص، ووقعه الفريد.

فمع نكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، أصدر عبد الوهاب أغنيته الشهيرة «أخي جاوز الظالمون المدى». «وقبِّل شهيدا على أرضها. دعا باسمها الله واستشهدا. فلسطينُ يفدي حماك الشبابُ وجلّ الفدائي والمُفتدى. فلسطين تحميك منا الصَدورُ. فإما الحياة وإما الردَّى»، لتصبح أول عمل غنائيَ يؤديه فنان له مكانة كبيرة مناصرة للقضية الفلسطينية.

اختار عبد الوهاب كلمات من قصيدة «فلسطين» للشاعر علي محمود طه، التي تحث على النضال والفداء، وتحث العرب على مواجهة الغاصب الذي يريد أن يسلبهم ما كان لهم من مجد وسؤدد، وتؤكد أن أحدا لن يلتفت إلى قضية العروبة إلا بـ«صليل السيوف».

ثم جاءت «النكسة»، وضاعت فلسطين كلها، وكلما ظن العالم أن هذه القضية ماتت وطواها النسيان، استيقظ شعب ثائر، ليذكر الدنيا بأن «الغضب الساطع آت».

فيروز.. «زهرة المدائن»

ربما كانت قصيدة «زهرة المدائن» التي شدت بها فيروز عام ١٩٦٧، من أهم أغنيات القضية الفلسطينية، وهي بلا شك أهم عمل غنائي يخص مدينة القدس المحتلة، وأحد أجمل الأغاني التي يستمع إليها كثير من الناس بشكل يومي صباحا، ويرددونها على ألسنتهم ويحفظونها عن ظهر قلب وتعتبر أغنية «زهرة المدائن» إحدى ذرى الأخوين رحباني، ومثال واضح لنزوعهم التجديدي الجريء. ومن الأغاني التي طبعت الذاكرة والروح العربية، وربطتها أكثر بالقدس وتاريخها ومقدساتها.

وتذكر عدة صحف فلسطينية أن فكرة الأغنية تبلورت عام ١٩٦٤، عندما زارت فيروز القدس بالتزامن مع زيارة بابا الفاتيكان بولس السادس. وقد أدت فيروز الترانيم أمام البابا، في كنيسة القيامة، وفي كنيسة المهد في بيت لحم. تأخذ كلمات الأغنية ولحنها المستمع إلى مشاعر تختلف مع كل مقطع. شعور النداء من بعيد: «يا قدسُ يا قدسُ». شعور الأسى والحزن: «الطفل في المغارة وأمه مريم وجهان يبكيان». الصراخ في وجه العالم الصامت: «لأجل من تشردوا. لأجل أطفال بلا منازل». ثم انفجار الشعب المقهور لينتزع حقوقه: «الغضب الساطع آت. وأنا كلي إيمان. من كل طريق آت. بجياد الرهبة آت».

ويعود تاريخ الأغنية إلى ذكرى خسارة حرب ١٩٦٧، وهي من غناء السيدة فيروز وكلمات وألحان الأخوين الرحباني. وجاء في كلماتها:

لأجلك يا مدينة الصلاة أصلّي
لأجلك يا بهيّة المساكن يا زهرة المدائن
يا قدس يا مدينة الصلاة أصلّي
عيوننا إليك ترحل كل يوم
تدور في أروقة المعابد
تعانق الكنائس القديمة
وتمسح الحزن عن المساجد
يا ليلة الإسراء يا درب من مرّوا إلى السماء
عيوننا إليك ترحل كلّ يوم. وإنّني أصلّي

كما أنّ السيدة فيروز هي واحدة من أكثر الفنانين الذين قدموا أغاني عن فلسطين، مثل: «سنرجع يوما»، و«سيف فليشهر»، و«مريت بالشوارع»، و«بيسان»، و«يافا»، و«جسر العودة»، و«راجعون»، و«القدس في البال»، وغيرها. لم يغن مطرب أو مطربة لفلسطين قدر ما غنت فيروز، لكن بقيت أغنية «زهرة المدائن» في مكانة أيقونية لا تعرف المنازعة.

أم كلثوم.. «أصبح عندي الآن بندقية»

بعد نهاية حرب ١٩٦٧ بعام واحد، كتب الشاعر نزار قباني قصيدة «أصبح عندي الآن بندقية»، وبالطبع ليس هناك أفضل من أم كلثوم لغناء هكذا قصيدة ثورية.

في العام التالي، لحّن الموسيقار عبد الوهاب القصيدة، وقدمتها أم كلثوم لتكون واحدة من روائع الأغاني التي تتحدث عن فلسطين.

وتقول الأغنية في كلماتها:

أصبح عندي الآن بندقية، إلى فلسطين خذوني معكم
إلى ربى حزينة، كوجه المجدلية
إلى القباب الخضر، والحجارة النبيّة
عشرون عاما وأنا أبحث عن أرضٍ وعن هوية
أبحث عن بيتي الذي هناك
عن وطني المحاط بالأسلاك
أبحث عن طفولتي وعن رفاق حارتي
عن كتبي، عن صوري، عن كل ركن دافئٍ، وكل مزهرية
إلى فلسطين خذوني معكم يا أيها الرجال
أريد أن أعيش أو أموت كالرجال

عبد الحليم حافظ.. «المسيح»

تعتبر أغنية «المسيح» واحدة من نوادر عبد الحليم حافظ، والسبب هو أنها بقيت لسنوات طويلة ممنوعة من البث على الإذاعات العربية.

قدم عبد الحليم هذه الأغنية لأول مرة في قاعة ألبرت هول بلندن، وتحديدا بعد نكسة حرب ١٩٦٧، وقد وصفتها آنذاك الصحافة العبرية بأنها أغنية «محرّضة».

وهي من كلمات عبد الرحمن الأبنودي، وألحان الموسيقار بليغ حمدي.

وتقول الأغنية في كلماتها:

يا كلمتي لفي ولفي الدنيا طولها وعرضها
وفتّحي عيون البشر للي حصل على أرضها
على أرضها طبع المسيح قدمه
على أرضها نزف المسيح ألمه
في القدس في طريق الآلام وفي الخليل رنت تراتيل الكنايس
في الخلا صبح الوجود إنجيل
تفضل تضيع فيك الحقوق لإيمتى يا طريق الآلام
وينطفي النور في الضمير وتنطفي نجوم السلام
ولإيمتى فيك يمشي جريح. ولإيمتى فيك يفضل يصيح

أغنية «الحلم العربي»

وتبقى أغنية الحلم العربي، التي غناها عدد كبير من الفنانين العرب، واحدة من أكثر الأغاني التي حُفرت في وجدان العرب، لا سيما أنها دعت إلى إقامة الوحدة العربية.

الأغنية صدرت عام ١٩٩٨، ولكنها نالت شهرتها في عام ٢٠٠٠ عندما اقتحم وزير الحرب الإسرائيلي حينذاك، آرييل شارون، ساحة المسجد الأقصى، ما كان أحد الأسباب المباشرة لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

وشارك في أداء الأغنية فنانون من كل الوطن العربي، أبرزهم: «الكويتي نبيل شعيل، والإماراتيان محمد المازم وأحلام، والقطري علي عبد الستار، والسوري نور مهنا، والسودانية سمية حسن، والمصريون غادة رجب وأنوشكا ومحمد الحلو وإيهاب توفيق، واللبنانيان وليد توفيق وديانا حداد، والأردني عمر عبداللات، والليبيان ناصر المزداوي وحميد الشاعري، والعماني ماجد المرزوقي، والتونسية ذكرى، واليمني أحمد فتحي، والبحريني أحمد الجميري».

كتب الأغنية الكاتب والشاعر والطبيب مدحت العدل، ولحّنها صلاح الشرنوبي وحلمي بكر وأخرجها طارق العريان.

وتقول الأغنية في كلماتها:

أجيال ورا أجيال هتعيش على حلمنا
واللي نقوله اليوم محسوب على عمرنا
جايز ظلام الليل يبعدنا يوم
انما يقدر شعاع النور يوصل لأبعد سما
ده حلمنا طول عمرنا حضن يضمنا كلنا كلنا

أوبريت «القدس هترجع لنا»

من أشهر الأغانى أيضا أوبريت «القدس هترجع لنا»، والذى كان وقتها يعبر عن انتفاضة كبرى بعد استشهاد الطفل محمد الدرة الذى قتله جيش الاحتلال الإسرائيلي في أحضان والده عام ٢٠٠٠ عن عمد، وشارك في الأوبريت مجموعة كبيرة من نجوم الفن منهم، محمود ياسين وهدى سلطان ونادية لطفى وأحمد السقا وأحمد حلمي ومنى زكي وفاروق الفيشاوي، ومدحت صالح وخالد عجاج ومحمد محيي وهشام عباس، وغيرهم، وهو من ألحان رياض الهمشري، وتوزيع حميد الشاعري.

جوليا بطرس.. «الحقّ سلاحي أنا فوق جراحي سأقاوم»

لم تستطع النجمة جوليا بطرس، اللبنانية الجنسية، وذات الجذور الفلسطينية الأرمنية، أن تبقى مكتوفة الأيدي إزاء العدوان والقتل والدمار والظلم اللاحق بالشعب الفلسطيني دفاعاً عن أرضه، فقرّرت أن تبعث الأمل وأن تحرّك الأحاسيس وتشحن الهمم وتخرق جدار الضمير العالمي عبر إطلاقها أغنية لها بعنوان «الحق سلاحي»، التي كتب كلماتها نبيل بو عبدو، ولحّنها شقيقها الفنان المبدع زياد بطرس.

وقد حصدت هذه الأغنية تضامن وتعاطف الجمهور العريض الذي اعتاد على أغانيها الثورية التي تحث على المقاومة في وجه العدوّ المستبد وعلى شحن العنفوان والاباء في نفوس المناضلين والمظلومين، كيف لا؟ وهي التي غنّت للمقاومة «يا شعبي يا شعبي اليوم واقف»، ولأرض الجنوب اللبناني يوم كانت مغتصبة، فصدح صوتها وملأ الدنيا بكلماتها «غابت شمس الحقّ وصار الفجر غروب. منرفض نحنا نموت قولولن راح نبقى.»، وهي التي غنّت أيضاً عقب عدوان تموز ٢٠٠٦ «من لوّث أرضي بدمائه قد رحل الآن قد هزم الآن قد هزم، انتصر لبنان».

اختارت جوليا بطرس أن تُطلق أغنيتها «الحق سلاحي»، العام ٢٠١٤، في وقت كان يواجه قطاع غزة عدواناً إسرائيلياً وحشيا. صرخت جولّيا بطرس بأعلى صوتها، فكانت أغنيتها هديّة لفلسطين.

تقول كلمات الأغنية:

«الحق سلاحي. الحق سلاحي وأقاوم...
أنا فوق جراحي سأقاوم... أنا لن أستسلم لن أرضخ
وعليكِ بلادي لا أساوم... بيتي هنا. أرضي هنا
البحرَ السهل النهر لنا... بيتي هنا. أرضي هنا
سأقاوم...
عدوّك يا وطني اندحر. عليك الكون ما قدِر...
قاوم شعبي جنون الريح. تحدّى الخوف والخَطر
يرحلون ونبقى. والأرض لنا ستبقى
ها نحن اليوم أقوىأقوى من كل الملاحم
بيتي هنا أرضي هنا... البحر السهل النهر لنا
وكيف بوجه النار أسالم... سأقاوم

هانى شاكر.. «على باب القدس»

لم تقتصر انتفاضة فلسطين عام ٢٠٠٠ وقت استشهاد الطفل «محمد الدرة» على أوبريت «القدس هترجع لنا» فقط، لكن قدم الفنان هانى شاكر أغنية بعنوان «على باب القدس» وتكشف معاناة أهل فلسطين والقدس في مواجهة الاحتلال الصهيوني، والأغنية من ألحان الموسيقار حسن أبو السعود، ويقول في كلماتها:

كل المدن بتنام غرقانة في الأحلام
إلا عيون القدس صاحية ولا بتنام
كان صوت الحق بصرخة طفل في حضن الموت
تنهيدة أب في آخر نظرة وآخر صوت

كاظم الساهر. «يا قدس»

غنى القيصر خلال حياته العديد من الأغاني الوطنية للدول العربية، ولكنّ أغنية «يا قدس» تبقى واحدة من أبرز تلك الأغاني التي نالت شهرة واسعة، كونها متعلقة بفلسطين.

كتب كلمات الأغنية سعد العتيبة، ولحنها القيصر بنفسه، ويقول فيها:

يا قدس يا مدينة السماء، أراكِ في ثوبٍ من الدماء
يحيطُك الظلامُ يا حبيبتَي، وكنَت فينا ًمنبع الضياء
ويغرسُ َالباطل فيكِ نابهُ، فيستجَيرُ الحقُّ بالفداء

آدم.. «عرب على ورق»

أما من الأغاني الحديثة عن فلسطين، فتعتبر أغنية اللبناني آدم، وهي واحدة من أجمل الأغاني التي لفتت إلى معاناة الشعب الفلسطيني، ليس ذلك وحسب، بل أيضا حملت العرب مسؤولية استمرار هذه المعاناة.

الأغنية أطلقها في عام ٢٠٠٩، ويقول في كلماتها:

أهذي قدسنا التي أعلنوها عاصمة للأعداء؟
أم أنها قدسٌ غيرها إنما تشابهت الأسماء؟
يا عربا على ورق، صرنا نحتاج لمجهر كي نرى عروبتكم
يا عربا على ورق، أفي جنازتها أعلنتم منها براءتكم؟

محمد عساف.. «دمي فلسطيني»

رغم أنه من الوجوه الجديدة على الساحة الفنية، فإن الفنان الفلسطيني محمد عساف دائما ما يحاول إبراز موهبته الغنائية من أجل دعم بلاده من خلال الأغاني الجديدة التي يقوم بإطلاقها. وتعتبر أغنية «دمي فلسطيني»، التي أطلقها عام ٢٠١٥، من أبرز أغانيه، وهي من كلمات سليمان عساف، وألحان وائل الشرقاوي؛ ويقول في كلماتها:

على عهدي على ديني على أرضي تلاقيني
أنا لأهلي أنا افديهم أنا دمي فلسطيني
وقفنالك يا ديرتنا بعزتنا وعروبتنا
أرض القدس نادتنا
صوت أمي يناديني «فلسطيني فلسطيني».

«الأهلي العربي المعمداني»..

أقدم مشفى في غزة وأكبر مجزرة في تاريخ القطاع



«البعث الأسبوعية» - محررة قضايا المجتمع

استهدفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي المستشفى الأهلي العربي المعمداني، مساء يوم الثلاثاء ١٧ تشرين الأوّل ٢٠٢٣، لتحوّله إلى ساحة لأكبر مجزرة في تاريخ قطاع غزة، حيث أحال قصف جيش الاحتلال الإسرائيلي المئات من المرضى والنازحين - معظمهم من النساء والأطفال - إلى أشلاء، فيما تصل بعض التقديرات بالعدد إلى ألف شهيد، ما قد يجعل مذبحة المستشفى المعمداني أكبر مذبحة توقعها إسرائيل بالشعب الفلسطيني، وبأي من البلدان العربية.

وقال المتحدث باسم وزارة الصحة في قطاع غزة، الدكتور أشرف القدرة، إن معظم ضحايا مجزرة المستشفى المعمداني بغزة «أطفال ونساء غابت ملامحهم»، وفق ما جاء في تصريح للمتحدث نُشر على فيسبوك، تعليقاً على قصف الاحتلال المستشفى الأهلي العربي (المعمداني) في غزة.

أقدم مشفى في قطاع غزة

يُعد المستشفى الأهلي العربي المعمداني أقدم مشفى في قطاع غزة، إذ بني قبل النكبة بأكثر من نصف قرن، ويرجع تاريخ إنشائه إلى عام ١٨٨٢، على يد جمعية الكنيسة الإرسالية التابعة لكنيسة إنجلترا، واستمر في تقديم خدماته العلاجية وكان تابعاً للكنيسة الإنغليزية حتى أسندت إدارته فيما بعد إلى المذهب المعمداني الجنوبي بعثة طبية، وذلك بين عامي ١٩٥٤ و١٩٨٢. ليعود بعد عدد من السنوات لسابق عهده تابعاً لإدارة الكنيسة الأنغليكانية في ثمانينيات القرن الماضي.

بُني المستشفى وسط مدينة غزة في أحد المربعات السكنية المكتظة بحي الزيتون، وتحيط بالمستشفى كنيسة القديس برفيريوس ومسجد الشمعة ومقبرة الشيخ شعبان، ويتبع الكنيسة الأنغليكانية في القدس المحتلة.

أُطلق اسم المعمدانى على المستشفى في الفترات الأولى من تأسيسه، نسبة إلى جمعية الكنيسة الإرسالية التابعة لكنيسة إنغلترا، إلا أن ذلك الاسم تغير بمرور الوقت ليصبح في الأخير يحمل اسم المستشفى الأهلي العربي المعمدانى - غزة.

تعرض المستشفى المعمداني أثناء الحرب العالمية الأولى للتدمير، لكن أعيد بناؤه ثانية في عام ١٩١٩، وأطلق عليه اسم المستشفى الأهلي العربي.

عند انتهاء حقبة الانتداب البريطاني على فلسطين، حيث كانت غزة تابعة لمصر قررت البعثة التبشيرية الإنجيلية التابعة لإنجلترا إقفال أبواب المستشفى، لكن البعثة المعمدانية تكفلت به وبإدارته.

وفي أواخر الأربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، نشب خلاف حول ملكية المستشفى عقب إلغاء الإدارة المصرية قانون الوقف الأهلي في غزة، مما عرض ممتلكاته وأراضيه لخلاف على الملكية.

لكن المشرفين على المستشفى استمروا في تقديم الخدمات للمرضى رغم الاحتلال الإسرائيلي للقطاع عام ١٩٦٧، كما بنوا طابقا ثانياً ليضم مكتباً ومختبرا وثلاث غرف خصصت لأغراض علاجية متنوعة.

وقدمت إدارة المستشفى خدمات تدريب للطلاب المحليين واعتمدتهم فنيين بالمختبرات، بالإضافة إلى تأسيس أول وحدة علاج طبيعي بالقطاع.

لكن المستشفى تعرض لانتكاسة جديدة في عام ١٩٧٦، عندما قطعت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) المساعدات عنه وأوقفت دعمها لمدرسة التمريض التابعة له، فتراجعت خدماته وتقلص عدد موظفيه، حيث انخفض عدد الاطباء فيه إلى ثلاثة فقط ومعهم ٢٨ ممرضاً، الأمر الذي أدى إلى تراجع عدد المرضى فيه.

وفي نهاية السبعينيات، عادت ملكيته لأبرشية القدس الأسقفية.

وواصل المستشفى تقديم خدماته بعد تلقيه التمويل من الجمعية المتحدة الفلسطينية في الولايات المتحدة.

وتم بناء أقسام أخرى إضافة إلى توفير معدات طبية متطورة له ليتحول إلى مؤسسة صحية تضم أقساماً مختلفة. فقد أضيف إليه قسم الطوارئ والعمليات الجراحية مثل جراحة العظام، إلى جانب أقسام أخرى مثل قسم الولادة، والعلاج الطبيعي، والحروق، وقسم الأشعة والعيادات الخارجية والمختبر الخاص به.

أبشع مجزرة في تاريخ القطاع

كان المستشفى الأهلي العربي المعمداني مسرحاً لأكبر وأبشع مجزرةٍ ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة في التاريخ، إذ سقط ٥٠٠ شهيد على الأقل في قصف شنّته مقاتلات الاحتلال على ساحة المستشفى الأهلي المعمداني، وفق ما أعلنته وزارة الصحة في القطاع.

وكانت إحداثيات المستشفى - الذي لم يستهدف قط خلال الحروب الإسرائيلية السابقة على القطاع - قد وصلت إسرائيل سابقاً عبر الصليب الأحمر، في حين أكدت وزارة الصحة في قطاع غزة أن المجزرة سبقها تهديد صريح وتحذير مباشر من الجيش الإسرائيلي.

يشار إلى أن الكنيسة الأنغليكانية الأسقفية في القدس المحتلة أدانت قصف الاحتلال الإسرائيلي المستشفى الأهلي العربي المعمداني في غزة، واصفة ذلك بالجريمة ضد الإنسانية، وأكدت أنه «يستحق الإدانة والعقاب الدوليين».

هوامش على دفتر الحرب الوحشية على غزة

«البعث الأسبوعية» - محررة قضايا المجتمع

جندي «إسرائيلي» يروي حربه «البطولية» لقتل رضيع فلسطيني

وصف الجندي في جيش الاحتلال الإسرائيلي يوسي سعدون، الثلاثا الماضي، قصته المروعة والبطولية عن قتله طفلا فلسطينيا يبلغ من العمر ٨ أشهر، خلال هجمة وحشية ضد المتظاهرين الفلسطينيين، في الضفة الغربية.

قال سعدون لزملائه من أعضاء الكتيبة: «كانت تجربة صادمة للغاية، كان هناك دخان وإطلاق نار في كل مكان من حولي، واتخذت قرارا في جزء من الثانية بإلقاء عبوة غاز مسيل للدموع على الرضيعة الجاثمة بين ذراعي والدها».

وصف يوسي سعدون القشعريرة التي كانت تسري في عموده الفقري عندما أدرك أن كل ما لديه هو بندقيته الهجومية من طراز M١٦ وبعض الغاز المسيل للدموع لـ «الدفاع» عن نفسه ضد العائلة الفلسطينية غير المسلحة التي كانت تقف على بعد أقل من خمسة أمتار منه فقط: «كان بإمكاني رؤية بياض عيني الطفلة وسماع صرخاتها المرعبة، وعرفت أنه إما هي أو أنا. لم يكن طفلا حديث الولادة، هل تعلمون؟ كان طفلا يمكنه على الأرجح الجلوس بشكل مستقل. كنت خائفا، لكنني تصرفت بسرعة وألقيت الغاز المسيل للدموع عليها وعلى أختها الكبرى. ومن يعلم كم عدد الأرواح التي أنقذتها عندما أطلقت النار على النساء اللاتي حاولن مساعدتها!!

فيما بعد، أبلغه قائد الكتيبة بأنه سيقدم اسمه لوسام الشجاعة، وهو أعلى وسام في جيش الاحتلال الإسرائيلي.

بايدن يحث الأمريكيين على عدم السماح بإضفاء طابع إنساني على الفلسطينيين

بعد عودته من رحلته الدبلوماسية القصيرة إلى الشرق الأوسط، حث الرئيس جو بايدن الأمة الأمريكية يوم الخميس الماضي على عدم السماح للخطاب الخطير على الإنترنت بإضفاء الطابع الإنساني على الفلسطينيين.

وقال الرئيس السادس والأربعون: «مع احتدام الحرب بين إسرائيل وحماس، أحث زملائي الأمريكيين على البقاء يقظين، وعدم الوقوع فريسة لأي دعاية كاذبة تدعي أن الناس الذين يعيشون في غزة والضفة الغربية يستحقون الحياة الإنسانية».

ومنذ بدء عملية طوفان الأقصى، اكتشفت المخابرات الأمريكية أعدادا لا تحصى من «الأشرار» الذين يغرقون الإنترنت بتقارير تفيد بأن العديد من الشهداء الفلسطينيين كانوا أمهات وآباء أطفال، ولم يكونوا إرهابيين، أو لا يستحقون أن يُحاصروا بدون طعام أو ماء أو وقود، وهم ببساطة ضحايا القصف الإسرائيلي الوحشي: «إذا سمعت فلسطينيا يتم وصفه بمصطلحات مثل «ابن» أو «ابنة» أو «بحاجة ماسة إلى رعاية طبية»، فعليك أن تدرك أن ما تقرأه مصمم خصيصا لإثارة التعاطف».

وأضاف بايدن أنه يجب على الأمريكيين أيضا تجنب الدعاية الخطيرة التي تؤكد بشكل خاطئ أن مليارات الدولارات من المساعدات العسكرية التي أرسلتها الولايات المتحدة إلى إسرائيل كان يمكن إنفاقها على أشياء مثل الرعاية الصحية أو التعليم أو تخفيف الفقر في الداخل.

ماذا تعرف عما يحدث في قطاع غزة

في السابع من تشرين الأول الجاري، اقتحمت المقاومون الفلسطينيون مستوطنات «غلاف غزة»، ومنذ ذلك الحين، تشن «إسرائيل» هجمات عنيفة على القطاع في تصعيد وحشي للصراع الذي ما زال مستمراً منذ عدة أجيال. إليك الإطار النمطي الذي تتحرك فيه ردود الإعلام الغربي حيال الصراع في غزة:

أين يقع قطاع غزة؟

لا تقلق بشأن ذلك. لن يكون موجودا بحلول نهاية الأسبوع.

كيف تناولت وسائل الإعلام الصراع؟

بسرعة وبدون مسؤولية.

كم عدد الأشخاص الذين قتلوا؟

هذا يعتمد على ما إذا كنت تحسب الضحايا الفلسطينيين أيضا.

هل يجوز لي أن أحزن على جميع «الضحايا»؟

قطعا لا. عليك أن تختار الجانب المدعوم أوروبيا وأمريكيا.

ما هو الرد الدولي؟

لقد ساهم الناس في جميع أنحاء العالم بتدفق الرسوم البيانية.

كيف ردت الولايات المتحدة؟

لقد ذكّر قادة الولايات المتحدة بأن أمتهم تتحمل مسؤولية أن تكون كاهناً على مذبح الموت.

كيف تعمل إسرائيل على تجنب سقوط ضحايا من المدنيين؟

يتم منح المدنيين في غزة الفرصة لطردهم من وطنهم إلى الأبد.

أين يمكن معرفة المزيد؟

هذا موقف معقد لوجستيا وأخلاقيا يتضمن عقودا من التاريخ الحديث وآلافا من السنين.

ما هي الدروس التي يجب أن أتعلمها من هذا الصراع؟

إن التجريد من الإنسانية يولد التجريد من الإنسانية.



البعث
الأسبوعية

ناس ومطارح

سلوى عباس.. قلم نابض بالحبر والحب



تمّام بركات

من فوق سطح منزلها في مدينة جبلة، أطلت على عوالمها السحرية الأولى؛ البحر الذي زاحم جدائلها على المشط المطمئن في يد أمها، ينسدل بنعومة بين شعرها وهي تنظر إليه، فتشعر بأن الموج الذي يترامى أمامها، صار بدوره ينهمر مع المشط فوق خيالها، وخط الأفق الذي يشكله حين التقائه بالسماء، راحت تتخيله شريطة من شرائطها الملونة الغالية، بينما خلفها راحت المدينة الصغيرة تكبر رويداً رويداً، مع أحلامها الطفولية وقصصها الغافية في «كان يا ماكان» حتى صارت أحلامها طريقاً حملها حيث أرادت ورغبت وأحبت.

في المدينة التي راحت تفرد أمامها شيئاً فشيئاً، شوارعها وحاراتها، وتكشف لها عن أماكنها الأكثر دهشةً وجمالاً، كانت الصحفية والكاتبة سلوى عباس-١٩٦٠- تقرأ هذه المفردات بوجدانها أولاً، وتخزن في ذاكرتها تفاصيلها، وكأن حدساً مبكراً لم تدركه بعد، راح يورطها شيئاً فشيئاً بالأدب، ويحملها على المضي بجرأة أعلى همة، للقفز فوق سور «الممنوع»، في خيالها أولاً، ثم في عالمها الواقعي، الذي أرادت أن تختبره بيديها قبل وعيها.

وفي دفتر بشريطة بيضاء، راحت تصيغ ما تشعر أنه شغفها حباً، تارة بومضة شعرية، وتارة بقصة قصيرة، وتارة بخاطرة، مدونة بذلك أيضاً ودون قصد، طبائع الأيام التي عبرتها، ولكن من وجهة نظر خاصة بها، حرصت طوال عمرها على تكوينها باستقلالية ومسؤولية أيضاً.

حينها كان البيت وطريق المدرسة والمدرسة، ثالوثها الوجداني والعاطفي الأسمى، بيوم يبدأ بالنهوض من الأمس، على صوت تحبه، قبل أن تغمرها رائحة الدفء والحنان والنعم، المعرشة على ثوب والدتها وصوتها: «سلوى يا سلوى» تقول بنغم موسيقي طفولي، كانت تردده الأم في أذن طفلتها، ولا زالت تردده حتى اليوم، والطفلة التي صارت سيدة صاحبة تجربة حياتية وثقافية غنية، لا زالت تسمعه في كل يوم، طازجاً، حاراً، كما لو أن صاحبته، تهمس به قربها، لا حيث غابت صورتها وبقي الصوت يتردد أبداً.

ولأن الحلم صار أكبر، هبت رياح تحقيق الأحلام، وها هي الفتاة المتلهفة، تراقب طريق السفر من جبلة إلى دمشق، بعد أن قررت العائلة الانتقال مع الأب، الذي تغير مكان عمله، ليستقر بهم المقام في «قطنا»، وكان السطح أيضاً في البيت الجديد، من الأمكنة التي تفقدتها سلوى وكأنها تبحث عن تلك الإطلالات التي ألفتها في بيتهم القديم.

لكن السماء فوق دمشق، كانت متلبدة بسحب الحرب، وصوت القذائف يغلق كل الأزرق السماوي الفسيح، الذي كان زوادتها اللونية والعاطفية، ومرة أخرى إلى دفتر الأيام بشريطته البيضاء، مضت سلوى مع فارق في العزم والتصميم على رسم الهدف، والسعي لتحقيقه.

حازت عباس على شهادة في الأدب العربي من جامعة دمشق، وإجازة في الإعلام من جامعة بيروت، وأثناء دراستها الجامعية،اشتغلت الصحفية سلوى عباس في دار البعث للصحافة والنشر، واكتسبت خبرات مهنية وحياتية جديدة، ثم تخصصت في الشأن الثقافي، وله نذرت باقي حياتها المهنية، حتى صار اسمها من أهم الأسماء الصحفية المختصة بالثقافة.

أجرت عباس عشرات الحوارات مع كبار الكتّاب والشعراء والفنانين المحليين والعرب، وخاضت في عشرات العروض المسرحية والأعمال الدرامية التلفزيونية والسينمائية، وأسست بذلك لبنك معلومات ثقافية، جعلت نجمها يلمع سريعاً في الأوساط الثقافية والفنية، قبل أن ترتقي في السلم الوظيفي، وتصبح رئيسة القسم الثقافي في دار البعث.

وضعت سلوى «الموضوعية» كأساس متين للحالة النقدية التي شجعتها في القسم الثقافي، فلا محظورات في تقديم الرأي، طالما أنه مدعم بالحجة والمنطق والموضوعية، وسعت بقلب واسع لاستقطاب أهم الأسماء المشتغلة في الوسط الصحفي الثقافي، كما اشتغلت بقلب أم، على تدعيم العلاقات الإنسانية بين زملاءها في الصحيفة، وصار فنجان القهوة الصباحي في مكتبها، عادة أصيلة وطقس محبب، وعبق قهوتها لا زال عابقاً في أروقة الدار حتى أثناء كتابة هذه الكلمات عنها.

أنهت الكاتبة والصحفية سلوى عباس حياتها المهنية، بتاريخ حافل من العمل والجد والحب أيضاً، ثم قررت العودة إلى مدينتها القديمة، وبيت أهلها، إلى غرفتها وخيالاتها البعيدة، ولا زال دفترها الصغير، بشريطته البيضاء، بيت أسرارها وشغفها، وملهمها أيضاً، ولا زال قلمها نابضاً بالحبر والحب، ولا زال صوت أمها مرضعها أيضاً، ولكن من الخلود.

مجلة أسبوعية شاملة تصدر عن دار البعث للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع
المدير العام رئيس هيئة التحرير: د. عبد اللطيف عمران
رئيس التحرير: بسام هاشم
أمينا التحرير: حسن النابلسي - علي اليوسف
هاتف: ٦٦٢٢١٤١ - ٦٦٢٢١٤٢ - ٦٦٢٢١٤٣ - ٦٦٧٠٠٥٢ موبايل: ٠٩٦٦٠١١٦٤ - ٠٩٦٦٠١١٦٥
فاكس ٦٦٢٢١٤٠ - صندوق البريد ٩٣٨٩ العنوان: دمشق - اوتوستراد المزة - مبنى دار البعث
البعث
الأسبوعية
مجلة أسبوعية شاملة تصدر عن دار البعث للصحافة والطباعة والنشر